جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

معوقات الإنتقال الديمقراطي في بلدان الحراك العربي
2015/2011 (دراسة حالة تونس)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إعداد الطالبة:
وصيبة مجة

إشراف الأستاذة:
راضية لعور

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
راضية لعور	أستاذة مساعدة صنف "أ"	مشرفًا ومقررًا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرفان.

الحمّد والشّكر لله عزّ وجلّ الذي منحنا القوة والإرادة لإتمام هذه الدراسة.

والشكر الجزيل للأستاذة المشرفة **راضية لعور** على سديد النصائح وعمق الملاحظات والتوجيهات التي خصتني بها.

والشكر أيضًا موصول للأساتذة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة، ولكل أساتذتي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة الذين أفادوني من وافر علمهم خلال فترة دراستي ولا زالوا يوضحون لي أصعب المسائل وينيرون الكثير من المسارات.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة وأسد لي النصح والإرشاد والدعم المعنوي والمادي طوال فترة إنجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر أخي **صالح مجة**.

مـــــقـــــدمـــــة.

تـمـهـيـد:

تميزت بداية سنة 2011 بحراك شعبي اجتاح بعض من دول الوطن العربي، انطلاقًا من تونس في انتفاضة 17 ديسمبر 2010 وصولاً إلى مصر، ليبيا، اليمن وسوريا وغيرها؛ أين طالبت الشعوب العربية بضرورة تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية وانصاف سياسي.

هذا الحراك الشعبي الذي تباينت صفاته في أحداث احتجاجية قادها الشباب بالأساس بعيدًا عن أيّ تأطير سياسي أو حزبي أو إيديولوجي؛ وكان منطلقه شعبيًا وسلميًا في تراتبيته أقوى من تلك الديناميكيات الثوريّة المعتادة بسبب تغيّر مفاهيم عدة فيه؛ إذ كان لعفوية الإلتفاف حول المحتجين ومساندتهم بكل الوسائل السلمية، وكذا وحدة المطالب والأهداف المرجوة من الإحتجاج دور بارز في قلب الموازين بفضل تطور الوسائط الإتصالية الحديثة؛ وغيرها من العوامل التي كانت وراء هذا الحراك وجاءت متمايزة ما بين عوامل ذاتية وأخرى موضوعية اتحدت لتؤثر على أركان الأنظمة السياسية العربية التي عرفت بتسلطها وديكتاتوريتها أين تم اسقاطها والمناداة ببناء سياسي أكثر ديمقراطية وحرية.

إن المطلب الديمقراطي الذي نادت به الشعوب العربية لن تتحقق إلاّ فيما يعرف بالتحول الديمقراطي والإنتقال من نظم تسلطية إلى نظم أخرى أكثر حرية وعدالة سياسية ؛ فبعد اندلاع ما سمي بالحراك العربي تم إعادة النظر في مجموعة من الأطروحات النظرية التي اهتمت بدراسة النظم السياسية العربية، وضرورة تكيف هذه الأنظمة مع التحديات الداخلية والخارجية التي قد تقف كعائق أمام انتقالها نحو الديمقراطية.

وبغض النظر عن طبيعة ما اندلع في الدول العربية من انتفاضة أو ثورة أو انقلاب أو مؤامرة وغيرها من واصطلاحات الحراك العربي، فإنه أبرز إشكالية الإنتقال الديمقراطي في الدول العربية ومعيقاته سواء أكاديميًا أو سياسيًا أو إيديولوجيًا؛ على اعتبار أن المسافة الزمنية الفاصلة بين انطلاق الحراك العربي ونتائجه أثبتت تغيرات في الرؤى والتصورات، ففي البداية ذهب أغلب الباحثين والمهتمين بالدراسات الديمقراطية في العالم العربي إلى القول أن هناك انتقالًا ديمقراطيًا سيتحقق؛ خصوصًا بعد ظهور مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك كتنحي وهروب الرؤساء، واستمرار المظاهرات، وإقامة مجالس تأسيسية أسندت إليها مهام تشريعية كصياغة الدساتير وتسيير المرحلة الإنتقالية، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وعودة الفرقاء

السياسيين إلى طاولة الحوار، وتنامي دور المعارضة ومحدودية التدخل الأجنبي في البداية وغيرها من البوادر التي توحي بتحققه.

لكن بعد مرور الوقت برزت متغيرات أخرى قلبت موازين الإنتقال الديمقراطي لتبدأ بالظهور معيقات وعراقيل تحول دون تحقيق الهدف من الحراك العربي، فمنها ما يرتبط بالأنظمة السياسية العربية ومدى قدرتها على إعادة تجديد شرعيتها، ومنها ما يرتبط أيضًا بطبيعة المجتمعات العربية وبنياتها الإجتماعية الثقافية التقليدية والإيديولوجية، دون أن نغفل أيضًا العامل الإقتصادي وما تعانيه بعض دول الحراك العربي من عجز مالي وإقتصادي دفع بها في الكثير من الحالات باللجوء إلى المؤسسات النقدية العالمية وهو ما جعل هذه الاخيرة تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بذريعة تقديم المساعدات والدعم المالي من أجل النهوض باقتصاديات الدول العربية؛ لذا كانت لها يد خفية تعمل على التأثير في المتغيرات الداخلية لأنظمة الدول العربية مادامت هذه الأنظمة لم تستطع تحقيق استقلالها الذاتي اقتصاديًا وسياسيًا، ففي تونس كحالة محل الدراسة تمثل زيادة وارتفاع مؤشرات العجز الإقتصادي عقب 14 جانفي 2011 رهانًا لها على إحداث الإنتقال الديمقراطي؛ بالإضافة إلى حالة اللاستقرار التي تعرفها وصعوبة استتباب الأمن جراء جملة التفجيرات الإرهابية التي مستها بعد الحراك، ناهيك عن العديد من الخروقات التي شهدتها تونس في المرحلة الإنتقالية كأولى مراحل عملية الإنتقال الديمقراطي.

- **أهمية الدراسة:**

تحتل إشكالية الإنتقال الديمقراطي في بلدان الحراك العربي وتونس بالخصوص أهمية بالغة لدى الدارسين والباحثين؛ لذا سنحاول في هذه الدراسة :

– إبراز ورصد المسببات الحركية التي تقف كعائق في مسار الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي المنطلق منذ عام 2011 وإلى غاية سنة 2015.

– تفسير عراقيل وأسباب العجز الديمقراطي الذي تشهده دول الحراك العربي، ولا سيما تونس كعينة عن هذه البلدان خاصة وأنها أول من شهد انطلاق الحراك الشعبي والسياسي في آن واحد.

– كيفية إيجاد حلول للأوضاع السياسية التي أحدثها الحراك في تونس وضبط أدوار اللعبة السياسية من أجل التوجه نحو الديمقراطية.

- **أسباب اختيار الدراسة:**

هناك عديد الأسباب التي تجعل الباحث يختار موضوعاً للبحث وتكون ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع حيث تدفعه للتقصي والبحث من أجل معرفة الجوانب الغامضة والمبهمة فيه؛ وتأتي هذه الأسباب إما ذاتية متعلقة بشخص الباحث أو تكون موضوعية متصلة بموضوع الدراسة في حد ذاته:

أ/ الأسباب الموضوعية:

– تناول جانب من أحداث الحراك في الوطن العربي والوقوف على أسبابه ودوافعه وأهدافه انطلاقًا من تونس كأولى البلدان التي شهدته وكموضوع محل الدراسة.

– الوقوف على التحديات والعراقيل التي تسد عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس وبلدان الحراك العربي.

– محاولة وضع تقييمات ولو جزئية لدوافع الحراك العربي والنتائج التي تم التوصل إليها عقبه، ومدى تجسيد المبادئ الديمقراطية لعملية الإنتقال الديمقراطي في تونس كنموذج.

ب/ الأسباب الذاتية:

الرغبة والإهتمام الشخصي بتناول المواضيع الحديثة في على الساحة الدولية والسياسية والمنطقة العربية بحكم الإنتماء لها، ومحاولة إثراء البحث العلمي والوقوف على محددات وعراقيل عملية الدمقرطة في الوطن العربي سيما بعد حراك 2011؛ وكذا الرغبة في الإطلاع على التأصيل المفاهيمي والمرجعية التاريخية لمفهوم الحراك العربي.

- **أهداف الدراسة:**

تستهدف هذه الدراسة إبراز:

– مواطن الخلّل في الأنظمة السياسية لبلدان الحراك العربي ومنها تونس والتي تحول دون تحقيق الديمقراطية المطالب بها، وتجاوز الخلافات السياسية والإجتماعية والإيديولوجية من أجل تحقيق مطالب الحراك الذي شهدته بداية 2011.

– تحديد المعايير والأساليب التي تسهم في ضبط مبادئ الديمقراطية في بلدان الحراك العربي انطلاقًا من الإرتكاز على تجاوز عراقيل المرحلة الإنتقالية وبناء الهياكل والمؤسسات السياسية للدولة، والوصول إلى قرارات سياسية ناتجة عن تحقق التوافق السياسي.

– زيادة المعرفة الحقيقية بأسباب وضرورات الإنتقال الديمقراطي في تونس وبلدان الحراك العربي.

- **الدراسات السابقة:**

جاءت دراسات عديدة ومتعددة لعملية التحول والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي قبل حراك 2011 على أساس الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي شهدها العالم كافة، أمّا فيما يخص الدراسات التي تناولت الإنتقال الديمقراطي كأحد نتائج الحراك العربي المنطلق أوائل 2011 فهي قليلة ولا تزال في بدايتها وعليه يمكن الأخذ بالدراسات التالية كأدبيات سابقة تفيد موضوع البحث:

- **الدراسة الأولى:**

كتاب "**أحمد منيسي**" "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالعاصمة المصرية القاهرة عام 2004، والذي تناول فيه إشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي من خلال التطرق إلى البيئة العامة لعملية التحول الديمقراطي بهذه الدول، بالإضافة إلى تحديد طبيعة وحدود عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي كل على حدى والتطرق إلى المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه العملية بها، لتصل الدراسة في الأخير إلى كيفية التغلب على هذه الإشكاليات لبناء ديمقراطية حقيقية بهذه الدول.

- **الدراسة الثانية:**

دراسة "**سهيل الحبيب**" "المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في طبعته الأولى بالعاصمة اللبنانية بيروت عام 2014 والذي تناول فيه وقائع الحراك الثوري والإنتقالي العربي والتونسي بعد 14 جانفي 2011 والأحداث التي تلته، وكذا الطروحات الإيديولوجية التي خص بها الحراك منذ انطلاقته وتغير العديد من مفاهيم الإنتقال الديمقراطي والخطاب الثوري في ظل المشروع النقدي للإيديولوجية العربية المعاصرة، لتصل الدراسة إلى علاقة الترابط بين الآليات الديمقراطية بمفهومها الإيديولوجي العام وما تجسده الساحة العربية ما بعد أحداث الثورات العربية من مفارقة نظرية بين الهدف والمنطلق وبين الوفاق والصراع التي تشكل معالم المسارات الإنتقالية العربية في هذا الحراك.

- **الدراسة الثالثة:**

رسالة ماجستير "**لشهرزاد صحراوي**" بعنوان "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب"، وتناولت إشكالية الآليات والترتيبات المؤسسية التي قامت عليها عملية إصلاح وتهيئة بناء النسق السياسي والقانوني في الدول الثلاث من خلال كيفية اسهام الإطار الدستوري في تحقيق التوازن بين القوى السياسية وضمان الحريات العامة للمواطنين، وكذا أهمية تلك الترتيبات المؤسسية والتشريعية في التأثير على مسار التحول الديمقراطي، ومن دون إغفال المعوقات الهيكلية التي تعد حاجزًا في مسار عملية التحول الديمقراطي.

- **الدراسة الرابعة:**

مقال للأستاذ "**عمراني كربوسة**" بعنوان "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011؟" نشر بمجلة المفكر العدد الحادي عشر الصادرة عن جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر سبتمبر 2014، أين تناول فيه إمكانية استشراف مستقبل الدولة الوطنية في ظل بروز عديد التحديات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي أفرزتها تداعيات الحراك العربي 2011، مرتكزًا على دور النخبة السياسية الحاكمة على إدارة الأوضاع الراهنة بأكثر عقلانية وبناء الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة

بالإضافة إلى الرهان المجتمعي الذي يستدعي قدرة الشعوب العربية على فهم المعنى الحقيقي لمفهوم الحرية بكل مظاهره وأبعاده وأشكاله.

- **إشكالية الدراسة:**

تعالج إشكالية الدراسة واحد من المواضيع التي أخذت حيزًا واسعًا من الأبحاث والدراسات الأكاديمية وغيرها ألا وهو الإنتقال الديمقراطي بالوطن العربي بصفة عامة، ونظرًا لما شهدته المنطقة العربية من أحداث وحركات إحتجاجية في العشرية الثانية من الألفية الثالثة أسفر عن قلق علمي وأكاديمي يبحث في طبيعة المسار الإنتقالي المرتبط بخصوصية المنطقة العربية على اعتبار ذلك الإستثناء العربي في هذه الفترة، لا سيما بعد سقوط بعض الأنظمة السياسية التسلطية التي على إثرها طالبت الشعوب العربية بضرورة إحداث تغيير اجتماعي وسياسي يكون هدفه تحقيق المبدأ الديمقراطي الذي يعرف مساره الإنتقالي في كثير من الحالات العديد من المحددات والمعوقات.

وبناءًا على هذا فإن القلق المعرفي الذي تعالجه الدراسة يندرج في السؤال التالي:

ماهي الحركيات السببية المعيقة لمسار الإنتقال الديمقراطي فى بلدان الحراك العربي منذ عام 2011 وإلى غاية سنة 2015؟.

وتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية منها:

1/ ما المقصود بالإنتقال الديمقراطي وبالحراك العربي؟.

2/ كيف حاولت بلدان الحراك العربي تخطي أزمة الشرعية ؟.

3/ هل الإختلافات وعدم التوازن ما بين أحزاب الترويكا وأحزاب المعارضة في تونس دليل على عدم شرعية المسار السياسي؟.

4/ ما مدى تأثير انتشار ظاهرة الإرهاب في تونس ودول الحراك العربي على عملية الإنتقال الديمقراطي؟.

وللإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية سيتم اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان التفاعل بين التيارات المدنية والمؤسسات السياسية قويًا كلما ساعد ذلك في تخطي أزمة الشرعية في دول الحراك العربي.
- ✓ كلما زادت حدة الإختلافات بين أحزاب الترويكا والمعارضة في تونس عقب الحراك العربي كلما أثر سلبًا على مسار الإنتقال الدمقراطي.
- ✓ كلما زادت الأعمال الإرهابية في تونس كلما أفضى إلى غياب الأمن والإستقرار داخل الدولة.

➢ **منهج الدراسة:** المنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات و الطرق التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة في دراسته ويعرفه **"موريس أنجرس Maurice Angers"** بأنه: طريقة تصور و تنظيم للبحث، وينص المنهج على إتباع خطوات و تصور لدراسة ما.[1]

وبصورة عامة فالمنهج هو الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق والمفاهيم أو التصورات والمعاني، فهو البرنامج الذي يحدد السبيل من أجل الوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن

الحقيقة في العلوم وهو خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى الحقيقة والبرهنة عليها.

وبناءًا على هذا الطرح تقتضي طبيعة الدراسة السير وفقًا للمناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** فهو يركز ويهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة ومن ثم يعمل على وصفها ودراستها كما هي موجودة في الواقع بدقة، وتأتي أهمية المنهج الوصفي على انه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها ويوفر حقائقها واستنتاجاتها بوصفها في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل في نعت أو إعطاء خطوات تمهيدية للظاهرة.[2]

---

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**. تر: بوزيد صحراوي و آخرون، الجزائر: دار القصبة، 1996، ص36.

[2] عبد الرحمان، بن عبد الله الواصل، **البحث العلمي خطواته ومراحله أساليبه ومناهجه أدواته ووسائله أصول كتابته**. المملكة العربية السعودية: منشورات وزارة المعارف، 1999، ص ص 49-51.

إن عملية الإنتقال الديمقراطي توجب علينا إتباع طريقة الوصف، وبالأخص دوافع الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المقاربة والمشابه له وأهم الأطر النظرية التي سعت لتأصيله.

– **منهج دارسة الحالة:** يتميز منهج دراسة الحالة في كونه يهدف للتعرف على مشكلة واحدة معينة بشكل تفصيلي دقيق، والباحث يلجأ لإستخدام هذا المنهج في الحالات التالية:

– عندما يريد الباحث تناول مختلف المواقف بالدراسة التفصيلية التي تلم بكل جوانب الموضوع المدروس.

– عند ما يريد الباحث التوصل إلى معرفة حقيقية حول للحالة المدروسة بدراسة مسبباتها وتحديد مواطن الخلل فيها وكذا أبعادها؛ أي دراستها في مجالها الكلي دون عزلها أو تجزئتها.

– عندما يستهدف الباحث الكشف عن حقائق المواقف المدروسة في موضوع ما؛ أو التوصل إلى صلب العمليات والتطورات المتعددة والمختلفة والتي تحدث نتيجة للتفاعل الحاصل بين مفردات الحالة المدروسة كعمليات التنافس، التواؤم، الصراع....[1]

والعمل وفقًا لهذا المنهج يساعدنا على إبراز مظاهر الإنتقال الديمقراطي ومعوقاته في دول الحراك العربي وأخذ الدولة التونسية كعينة للدراسة من خلال الوقوف على المؤسسات والهياكل التي تم تأسيسها بعد الحراك ومدى قدرتها على تجاوز العراقيل التي تقف في مسار الإنتقال الديمقراطي.

- **مقتربات الدراسة:**

اقتضت طبيعة الدراسة أن يتم الإعتماد على المقتربات التالية:[2]

- ✓ **المقترب المؤسسي:** الذي يهتم بدراسة المؤسسات السياسية وأنماطها وآثارها في أداء النظام السياسي والمجتمع، حيث يتم من خلاله توضيع أهم الأطر القانونية التي وضعت في تونس بعد أحداث الحراك العربي 2011.

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص 313–314.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**. الجزائر: (د. د. ن)، 2009، ص ص 111–120.

- ✓ **المقترب النظمي:** والذي يعني بتفسير مدخلات النظام ومخرجاته وكيفية ترتيبها حسب أهميتها، لذا سيم من خلال الإعتماد عليه في هذه الدراسة توضيح ما نتج عن حراك 2011 في الدولة التونسية من مخرجات لمطالب المحتجين في ظل الظروف التي تشهدها الدولة.

- ➢ **الحدود الزمانية والمكانية للدارسة:**

يتحدد الإطار المكاني للدراسة في التركيز على الدولة التونسية كوحدة للتحليل والبحث، أمّا الإطار الزماني للدراسة فيتحدد في الفترة الممتدة من سنة 2011 وإلى غاية سنة 2015 ومن خلالها يتم تتبع كافة التحولات والتطورات والعراقيل التي شهدتها عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس.

- ➢ **تقسيم الدراسة:** وفقًا للقلق العلمي والمعرفي للإشكالية المطروحة والمتعلقة بالبحث في معوقات الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي للفترة الممتدة ما بين 2011/ 2015 تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

خص فيها الفصل الأول بالإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة وجاء في ثلاث مباحث تناولت ماهية الإنتقال الديمقراطي من حيث المصطلح، وكذا عوامل قيامه، وأنماطه وكذا المداخل النظرية المفسرة له، والتطرق أيضًا للأبعاد المفاهيمية التي عنيت بمفهوم الحراك العربي من حيث المرجعية التاريخية الإصطلاحية وأهم الأسباب التي أدت إلى قيامه.

في حين تناول الفصل الثاني واقع الحراك العربي 2011، من خلال ثلاث مباحث تطرقت إلى السياق العام للحراك العربي، ونطاقه الجغرافي وأهم ارهاصاته، بالإضافة إلى أهم وأبرز التباينات التي عرفتها دوله وأيضًا ظاهرة العدوى والإنتشار التي مست دول هذا الحراك وأبرز النظريات التي سعت لتفسير ما حدث بالمنطقة العربية.

أمّا الفصل الثالث فقد خص بقراءة تفصيلية لتجربة الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية سنة 2015 والتركيز على الدولة التونسية كأنموذج للتطبيق، حيث تم أخذ هذه الأخيرة بدراسة جيوسياسية ، وأيضًا تم التطرق إلى أبرز مراحل عملية الدمقرطة بها ما قبل 2011، وتم

تناول أهم المحطات السياسية التي شهدتها الدولة التونسية عقب حراك 2011، وصولاً إلى أهم المعوقات التي تعرقل مسار الإنتقال الديمقراطي بها.

- **صعوبات الدراسة:**

برز اهتمام هذه الدراسة من خلال البحث في أهم ما يواجه مسار الإنتقال الديمقراطي في دول الحراك العربي عام 2011 على أساس أن ما شهدته المنطقة العربية يعد الإستثناء العربي في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، لذا فقد كثرت الكتابات والطروحات التي خصت أحداث المنطقة العربية والحراك العربي بالتحديد حيث عني به المختصين من الباحثين وغيرهم، إذ نجد من بين هذه الكتابات ما نسب إلى مراكز بحث ومدارس تحليل سياسي لها باعها في المجال، في حين أخرى جاءت في شكل مقالات منشورة بمجلات علمية محكمة وغيرها، وهو ما صعب علينا التحكم في المادة العلمية وضبط الموضوع جيدًا وتحديد العناصر التي يمكن أن تخدم الدراسة بأكثر دقة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.

يعد مفهوم الإنتقال الديمقراطي من أكثر المفاهيم تداولاً في الدراسات السياسية على الساحة الدولية، وأضحى مطلبًا لكثير من الفئات الشرائح الإجتماعية ومعبرًا عن ثقافة الوعي السياسي المتحررّ؛ ومحور أساسي لعديد من القضايا السياسية.

هذا ما جعل المصطلح (الإنتقال الديمقراطي) يخضع إلى محاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي والنظري انطلاقًا من الإشتقاق اللغوي إلى التعريف الإصطلاحي، ضف إلى ذلك بروز مصطلح الحراك العربي كمفهوم جديد على الساحة السياسية، وهو نتاج لما عاشته المنطقة العربية نهاية سنة 2010 وبداية 2011 من انتفاضات شعبية وحراك مجتمعي، أسست وساهمت في إسقاط العديد من النظم السياسية للدول العربية واتسم هذا المفهوم "الحراك العربي" بالكثير من المسميات والإصطلاحات كالحراك الشعبي، الربيع العربي انتفاضات الشارع العربي، الثورات العربية وغيرها من المفاهيم تساعد في ضبط المعنى العام لمصطلح الحراك العربي ومختلف ارهاصاته.

انطلاقًا من كل هذا سيتم تناول هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية الإنتقال الديمقراطي.

المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للإنتقال الديمقراطي.

المبحث الثالث: الأبعاد المفاهيمية لمصطلح الحراك العربي.

المبحث الأول: ماهية الانتقال الديمقراطي.

أخذ مفهوم الإنتقال الديمقراطي كمصطلح حيزًا كبيرًا في الدراسات السياسية والأكاديمية؛ نظرًا لما يحمله من رؤية مغايرة للممارسة السياسية الغير ديمقراطية، ومن خلال تتبع ماهيته كمفهوم يتم توضيح كيفية تجسيد هذه الممارسة داخل الأنظمة السياسية من خلال الإنتقال من نظام تسلطي مغلق إلى نظام ديمقراطي حر وأكثر انفتاحًا إن صح القول، وهو ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي:

يعد مصطلح الإنتقال الديمقراطي من المفاهيم المركبة، فهو مكون من لفظتي الإنتقال والديمقراطية، وعليه يستوجب علينا إعطاء مفهوم كل منهما على حدى:

– **لغة:** أعطيت مرادفات كثير لمصطلح الإنتقال والديمقراطية في اللغة منها:

أ/ الإنتقال: مصطلح مشتق من الفعل: نقل، وقد ورد في قاموس اكسفورد الإنجليزي بعدة معان منها: "Transfer" أي تحويل، إحالة، تحول، نقل؛ كما ورد أيضًا لفظ "Transmission" بالإنجليزية ويعني النقل.[1]

ب/ الديمقراطيـــة: مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية "Démokratos" المتكونة من لفظتين "Démo" وتعني الشعب و"Kra tas" وتعني الحكم، وبالجمع بينهما يقصد بها حكم الشعب، ويتبين من خلال هذا التعريف أن حكم الشعب يكون في المشاركة المباشرة والتمثيل وهو معنى الكلمة العام.[2]

---

[1] جواد الحمد، "دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بعد الثورات". مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.mex.com.jo/ouvrision/20... تاريخ الإطلاع: 24/ 01/2016 الساعة 14:25 مساءًا.

[2] صونيا العيدي، "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية –جدلية المفهوم والممارسة–". **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، كلية الآداب والإنسانية والإجتماعية، بسكرة، الجزائر: جوان 2008، ص08.

أمّا مصطلح الديمقراطية في أوسع معانيها فيقصد بها: «أسلوب إدارة الحكم أو السلطة السياسية بالمشاركة والتنافس والتداول السلمي في مقابل السلوب الإستبدادي أو الديكتاتوري الذي يتصف بالفردية والإقصاء والديمومة عبر صيغ مختلفة من التمديد والتوريث»[1]

وبالجمع بين اللّفظين فقد تم ترجمة مصطلح الإنتقال الديمقراطي "Transition Démocration" من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية بمعنى عملية **الدمقرطة** "Démocratisation"؛ أي الإنتقال من نظام مستبد ومتسلط إلى نظام أكثر انفتاحًا وديمقراطية.

– **إصطلاحًا:** جاءت تعاريف عديدة لمصطلح الإنتقال الديمقراطي كل حسب وجهة نظره؛ من بينهم نذكر:

– تعريف **"ألان تورين Alain Touraine"**: «الإنتقال الديمقراطي عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده».[2]

يرتكز تعريف "**ألان تورين**" على فكرة التدرج في عملية الدمقرطة والتي تكون في مراحل تتلو الوحدة الأخرى من خلال سياق العلاقة التي تربط أفرد المجتمع بمختلف أنساقه مع المجتمع والكيان السياسي ألا وهو الدولة؛ إذ تعتري هذه العلاقة ميزة الصراع طويل المدي والذي يعرف العديد من التجاذبات السياسية وفيه كثير من المد والجزر.

---

[1] رفيق عبد السلام، "في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجًا". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 32، العدد 373، مارس 2010، ص176.

[2] علي الدين هلال، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة أولية في خصائص الديمقراطية". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=195717#sthash.hoUNNhob.dpuf تاريخ الإطلاع: 2016/02/15، الساعة 14:35 مساءًا.

– تعريف **"أندريان تشارلز Andirian Tsharleze"**: «الإنتقال الديمقراطي هو الإنتقال من نظام إلى آخر؛ أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام».[1]

بحسب "**أندريان تشارلز**" يسمي الإنتقال الديمقراطي بالتغيير بين النظم فهو يعني به التغييرات الحاصلة في النظام السياسي سواء عميقة أو سطحية وتخص الأبعاد السياسية الثلاث: البعد الثقافي وكل ما يحدثه الإنتقال الديمقراطي في الإيديولوجيات المجتمعية وفي طبيعة التفكير؛ وقد يمس حتى العلاقات الأساسية في المجتمع التي تمس عادات وتقاليد الأفراد، والبعد الهيكلي فمن خلال ما تحدث ، البعد السياسي أين يتم اتباع مسار سياسي وبشكل مغاير لما كان عليه المسار القديم؛ وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، ممّا يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في تبعًا للأسلوب القديم، ممّا يولد في كثير من الحالات أنظمة سياسية هجينة بين من كانوا في النظام القديم ومن أسسوا النظام الجديد.

– تعريف **"فليب شميتر Flip Chmiter"**: «الإنتقال الديمقراطي هو مجموعة من مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة ولتطورات فجائية وغير متوقعة تجعل الدولة تقبل تحولاً اضطراريًا».[2]

بحسب "**شميتر**" الإنتقال الديمقراطي هي نتاج لتطور المجتمع وخروجه من حالة ما إلى حالة أخرى تفرض على الدولة تقبلها دون نقاش؛ نظرًا للّحظة والصيغة الفجائية التي عرفتها أحداث هذه المراحل

---

[3] ياسين السيد. "صعود وسقوط نظرية التحول الديمقراطي". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://arabic.carnegieendowrnet.org/publications/?fa=viw&id45980 تاريخ الإطلاع: 2016/01/25، الساعة 22:45 مساءًا.

[2] بلقيس أحمد منصور. **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008، ص29.

وعلى مدى تكرارها التي تكون غير محسوبة مسبقًا وإنمّا فرضتها متغيرات الساحة السياسية والإجتماعية وحتى الإقتصادية من معايير وآليات معينة لحدوث ذلك.

– تعريف "**محمد عابد الجابري**" ربط مفهوم التحول بالإنتقال الديمقراطي حيث أنه:[1] "للإنتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تُحْتَرَمْ فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

- ✓ حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقًا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.
- ✓ دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءهم العرقي والديني والحزبي (الإثني).
- ✓ تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية".

حاول "**محمد عابد الجابري**" إبراز أهم الركائز والإفتراضات التي يقوم عليها الإنتقال باتجاه الدمقرطة والتي تُحْدِثُ تحولاً في طبيعة الأنظمة السياسية، ومن خلالها تطبيقها يمكن الحديث عن الديمقراطية الحقيقية والفعلية التي لا تفرق بين الأفراد على حساب انتماءاتهم الإثنية، ويكون الحفاظ على الحريات الأساسية والعامة مبدأ هام في أي نظام سياسي قائم على أساس حكم الأغلبية وليس انفراد الأقلية بالحكم والسيطرة والإستبداد.

– تعريف **"صامويل هينتيغتون Samwel Huntington"**: على أساس أن مفهومي الإنتقال والتحول الديمقراطيين برزا مع مفهوم الموجة الثالثة للتحول نحو الديمقراطية، لذا فقد عرّف الإنتقال

---

[1] محمد عابد الجابري. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص86.

الديمقراطي على أنه «عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح».[1]

والملاحظ في تعريف "**هينتينغتون**" أنه ربط بين التحول والإنتقال الديمقراطيين على أساس أن كلا المصطلحين يعبران عن حالة الإنتقال والتغيير الحاصلة في طبيعة النظام السياسي، والتي تكون في ميزة وتنتقل إلى ميزة أخرى عادة ما يسودها التحرّر والإنفتاح السياسيين.

كما جاءت تعاريف أخرى لمصطلح الإنتقال الديمقراطي منها:

- الإنتقال الديمقراطي هو تلك العمليات والتفاعلات المرتبطة بالتحول الديمقراطي من صيغة نظام حكم تسلطي إلى نظام حكم ديمقراطي؛ حيث قد يتعرض فيها النظام لإنتكاسات ويأخذ طبيعة مزدوجة تتعايش فيها كل من مؤسسات النظام السلطوي (القديم) والنظام الديمقراطي (الحديث) ويشتركان في السلطة والحكم سواء في شكل إتفاق أو صراع في المرحلة الإنتقالية.[2]
- الإنتقال الديمقراطي حالة نوعية في الإنتقال من نظام لآخر، ومن نظام يقوم على سيادة الفرد أو القلة إلى نظام تكون فيه الكثرة صاحبة القرار؛ أي إلى نظام يكون فيه الشعب مشاركًا بشكل فعال في اتخاذ القرارات وفي تجديد وتحديد الخيارات العامة في مسيرته، وما يجسد حالة الإنتقال إلى حد كبير هو الوثيقة الأساسية أو التعاقد المجتمعي المستمر، أو ما يسمى الدستور الديمقراطي.[3]

---

[1] Samuel, Huntington, traduction. par: Française Burgess. **Troisième vague**: **Les démocratisations de la fin duxx sicle.** BARIS: édition nouoan horisen, 1996, p. 121.

[2] توفيق حسنين، "الانتقال الديمقراطي إطار نظري". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://www.studies.aljazera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013249334831438.html تاريخ الإطلاع: 2016/01/21 الساعة 22:30 مساءًا.

[3] أحمد مالكي. عبد الفتاح ماضي. علي خليفة الكواري وأخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 26 – 27.

وبناءًا على جملة الأدبيات السابقة الذكر فإن مفهوم "الإنتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الإنتقال مختلف عناصر النظام السياسي كالبنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية وبالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.

لذا يمكن اعتبار عملية الإنتقال الديمقراطي حاصلة متى توفرت عدة مؤشرات منها:[1]

- وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة.
- قدرة الحكومة المشكلة وامتلاكها الصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الإنتقال إلى الديمقراطية؛ فضلاً عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.

من خلال هذا الطرح يتوجب التمييز بين مفهوم الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له وذات الصلة به، انطلاقًا من المعنى العام للمفهوم:

1/ التحول الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي: في البداية تترجم كلمة الإنتقال في الإنجليزية إلى "Transition" أمّا كلمة تحول فتترجم إلى "Transformation" والمقصود بالأولى الإنتقال من حالة إلى أخرى، أي من حالة استبداد إلى حالة المشاركة السياسية من قبل الشعب في المجتمع، في حين الثانية أي

[1] **نفس المرجع**، ص26.

التحول فتعني الإستمرارية بشكل عام في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية وفقًا لعدة مراحل.[1]

ويعد الإنتقال الديمقراطي مرحلة هامة من مراحل عملية التحول الديمقراطي التي تسعى في الأخير لإحداث ترسيخ ديمقراطي، ويرى بعض الباحثين أن مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية هي أخطر مراحل الدمقرطة؛ قد تفضي في العادة إلى نظم سياسية هجينة يتشارك فيها عناصر النظام التسلطي المغلق مع عناصر مِمَّنْ نادوا بالديمقراطية لتسيير المرحلة الإنتقالية وبناء نظام سياسي جديد.[2]

وعليه يعد الإنتقال الديمقراطي هو المرحلة السابقة مباشرة لعملية التحول الديمقراطي والممهدة لها، ويمكن التمييز بينها وفقًا لطبيعة كل منهما وصفاته، فعملية التحول كما سبق القول هي عملية تراكمية مستمرة تستهدف إلى دمج وصيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية (السياسية، الثقافية، الإيديولوجية الإجتماعية،...)، وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة للفرد والمجتمع ككل؛ أمّا مرحلة الإنتقال الديمقراطي فهي مرحلة مؤقتة ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولاً إلى الترسيخ والتجسيد الديمقراطي.

2/ الإنتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي: يعد الترسيخ الديمقراطي المرحلة التي تلي أو تعقب مرحلة التحول الديمقراطي، حيث يعد الترسيخ الغاية المرجوة من تطبيق آليات الإنتقال نحو الديمقراطية، وتتجلى هذه الغاية في وحدة الإقتناع الشامل والعام لدى المواطنين والنخبة السياسية بأن قيم الديمقراطية هي الضمان الأساسي لتحقيق متطلباتهم.[3]

ومنه كل من الإنتقال والترسيخ الديمقراطي مراحل من عملية التحول الديمقراطي، ويعد الإنتقال أخطر مراحلها؛ والترسيخ هو إحدى مؤشرات الديمقراطية في المجتمعات التي عرفت تحولاً.

---

[1] **نفس المرجع**، ص27.

[2] عبد الفتاح ماضي، **مدخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 47- 50.

[3] توفيق حسنين، **مرجع سابق**.

3/ الإنتقال الديمقراطي والإنفتاح السياسي: يعد الإنفتاح السياسي تبني لمظاهر الديمقراطية وليس جوهرها وهو مرحلة تتسم بأن الحاكم يكون غير قادر على الإستمرار في الحكم بأسلوبه فترات طويلة ويعرف مراحل شد وجذب، غير أن الحكم يكون غير جادٍ للوصول إلى الإنتقال، ويعد الإنفتاح السياسي مرحلة من مراحل الإصلاح السياسي؛ وبطول فترته تزيد مطالب المواطنين بمزيد من الإنفتاح السياسي الحقيقي، خلال هذه المرحلة إذا نجحت تتوفر فيها شروط معينة تجعل من المطالبين بالإنتقال نحو الديمقراطية يشكلون كتلة قادرة وفاعلة لإحداث الإنتقال الديمقراطي.[1]

ولذا يكون الإنفتاح السياسي من بوادر الإنتقال نحو الديمقراطية إن امتاز بالإيجابية وعدم العودة إلى الخلف والتركيز على القيم الثقافية الجديدة في المجال السياسي، وتحديث النظام السياسي وتجاوز العراقيل وتعديل آليات الحكم داخل الدولة والمجتمع عامة.

4/ الإنتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي: يعرف الإصلاح السياسي على أنه القيام بعملية تغيير الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال مجمل الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي.[2]

فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآلياته؛ وبالتالي فإن الإصلاح هو عملية التعديل والتغيير والتقويم نحو الأحسن والأفضل، ويمس الممارسات والسلوكيات والمؤسسات على حد سواء داخل النظام السياسي حتى وإن كان ديمقراطيًا لكن يشوبه الخلّل والنقض وهو ما يستدعي التعديل.

في حين أن الإنتقال الديمقراطي قد يكون مرحلة انتقالية قد يتغير فيها القادة السياسيون والهياكل المكونة للنظام السياسي ككل بمعنى الإنتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي وأكثر انفتاحًا وتعتمد

---

[1] أحمد مسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص295.

[2] بشير المغيربي. محمد زاهي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.expernce.reforme/info/modnles/news/article.php?storyid:2.htm تاريخ الإطلاع: 2016/01/24 الساعة 16:25 مساءًا.

مرتكزاتها من أجل تحقيق إصلاح ديمقراطي جدي ينطلق من أعلى إلى أسفل باتخاذ الحكومات الإجراءات التي تبدأ بتحطيم احتكارها للسلطة وإضفاء النموذج الديمقراطي أثناء فترة الإصلاح؛ وبهذا يمكن القول أن كل من الإنتقال الديمقراطي وكذا الإصلاح السياسي وجهان لعملة واحدة.[1]

المطلب الثاني: أسباب الإنتقال الديمقراطي:

على أساس أن الإنتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي، فقد صنف العديد من الباحثين الأسباب المؤدية للإنتقال والتحول الديمقراطي إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

أ/ الأسباب الداخلية: يمكن إدراجها على النحو التالي:

- ✓ **تفاقم الأزمات الداخلية:** إن حدة الأزمات الداخلية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتزايدها بشكل مستمر، وعجز النظام التسلطي عن مواجهتها بفاعلية وكفاءة يفقده ذلك شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة إلى تبني نوع من الإنفتاح السياسي أو التحرك في طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة؛ وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة الإنتقال الديمقراطي .

ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الإنتقال الديمقراطي في بعض الدّول أو الحالات؛ فإنّ بعض الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزّز من فرص وإمكانات الإنتقال الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الإقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد

---

[1] مارينا أوتاوي. خوليا شقير، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي في مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية "وقائع ورشة عمل"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص111.

وارتفاع معدلات التعليم؛ كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للإنتقال نحو الديمقراطية من منطلق الإنفتاح السياسي للنظام التسلطي.[1]

- ✓ **ميزان القوة السياسية:** ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها درجة تماسك النخبة الحاكمة وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة...وغيرها؛ وفي هذا السياق يمكن القول إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة يقوم في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الإنتقال الديمقراطي ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة؛ كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزّز من فرص المساومة والتفاوض مع أصحاب الحكم بشأن الإنتقال الديمقراطي، وربّما الإطاحة بهم من خلال انتفاضات شعبية أو ثورة أو أي حراك كان حيث يصبح الطريق ممهداً للإنتقال بعد ذلك.[2]
- ✓ **طبيعة المجتمع المدني ومدى فاعليته:** تعد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ذات دور هام في ممارسة الضغط على النظام السياسي المتسلط من أجل إحداث انتقال للديمقراطية، ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما فيها من أحزاب سياسية وجمعيات طوعية وغيرها بدور هام ومؤثر في عملية الإنتقال، وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي للديمقراطية؛ ويكون المجتمع المدني الفاعل دور رئيسي في تعزيزها وتوسيع نطاقها.[3]

---

[1] نشأت الهلالي، "انعكاسات عملية التحول الديمقراطي على حالة الإستقرار والأمن الداخلي للدول". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.icfsthimktamk.org023143...html تاريخ الإطلاع: 02/02/ 2016، الساعة 15:30 مساءًا.

[2] شهر زاد صحراوي، "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، المغرب، الجزائر)". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2013/2012)، ص ص 18-19.

[3] **نفس المرجع**، ص21.

✓ **انهيار شرعية النظام التسلطي:** ممّا لاشك فيه أن أحد العوامل المسؤولة عن انهيار النظم التسلطية هو استنفاذها للغرض الذي أنشأت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي تدفعها لتولي مقاليد السلطة كالأزمات الاقتصادية، أو الإستقطاب المجتمعي، أو عنف سياسي...وغيرها؛ أو العكس من ذلك قد تكون هذه الأنظمة أخفقت في تحقيق ما سعت إليه؛ ممّا يؤدي بأفراد المجتمع بعدم التسامح مع النظام التسلطي ويطالبون بإيجاد الحلول وضرورة التغيير، فنتيجة لمشكلات الشرعية يواجه النظام الكثير من التحديات المؤسسية لاسيما النظام الذي لا يفرق بين شرعية الحكام والنظام.[1]

ب/ الأسباب الخارجية: تسهم هذه العوامل في إحداث الإنتقال الديمقراطي ولو بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عملياته ومن أهمها:

✓ **دور القوى والتكتلات الغربية في دعم عمليات الإنتقال الديمقراطي:** يمكن الإشارة إلى المؤسسات المالية الدولية وضغوطها بما يسمى بالمشروطية السياسية والإقتصادية على النظم التسلطية من أجل انتقالها نحو النهج الديمقراطي، بتركيزها على رفع نسب المشاركة السياسية؛ وتتأتى هذه الضغوطات من خلال تقديم مساعدات اقتصادية للدّول التي تمر بمرحلة الإنتقال أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية.[2]

ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للإتحاد

---

[1] عبد الحميد أحمد أبو خرس، **من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا**. السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، 2007، ص145.

[2] سمية نوي، "دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر من 1996إلى 2001". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2010/ 2011)، ص21.

الأوروبي؛ وفي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن قيام الإتحاد الإفريقي بدور ولو محتشم في دعم الإنتقال الديمقراطي بالقارة الإفريقية.[1]

- ✓ **تنامي دور منظمات المجتمع المدني العالمي:** والتي تظهر في الكثير من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ومنها المؤسسات النقدية العالمية، وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين حيث كان لهما دور بارز في دعم سياسات التحرّر الإقتصادي والسياسي والإنتقال الديمقراطي في وشرق ووسط أوروبا وكذا بالقارة الإفريقية، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد وانتشار فكرة سيطرة الأحادية القطبية والنهج الليبرالي.

وذلك من خلال أدوات وأساليب مختلفة؛ فتمدّد واتساع دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كان له اسهام كبير في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، وتتجلى هذه الإسهامات في تقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلي ومراقبة الإنتخابات في البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال الديمقراطي، وفضح ممارسات النظم التسلطية والضغط عليها...إلخ.[2]

- ✓ **انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي:** في ظل انتشار هذه القيم وخاصة بعد اتساع موجة العولمة وثورة المعلومات الإتصالات التي تجتاح العالم قد أسهم ذلك في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الإنتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، كما أن نظرية الدومينو أو عامل العدوى والإنتشار لهم أثر بالغ في دفع عملية الإنتقال نحو الديمقراطية على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات؛ إذ أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقى بتأثيراته على

---

[1] عبد الفتاح ماضي. علي خليفة الكواري وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص244.

[2] بلقيس أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص85.

الدول المجاورة لها على النحو الذى يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الإتجاه والمنحى.[1]

في هذا الإطار نوّه الباحثين في المجال الديمقراطي على أن درجة تأثير الأسباب والعوامل الخارجية تختلف، ولا تكون دائمًا بالطرق السلمية، أي أنه يتوجب علينا إغفال إمكانية حدوث انتقال ديمقراطي من خلال موجة الحروب والإحتلال والتدخل الأجنبي وفرض القوة العسكرية، وقد أثبتت التجارب الدولية الكثيرة ذلك.

– بالإضافة إلى أن حالات الإختلاف تكون بحسب استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المعنية بالإنتقال الديمقراطي، وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل والأسباب الخارجية لا تؤتي تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وفواعل داخلية محركة للإنتقال الديمقراطي ممّا يعني أن الأصل في عملية الدمقرطة هي الأسباب الداخلية على أن تكون العوامل والمسببات الخارجية مسانداً لها.[2]

كما يمكن أن تكون لبعض الأسباب الخارجية دور هام في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الإنتقال الديمقراطي، حيث تتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة النظم التسلطية والشمولية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية، طالما استمرت هذه النظم العمل بما يتوافق ومصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على مصالحها ولذا فإن ما سعت إلى نشره أمريكا عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر ألفين وواحد (11/ 09 / 2001) من

---

[1] نايف فوز ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 إلى 2006". مذكرة ماجستير، (قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: 2007)، ص94.

[2] جون لوكا، **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي "ما يعتريه نت عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى"**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص ص 42–43.

ضرورة التغيير والإنتقال نحو الديمقراطية على كامل دول المنطقة العربية وبنفس قيم المساواة والعدالة وعرفت الكثير من الخروقات والتجاوزات وذلك لما يتصادم ومصالح القوة الأمريكية بالمنطقة.[1]

المطلب الثالث: أنماط الإنتقال الديمقراطي:

يقصد بها تلك الأشكال والمسارات التي تتخذها مرحلة الإنتقال الديمقراطي، ويمكن التمييز بين ثلاث أنماط أساسية هي:

1/ نمط الإنتقال من أعلى: يسميه البعض "**منحة الديمقراطية**" ففيه تلعب القيادة السياسية دورًا هامًا في عملية الدمقرطة، ويكون الدافع في الأغلب الأعم شعور النخبة الحاكمة أن محاولات الإنشقاق على النظام القائم قد تنامت، وأن آلية استخدام العنف والقوة والقهر اتجاه الشعب لا تجدي نفعًا أو لا داعي لها، لذلك يأخذ الحكام بزمام المبادرة للتغيير، وتُتَخَذْ بعض الإجراءات الإصلاحية لإمتصاص الغضب الشعبي قبل حدوث الصراع بين الطرفين وتتأزم الأوضاع.

ويتم تطبيق هذه المخاطرة بتقديم تنازلات سياسية واجتماعية واقتصادية أفضل من مخاطرة ترك المنصب وهو ما يبرز رغبة القيادة السياسية في الإنتقال نحو الديمقراطية وتكون في نفس الوقت حيلة سياسية لصناعة آليات جديدة تسمح لها بالإستمرارية في السلطة دون التنازل عن مقاليد الحكم.[2]

وقد أبرزت عديد التجارب الدولية التي طبقت هذا النمط من الإنتقال ذلك؛ حيث قامت القيادة الزامبية بإفريقيا بتقديم تنازلات وتخلت عن سياسة الحزب الواحد وتوجهت نحو الديمقراطية عام 1991،

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص 45-47.

[2] صامويل هينتينغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب، مصر: دار سعاد الصباح، [د. س. ن]، ص120.

وأيضًا ما حدث بالبرازيل بأمريكا اللاتينية عام 1973 واتسمت عملية الإنتقال بالعديد من المحطات في المرحلة الإنتقالية إلى غاية سنة 1989 أين تم انتخاب رئيس شعبي للبلاد.[1]

وتتجلى أهم سمات هذا النمط فيما يلي:[2]

أ- إن قادة النظم التسلطية يمكن أن يعدلوا أو يعودوا عن مبادرة الإنتقال للديمقراطية في حالة ما إذا أدي الإنفتاح السياسي على النظام مهددًا لأمن الدولة واستقرارها وزعزعة مكانة القادة السياسيين.

ب- تكون مجمل القرارات السياسية المتخذة في المرحلة الإنتقالية نابعة من مصالح شخصية وجماعية للقادة السياسيين، ويغلب عليها التغييب للمشاركة الشعبية.

3/ نمط الإنتقال بالتفاوض: يكون هذا النمط من خلال مسار التفاوض الحاصل بين قادة النظام التسلطي وممثلي التيارات المدنية، رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام القائم وإحلال نظام ديمقراطي بديل له وفقًا لهذا النمط تضطر القيادة السياسية لبدء مرحلة إنتقالية لمواجهة الأزمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والغضب الشعبي نتيجة عجز النظام القائم على تلبية المطالب الشعبية، وضف إلى تخوف النخبة الحاكمة من زوال النظام السياسي وظهور إيديولوجية مغايرة له، وتردي الوضع الإقتصادي الذي قد يفضي إلى ضغوط خارجية متنامية (تدخل المؤسسات النقدية الدولية من أجل إحلال الديمقراطية وفقًا للمشروطية السياسية)؛ وكشرط لنجاح عملية التفاوض لا بد على كلا الطرفين إضفاء صبغة الشرعية على الطرف الآخر، فعلى الحكومة أن تتقبل القوى المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات وفئات من

---

[2] Larry, Diamond**, Political Culture and democracy in developing countries**. London : lyne rieuner pubblishers, 1993, p. 46.

[2] عصام عبد الوهاب محمد أيوب، "متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994 – 2002". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر: 2006)، ص63.

المجتمع، وفي المقابل على المعارضة وممثلي التيارات المدنية أن يعترفوا بالحكومة كشريك له وزن في عملية التغيير والإنتقال.[1]

ومن البلدان التي طبقت هذه النمط نجد دولة جنوب إفريقيا عام (1989– 1990) بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية تم الإتفاق على التفاوض بين "**نيلسون منديلا**" و"**دوركليرك**" هذا الأخير الذي صرح قائلاً: "إن الدرس المستفاد من روديسيا كان فحواه أنه عندما سنحت الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية وبناءة لم يتم اقتناصها... فسارت الأمور بصورة غير سلمية لأنهم انتظروا طويلاً قبل الدخول في تفاوض جوهري فلا ينبغي لنا أن نقع في هذا الخطأ، ونحن مصرون على أن لا نقع في هذا الخطأ".[2]

3/ نمط الإنتقال من خلال الشعب (الإنتقال من أسفل): يفرض هذا النمط من الإنتقال من قبل الشعب ويكون بطرق غير سلمية، حيث يأتي عن طريق الصراعات وانتشار أعمال الإحتجاجات والعنف من جانب القوى الإجتماعية الرافضة للوضع القائم، وقد تستسلم القيادات التسلطية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة لتفاقم الموقف وسعيًا منها لإحتواء الأزمة التي فجرها الشعب، تجنبًا لإنهيار النظام القائم كما قد يستند القادة السياسيون لآرائهم وطبيعة حكمهم، وهو ما يدخل البلاد في أزمة عنف قد يؤدي إلى حرب أهلية داخلها ونجد من أمثلتها ما حدث في بعض دول المنطقة العربية بداية عام 2011 في كل من تونس ومصر وليبيا... وبعض من دول أوروبا الشرقية وما حدث في رومانيا عام 1990؛ كما أنه يمكن الإشارة إلى أن الحركات الشعبية الغاضبة من الأوضاع المتدنية في كل المجالات قد تنجح في إقصاء قيادة سياسية تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفليبين أين أجبر " **جوزيف أستراد**" على التنازل عن منصبه تحت وطأة المظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائيًا نتيجة لمخالفات مالية وانتهاكاته لحقوق الانسان قد شارك مع قادته في ارتكابها.[3]

---

[1] صامويل هينتينغتون، **مرجع سابق**، ص231.

[2] عبد الرحمان حمدي، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا القضايا والنماذج وآفاق المستقبل". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 113، جويلية 1993، ص18.

[3] صامويل هينتينغتون، **مرجع سابق**، ص232.

المبحث الثاني: المداخل النظرية للإنتقال الديمقراطي.

سعى العديد من الباحثين والدارسين لوضع أطر ومداخل نظرية يتم من خلالها تفسير كيفية الإنتقال نحو الديمقراطية، وإيجاد إفتراضات ومبادئ تتنوع نقاط ارتكازها ما بين إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبالأخذ بها أو الإستناد إليها يمكن تحقيق مآرب الديمقراطية والمتمثلة أساسًا في إحلال نوع من الحرية والإنفتاح على النظام السياسي وبالتالي تحقيق شرعية هذا الأخير والوصول إلى القبول الشعبي له، ومن بين هذه المداخل نذكر:

المطلب الأول: المدخل التحديثي:

جاءت أفكار هذا المدخل قائمة على أساس الربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الإقتصادي وتوفر عدد من الشروط الإقتصادية والإجتماعية لنجاح عملية الدمقرطة؛ إذ أن ارتفاع مؤشرات النمو الإقتصادي يتبعها ارتفاع في مؤشرات الرفاه المادي في المجتمع، التي تنعكس على المستوى التعليمي للفئات الشعبية أين يتم تلقي أولى قواعد التنمية السياسية والتي منها المشاركة السياسية؛ فنتيجة لحالة التحديث الذي تعرفه الدولة أو المجتمع تزداد فرص المشاركة السياسية، وتنشأ الولاءات الوطنية وتنمو الثقة والقبول بالمؤسسات السياسية القائمة أو التسليم بشرعيتها وهذا ما يخفف من حدة التفاعلات السياسية ويخلق مصالح متقاطعة بين أطياف المجتمع المختلفة، ويزيد من تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي ويحقق الإستقرار السياسي.[1]

ومن أهم مفكري هذه المدرسة "**آدم سميث**" الذي رأى أن الليبرالية السياسية شرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الإقتصادي، كما رأى **"سيمور مارتن ليبست Seymour Martene Lipset"** في أطروحته عام 1959 المسماة "**بعض الإشتراطات الإجتماعية للديمقراطية وللتنمية الإقتصادية والشرعية السياسية**" وفي عام 1960 نشر كتابه "**الرجل السياسي**" أين أكد

---

[1] محمد الطيب الزاوي. سلمى الإمام علي، **الانتخابات وعمليات التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. عمان: دار الراية، 2011، ص32.

أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية، وقام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة.[1]

ومن جهة أخرى جاءت دراسات **"روبرت داهل R. Dahl"** عام 1994 التي تقول بأن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي وراء تحقيق مصالح ذاتية وأنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة القائمة على مبدأ الحرية والتي تحقق مصالحهم العامة، وتضمن لهم الإستمرار والتأييد والقبول الشعبي.[2]

حيث اختيار العلاقة بين التنمية الإقتصادية والحرية بجانبيها السياسي والإقتصادي معًا للوصول لعملية الدمقرطة بكل مراحلها وإحلال المبادئ الديمقراطية الحقيقية.

المطلب الثاني: المدخل الإنتقالي:

يفسر أصحاب هذا المدخل عملية الإنتقال الديمقراطي من خلال ما يلعبه دور النخب السياسية في مسألة اتخاذ القرار من جملة البدائل المتاحة، آخذين بعين الإعتبار التغيير السلمي والحفاظ على الوحدة الوطنية واللذين ينبثقان من الثقافة السياسية في الأساس.

واستمد هذا المدخل إفتراضاته ومبادئه من دراسات وأبحاث المفكر "**دانكورت روستو**" المهتم بعلم الإجتماع والعلوم السياسية معًا؛ فلقد قام بدراسة مقارنة بين تاريخي كل من تركيا والسويد وكيفية إنتقالهما إلى الديمقراطية، وتوصل إلى أن هذا المدخل لابد له من أربع مسارات أساسية للوصول لعملية الدمقرطة وهي:[3]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي التنمية السياسية والأمة**. ط2، القاهرة: [د. د. ن]، 2006، ص83.

[2] رضوان زيادة، "نهاية نظرية التنمية". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www. Almultaka.net/show mgal.php ?2011-04-05 بتاريخ: 2016/01/31، الساعة 20:25 مساءًا.

[3] نبيل كريبش، "واقع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية". أطروحة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر:2007/ 2008)، ص40.

- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** تنطلق هذه المرحلة من ضرورة زرع هوية وطنية وسياسية واحدة لدى أفراد الشعب وبجميع شرائحه.
- **مرحلة تحقيق الصراع السياسي:** في هذه المرحلة تكون هناك صراعات سياسية طويلة وغير محسومة بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد؛ وملامح الديمقراطية تبرز كنتيجة لهذا الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، وفي العادة يفضي هذا الصراع إلى توازن اجتماعي يفرض ضرورة إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.
- **مرحلة القرار:** في هذه المرحلة التاريخية تقرّ أطراف الصراع السياسي بداية مرحلة الإنتقال الديمقراطي من خلال تبني أسس ومبادئ ديمقراطية، والتوصل إلى حلول وسطية تمنح حق المشاركة السياسية للجميع.
- **مرحلة التعود:** ويقصد بها تعود وتكيف الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية فإذا كان الجيل الأول قبل مرحلة القرار قد وجد صعوبة في التأقلم مع مبادئ الديمقراطية؛ فإن الجيل التالي سيمارس الديمقراطية عن قناعة وهي نهاية عملية الدمقرطة والوصول إلى مرحلة الترسيخ والتجسيد الفعلي للديمقراطية، وقام مجموعة من الباحثين من بينهم "**جوان لينز، وأدونيل**" بتطوير أفكار ونظرية "**روستو**" من خلال التركيز على المرحلة الإنتقالية لعملية الدمقرطة وهي المرحلة الهامة حسبهم؛ حيث فيها تتنافس القوى السياسية للإنخراط في عملية الإنتقال الديمقراطي والتي تتوقف نتائجها على طبيعة العلاقة المنشأة بين معتدلي ومتشددّي (متعصبي) القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة فإذا حدث تحالف بين القوى المعتدلة في السلطة والمعارضة تكون عملية الإنتقال سلسة وسهلة (سلمية)، أمّا إذا حدثت بين قوى متشددّة في السلطة والمعارضة فتكون العملية الإنتقالية صعبة وتتعرض لتجاوزات ومخاطر كثيرة.[1]

[1] **نفس المرجع**، ص41.

المطلب الثالث: المدخل البنيوي:

يقوم هذا المدخل بتفسير الإنتقال الديمقراطي على مفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة" تدريجيًا عبر فترات تاريخية طويلة؛ أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية من جهة والدولة من جهة أخرى، وكيفية تغير هذه العلاقة استجابة وتزامنًا مع حركية التطور الإقتصادي الحديث في المجتمع.[1]

هنا أين قدم الباحث الأمريكي "**مور بانتغون**" دراسته الكلاسيكية البنيوية القائمة على أساس المقارنة التاريخية للمسار السياسي الذي اتخذته مجموعة من الدّول في الإنتقال نحو الديمقراطية وشملت انجلترا فرنسا، أمريكا واتخاذها للديمقراطية الليبرالية وكل من روسيا والصين في اتخاذ المسار الثوري الشيوعي وانتهاج اليابان وألمانيا المسار الفاشي للديمقراطية؛ وتمت المقارنة على أساس إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى للقوة والسلطة جاءت البنى الثلاث الأولى متمثلة في الفلاحين، ملاك الأراضي الطبقة الأرستقراطية والطبقة البرجوازية الحضرية، وهذه الطبقات هي اجتماعية في حين جاءت البنية الرابعة متمثلة في الدولة وهي المجتمع السياسي.[2]

وتوصل "**مور**" إلى نتيجة مفادها أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة انتاجها لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية، واشترط هنا الباحث للوصول إلى المسار الديمقراطي ضرورة تحقيق نوع من التوازن بين الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض، والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم.[3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص39.

[2] مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988– 2008". أطروحة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/ 2009)، ص ص 43– 44.

[3] **نفس المرجع**، ص45

بحسب الطرح الذي جاء به الباحث "مور" أن شكل المسار الديمقراطي الصحيح هو ما ينتج داخل المجتمع من علاقات توازن ما بين الفئات والطبقات الإجتماعية التي بتوازنها وتوافقها يمكن مواجهة تسلط الطبقة الحاكمة في الدولة والتي تستحوذ على جميع القرارات بسبب ما تملكه من قدرات إقتصادية واجتماعية وسياسية، لأذلك فالمطلب أو المبدأ الديمقراطي يتطلب تحقيق المساواة والعدالة والتوازن داخل المجتمع ممّا يضفي عليها السلاسة في التغيير ولا تحتاج للعنف لإحداث ذلك، وفي حالة توافق أو تحالف طبقتين مختلفتين على حساب طبقة أخرى سيدخل المجتمع السياسي في أزمة لأنه استهدف قمع إحدى الطبقات التي سترفض هذا القمع أو الرفض، وقد تلجأ إلى وسائل غير مشروعة من أجل الدفاع عن مصالحها وأولوياتها ومنها استخدام العنف الذي يعيق المسار الديمقراطي أو يقضي عليه تمامًا.

المبحث الثالث: الأبعاد المفاهيمية لمصطلح الحراك العربي.

قبل الخوض في توضيح الإشتقاق اللغوي والمعنى الإجرائي لمصطلح الحراك العربي الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010 وبداية 2011؛ إذ كانت بداية أحداثه من تونس وما انجر عنها من تطورات وانتشار في باقي دول المنطقة العربية، ونتيجة لهذه التطورات جاءت العديد من القراءات والإصطلاحات لكل تلك الأحداث، وأعطت لها الكثير من المسميات كالإنتفاضة الشعبية العربية، الحراك الشعبي العربي، حراك الشارع العربي، الثورات العربية، الربيع العربي وغيرها من الإصطلاحات* وصولاً إلى إصطلاح الحراك العربي ومقاربته مع واقع المنطقة العربية ونطاقها، هذا ما يستدعي بنا ضرورة البحث في الخلفية التاريخية والمرجعية الإصطلاحية له.

* ومن الإصطلاحات والأوصاف الأخرى للحراك العربي والأقل تداولاً: الإنتفاضة العربية "The Arab Uprising"، اليقظة العربية "The Arab Awakening"، التمرد العربي "The Arab Révolte"، الإحتجاجات العربية "The Arab Unrest"، تحولات 2011 "The Arab Transformation 2011"، الإنتفاضة العربية "The Arab Uprising"... أنظر: عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي". مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، ديسمبر 2013، ص117.

المطلب الأول: البعد التاريخي والمفاهيمي لمصطلح الحراك العربي:

لكل مصطلح بعده ومرجعيته التاريخية التي ينسب إليها وله بعده واشتقاقه المفاهيمي الذي يؤسس للمعنى الإصطلاحي والمفهوم العام للمصطلح، وعليه من بين الإصطلاحات التي جاءت في أحداث الشارع العربي 2011 وبالضبط ما عني بمفهوم الحراك العربي نجد ما يلي:

- ✓ **الربيع العربي واصطلاح الحراك العربي:** أطلق مصطلح الربيع العربي " The Arab Spring" على الأحداث التي طالت تونس والمنطقة العربية منذ البدايات الأولى لسنة 2011؛ حيث كانت الصحيفة البريطانية "الأندبندنت Independent" أول من استخدم هذا المصطلح "الربيع" الذي شاع استخدامه على المستوى الإعلامي والأكاديمي بدرجة كبيرة.[1]

ونجد أنه تم اقتباسه من بيئة غير عربية إذ استخدم المصطلح لأول مرة في أدبيات الحراك الأوروبي في القرن 19م، وبالتحديد عام 1846 وهو ما يسمى "**بربيع الأوطان**" أو "**ربيع الشعوب**" في أوروبا والذي بدأ في بولونيا عام 1846 أين أسهمت الثورات آن ذاك بدور بارز في نشر الفكر الليبرالي المنادي بمزيد من الحريات[2]، وعاد مصطلح الربيع ليظهر مرة أخرى أو ثانية لتوصيف حركة التحرّر التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا في جانفي من عام 1968، وهو ما يعرف "**بربيع براغ**" وتعد مجلة "**فورين أفيرز Fourin Afirez**" الأمريكية هي أول من أطلق هذا الإصطلاح في ذلك الحين.[3]

---

[1] صباح كزيز، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010/ 2014". رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2010/ 2014)، ص33.

[2] فريد امعضشو، "الربيع العربي: قراءة في المفهوم والمصطلح". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.nadar.mdorcity.com تاريخ الإطلاع: 2016/03/01 الساعة 17:07 مساءًا.

[3] جبران صالح علي حرمل، "ثورات الربيع العربي...رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل". **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 4068، 20/ 04/ 2013، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art?aid=355286. تاريخ الإطلاع: 2016/03/01 الساعة 18:25 مساءًا

كما ينسب مصطلح الربيع لمفهوم التحرّر من القيود الغير مرغوب فيها في نمط الحياة العامة والعملية حيث قام الفيلسوف الأمريكي **"جورج ستنيانا George Santayana"** المتوفي عام 1952 أثناء إلقائه محاضرة بقاعدة التدريس لطلابه بقول: "....عفوًا لن أستطيع استكمال المحاضرة لأنّني على موعد مع الربيع!..."[1]؛ وأصبحت مقولته هذه تطلق على من يمتلك الجرأة والشجاعة والإقدام على التغيير في نمط حياته.

– أمّا البعد المفاهيمي لمصطلح الحراك العربي فنجده:

لغة: الحراك مشتق من المصدر حركة، والتحرك والتحريك بفعل فاعل، والحراك من الفعل حَرَّكَ، يُحَرِكْ تَحْرِيكًا، حَرَاكًا ويقصد به الإنتقال والتغيير من موقف أو رؤية إلى أخرى في الغالب تكون أفضل وأحسن ولفظ الحراك ترجمة للّفظ الإنجليزي "Mobility"[2]؛ واصطلاح الحراك العربي فقد أخذ صفة المنطقة العربية التي عرفت وشهدت هذا الحراك.

إصطلاحًا: أولى العديد من الباحثين السياسيين والسوسيولوجيين اهتمامًا بالغًا بتحليل مفهوم الحراك مع تنوع دراساتهم كل حسب إيديولوجيته واختصاصاته؛ فعلماء الإجتماع استخدموا المفهوم للإشارة إلى الحركة التي تحدث داخل البناء الإجتماعي فالحراك "عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر".[3]

وقد عرفه "**كوفمان Koufman**" بأنه: "ظاهرة تخص المجتمع الحضري بوجه خاص، والحراك سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي ولا يعتمد الحراك على الفرص المتاحة وحسب، وإنّما يعتمد كذلك على الدوافع الشخصية حيث يسعى الفرد للوصول إلى مستويات أفضل".[4]

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **الحراك السياسي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص206.

[2] أحمد زايد، **التعليم والحراك الاجتماعي**. القاهرة: مطبوعات مركز بحوث ودراسات، 2008، ص03.

[3] هشام محمود الأقداحي، **المرجع نفسه**، ص207.

[4] **نفس المرجع**، ص208.

في نظر "**كوفمان**" الحراك هو من سمات المجتمع المتحضر، الذي يستدعي استحضار الفرص والمناسبات المتاحة والدوافع الذاتية من أجل تحقيق منافع تحين الوضع القائم نحو الأفضل.

وعرف "**سوركين Sorkin**" الحراك بأنه: "تحول الشخص لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقة أو تكييفه عن طريق النشاط البشري من وضع معين إلى آخر".[1]

يأتي طرح "**سوركين**" لمفهوم الحراك من خلال آلية التحول التي يعرفها الفرد في حياته سواء على مستوى شخصي أو على مستوى اجتماعي وذلك باستغلال كل الإمكانيات المتاحة وخلق فرص للتكيف مع الواقع البشري الجديد أو الحالة المتحول إليها.

وعلى العموم يمكن القول أن الحراك يعد عاملاً أساسيًا يسهم في إحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية إيديولوجية داخل المجتمع وهو مرتبط أساسًا بالنتائج التي يحدثها، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الحراك العربي على أنه: "تلك الأحداث الإحتجاجية والإنتفاضات الشعبية السلمية التي قادتها فئات مختلفة من الشعب، بدءًا من تونس أوائل سنة 2011 وانتشارًا في أقطار الوطن العربي لتشمل مصر ليبيا، سوريا، اليمن، البحرين وغيرها، معبرة عن تدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والتهميش والإقصاء السياسي رَفَعَ خلالها المتظاهرون شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية؛ ونتيجة لما جوبهت به الإحتجاجات من قمع تغيرت مطالب الشعوب العربية المحتجة وطغى شعار "الشعب يريد اسقاط النظام" وعلى إثر هذه الأحداث سقطت العديد من الأنظمة السياسية العربية في كل من تونس، ومصر، ليبيا والبحرين."

– هنا تستدعي الضرورة التفريق بين مصطلح الحراك العربي وبعض المفاهيم ذات الصلة به والمشابهة له والمتداخلة معه.

---

[1] **نفس المرجع**، ص209.

✓ **الحراك العربي والحراك السياسي "Political Mobility"**: الحراك السياسي يعد وسيلة يتم بمقتضاها الانتقال والتحرك من موقف سياسي إلى آخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور في قاعدة إبراز قضية سياسية أو اجتماعية في المجتمع يستهدف النضال من أجلها بصرف النظر ما إذا كان هذا الإنتقال يرضي السلطة أو يخالفها.[1]

كما أن الحراك السياسي هو كل النشاطات السياسية الفردية منها والجماعية داخل الوطن وخارجه تأتي كرّد فعل على الظلم والإستبداد، ويعد أداة لتحقيق المطالب والوصول إلى التغيير المرجو ويتخذ أساليب النضال السلمي.[2]

من خلال هاذين المفهومين إن الحراك العربي في بداية إنطلاقه أخذ صفة الحراك السلمي الذي يستهدف تغيير الأوضاع الإجتماعية، كما أخذ صفة الحراك المجتمعي الذي يصبو إلى تحسين المستويات الحياتية ويقوم على فهم وتوزيع النفوذ والقوة بشكل عادل داخل المجتمع، ممّا يستدعي التغيير والإنتقال من الوضع العربي القائم إلى وصغ آخر أكثر ديمقراطية وعدالة اجتماعية.

✓ **الحراك العربي ومفهوم الثورة:** في بداية الحراك العربي تم الإصطلاح عليه من قبل بعض الدارسين اسم "الثورات العربية The Arab Révolutions"؛ حيث سارع بعض المهتمون بالشأن العربي إلى إطلاق مفهوم الثورة "Révolution" على الحراك الذي شهدته المنطقة العربية، إلاّ أنه يتبادر للأذهان هل ما تشهده البلاد العربية من أحداث هو فعلاً ثورة؟.

والثورة في أوسع معانيها يقصد بها تلك التغيرات الفجائية والجذرية التي تتم في ظروف اجتماعية والسياسية واقتصادية ما، أي عندما يتم تغير حكم قائم بصورة فجائية.

---

[1] عبد اللطيف مناور، "الحراك السياسي وأثره على الإستقرار في دولة الكويت 2006/ 2012". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص ص 18-19.

[2] عثمان حسين عثمان هندي، **الحراك السياسي مفاهيم وقضايا**. ج1، السودان: دار قرحة للنشر والتوزيع، 2005، ص09.

في هذا الشأن لا بد من إدراج أدبيات مفهوم الثورة في المجالين السياسي والإجتماعي؛ إذ نجد أنها تعني الفعل الذي يحدث تغييرًا شاملاً وجذريًا في المجتمع على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية، ويؤسس لبناء مؤسسي واقتصادي واجتماعي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بثورته.[1]

وعليه يمكن القول أن الثورة هي فعل مفاجئ يسعى إلى تغيير جذري يطيح بانتظام بالنظام القائم أو القديم والنخبة التابعة له، تستهدف إعادة تنظيم المجتمع وتنظيم ممارسة السلطة ووضع القواعد الإجتماعية بأسلوب جديد.

وإذا ما أسقطنا هذا المفهوم على أحداث الشارع العربي عام 2011، نجد أنه لم يأخذ من مفهوم الثورة سوى عنصر الفجائية في الحراك وبالأخص السياسي منه، كما أن التغيير لم يبين أي منظومة فكرية أو قيمة معينة، واختزال التغيير في قمة النظام السياسي والرؤساء الذين رحلوا والمطالبين برحيلهم، مع بقاء باقي التشكيلات السياسية والمؤسسات التي كانت قائمة في نظام الرئيس الراحل، ونجد أن الرئيس لا يعد سوى حلقة في سلسلة النظام الحاكم لا يُفْقِدْ رحيله أداء باقي الحلقات ويؤثر فيها بالغ الأثر.[2]

ولذا لجأ بعض المفسرين لحراك الشارع العربي إلى القول أن ما يحدث في المنطقة العربية لا يمكن قراءته إلاّ من خلال ما يعرف بنظرية الدومينو، وكذا سيكولوجية الحشد "**لغوستاف لوبون**" والتي تقترب من مفهوم الغوغائية والحشد التي تعتمد على مفهوم التقليد بدل التغيير.[3]

---

[1] خالد عليوي العرداوي، "الربيع العربي ثورات لم تكتمل". من أعمال ندوة حول: تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق: 2013، ص05.

[2] فوزية العطية، "علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري". **مجلة كلية الأدب العراقية**، بغداد: جامعة بغداد، العدد 24، 1979، ص458.

[3] صباح كزيز، **مرجع سابق**، ص38.

✓ **الحراك العربي ومفهوم التغيير:** جاء في تعريف معجم الوسيط لمصطلح التغيير بأنه جعل الشيء على غير ما كان عليه[1]؛ أمّا في علم اللغة فَعُرِّف على أنه التحول في الشكل أو المضمون إلى الأفضل وفي موسوعة العلوم السياسية فالتغيير هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة ذاتها أو بين عدة دول.[2]

وعليه فالتغيير هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محدّدة إلى حالة أخرى أكثر تطورًا، وإذا ما تم إسقاط هذا المفهوم على الحراك العربي نجد أن مبادئ التغيير المتمثلة في الإنتقال والإرادة أي الرغبة الشعبية والإجتماعية في التحول من حالة إلى حالة أخرى أكثر تطورًا تسود فيها الحرية بمعناها السياسي والإجتماعي والعدالة كذلك ضف إلى البحث عن الأمن والإستقرار كانت متواجدة في انطلاقته، وهو ما اتضح في المطالب التي رفعتها الشعوب العربية والتي استحوذت على الشوارع والساحات بالبلدان العربية لكن الملاحظ في نتائج هذا الحراك أنه مس رؤوس الأنظمة السياسية، حيث كان التغيير مقتصرًا على اسقاط رأس هرّم الحكم في حين تبقى باقي المطالب التي هتف بها المتظاهرون منها ما تحقق ولو بجزء بسيط في بعض الدوّل، وفيها من لم تراوح مكانها.

✓ **الحراك العربي ومفهوم الإصلاح:** يعد مصطلح الإصلاح والإصلاح السياسي بالتحديد من أكثر المصطلحات والمفاهيم شيوعًا في المنطقة العربية خصوصًا بعد الحراك العربي 2011، ويستهدف هذا المصطلح بحسب المنادين به إعادة صياغة الشكل والعلاقة التعاقدية بين الشعوب العربية وأنظمتها السياسية، وإصلاح مكامن الخلل في مختلف الأنساق الإجتماعية والإقتصادية والفكرية والثقافية والإيديولوجية، ومكافحة كل أشكال الفساد المالي والتلاعبات الإدارية بكل أشكالها ومواصفاتها؛ فالإصلاح

---

[1] محسن خنيش، "رمزية التغيير في الثورات العربية". **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com content&viw=artical&id= 305 تاريخ الإطلاع: 2016/02/25 الساعة 18:27 مساءًا.

[2] أحمد زايد، "الشارع لمن؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 186، أكتوبر 2011، ص04.

السياسي يعد جزء هام من عملية الإصلاح الكلية التي تستهدف مواطن الخلل في النظام بصفة عامة وتقوم بتقويمها.[1]

ولذا وحسب هذا التعريف للإصلاح فإنه إذا كان الحراك أو الإنتفاضة الجماهيرية أو النخبوية ضد الأنظمة الحاكمة ناجحًا فإنه في الغالب يتوج بإصلاحات وفي حالة الحراك العربي لم يتحقق ذلك إن صح القول؛ فقادة الأنظمة السياسية سقطوا لكن لم يتم الشروع في البناء الجديد وتحقيق ظروف التغيير الثوري والإصلاحي، وهذا ما يميز الحراك العربي حيث لم يكن ثورة بكل أوجهها ومعانيها ولم يكن إصلاحًا جديًا يستهدف التغيير الجدي والجذري معًا، مع العلم أن المطالب الشعبية المناهضة لكل أشكال الفساد والقهر قامت على أساس ومبدأ التغيير والإصلاح، وهو ما أنتج واقع يصعب التعامل معه في دول الحراك العربي خاصة في المرحلة الإنتقالية والتي لم تتجدّد معالمها وسياقاتها.[2]

المطلب الثاني: دوافع الحراك العربي:

رغم كثير من الإختلافات بين الدول العربية من مشرقها إلى مغربها؛ إلاّ أنه يمكن رصد مجموعة من الأسباب والدوافع المشتركة التي ساعدت في قيام الحراك العربي وتنقسم إلى:*

1/ الدوافع الداخلية: وهي عديدة ومختلفة فمنها الأسباب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية ،...والتي يمكن إدراجها حسب أهميتها كما يلي:

---

* أنظر: **الملحق رقم 01**، ص131.

[1] محمد عبد الغفور الشيوخ، "تأثيرات الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية في المملكة العربية السعودية 2011/ 2013". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بن غازي، ليبيا: 2013)، ص21.

[2] خالد السيفي، " الجذور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.kasroot.blogspot.com/2011/04/blog-posthtml تاريخ الإطلاع: 2016/03/01 الساعة 16:57 مساءًا

- **أزمة البطالة وطفرة الشباب:** تعد نسبة الشباب هي الغالبة اجتماعيًا في الدول العربية، فقد وصلت نسبة الشباب بها مجتمعة إلى 30% من مجموع السكان العرب الذي تجاوز 200 مليون نسمة.[1]
- وتأتي نسب الشباب في الدول العربية للفئات العمرية ما بين 25 سنة والثلاثين سنة كالآتي:[2]

مصر: 52,3% **تونس: 42,2%**

ليبيا: 47,4% **الأردن: 54,4%**

سوريا: 54,2% **المغرب: 47,7%**

الجزائر: 47,5%

ولكن تعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر الإقصاء الإقتصادي والإجتماعي ممّا جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة الظاهرة الاجتماعية الأكثر تأثيرًا على فئة الشباب العربي خصوصًا في أوساط الشباب المتعلم والحاصل على تعليم عالٍ وهو ما انعكس سلبًا على دورهم في الحياة الإجتماعية عامة، لاسيما في ظل وجود خطاب سياسي راديكالي لا يقدم الحلول الناجعة لهذه الفئة التي أخذت من التكنولوجيات الحديثة سبيلاً تعبر فيه عن رفضها الواقع المعاش، وتم استغلال مواقع التواصل الإجتماعي لتنظيم فعالية الإحتجاجات التي شهدها الشارع العربي مع بداية سنة 2011، وساعدت في كسر حاجز الخوف المفروض على هذه الفئة من قبل النظم السياسية العربية.[3]

ويمثل معدل البطالة في البلدان العربية حوالي: 14,5% من القوى العاملة في عام 2005، مقارنة ب6,3% على الصعيد العالمي، وسنة 2007 وصل إلى 13,7% وبنسبة 14,8% سنة 2009، وتسجل

---

[1] صباح كزيز، **مرجع سابق**، ص90.

[2] عبد الحي وليد، **العالم العربي في 2013 الإتجاهات السياسية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات السياسية والأبحاث، 2013، ص02.

[3] دنيا شحاتة. مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184، 2011، ص11.

الدول العربية معدل البطالة الأعلى في العالم بالنسبة لشريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة، وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ووصل متوسط نسبة العاطلين عن العمل في عام 2009 إلى 50%.

- **التهميش الإقتصادي والإجتماعي:** على الرغم من الثورات المادية المتعلقة في الريع النفطي بالإضافة إلى إمكانية استغلال المجالين الصناعي والزراعي بالمنطقة العربية وكذا الثراء البشري لها وما تملكه من إمكانيات إلاّ أنها عجزت عن تحقيق تنمية مستدامة والوصول إلى عدالة اجتماعية، فلا تزال العديد من القطاعات والشعوب العربية تعاني الأمية، الفقر، البطالة، ضف إلى ذلك الفجوة ما بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة والتي هي في تزايد واتساع مستمر.[1]

ونجد في دول الحراك العربي أن كل من ليبيا واليمن وسوريا من الدول الأكثر فسادًا وفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009، ويليها كل من مصر وتونس؛ ولذا فأثار الفساد لا تظهر في جانبها المادي وحسب وإنمّا تتعداه إلى الجوانب الإجتماعية وكذا الأخلاقية (الثقافية)؛ هذا ما أوجد أرضية خصبة للإحتجاجات نتيجة لإنعدام العدالة ما بين الطبقات والفئات الإجتماعية والتهميش إلى حد الإقصاء في كثير من الحالات بالإضافة إلى فشل سياسيات النظام السياسي في معالجة هذه المشاكل وما يعانيه النظام ذاته من معوقات وفساد، زاد من فقدانه الشرعية وعدم الرضى الشعبي به وهو السبب الدافع لقيام الحراك العربي.

- **الجمود السياسي وظاهرة الفساد:** تشترك غالبية الدول العربية فيما يعرف بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية بأشكالها الموسعة، وبالتالي غياب مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة واستفحال ظاهرة الفساد السياسي بكل معانيها وأنواعها، ومحاولة القادة والزعماء العرب في الدول التي شهدت حراكًا توريث الحكم؛ والتغييب المباشر للحق الدستوري لفئات الشعب ومشاركتهم في الحياة السياسية والمدنية، والإقصاء المباشر لكل التيارات المدنية والسياسية على حد سواء وإضفاء صبغة

---

[1] هناء عبيد، "من الحرمان إلى التوقعات الإقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، 2012، ص55.

الزبونية على الفعل السياسي العربي؛ حيث أنه من يدفع أكثر يحكم أكثر وسيطرة أصحاب المال والأعمال على مقاليد ومفاتيح الحكم في الدّول العربية واستغلال الثروات الطبيعية والمادية لتحقيق الرفاه الشخصي على الإجتماعي.[1]

ممّا أدى ذلك إلى فقدان الأمل في تغيير أو تحسين للوضع السياسي في ظل غياب المساءلة والمحاسبة والمراقبة للقادة والحكام السياسيين والقائمين على الحياة السياسية داخل الدولة، واتخاذ آليات الإحتجاج والتظاهر كسبيل للتعبير عن الرفض القطعي لما تعيشه البلدان العربية، وهو ما أدى إلى حدوث الحراك العربي 2011.

ب- الدوافع الخارجية: أخذ تأثير العوامل والأسباب الخارجية وجهتي نظر عند الباحثين في دوافع قيام الحراك العربي:[2]

- ✓ **الإتجاه الأول:** يرى أن الحراك العربي نتاج داخلي لا يد خارجية فيه بل فرضته جملة من العوامل الداخلية، وقد برّر أنصار هذا الإتجاه فكرتهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الحركات الإحتجاجية في المنطقة العربية على أنها أمر واقع، إلاّ أن ذلك يهدّد مصالحها بالمنطقة على أساس أنها القوة العظمى في العالم.
- ✓ **الإتجاه الثاني:** يؤكد على تواجد دور خارجي مؤثر في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، وبرّر أنصار هذا الإتجاه أفكارهم على أساس أن المعلومات المسربة من مرقع ويكي ليكس "Wiki Leaks" كانت بمثابة يد خارجية تكشف نسب الفساد الموجود في الدول العربية التي تشهد الحراك، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي المباشر في ليبيا واسقاط نظام "**القذافي**" وما انجر عنه من تدهور في الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وذلك بغرض فرض سياسية استعمارية جديدة والإستحواذ

---

[1] سعد الدين إبراهيم، "عوامل قيام الثورات العربية". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، 2012، ص132.

[2] كاظم الموسومي **زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة**. ط2، [د. ب. ن]، [د. د. ن]، 2012، ص140.

على المورد المادي النفطي الغنية به المنطقة، وزيادة دور القوى الخارجية الكبرى فيها وافشال أي نظرة تكاملية على مستوى إقليمي وباتجاه عربي؛ وكنتيجة لذلك إن الدّول الكبرى لم تقدم سياسة فعالة لحل الأزمة في ليبيا منذ إنهيار نظام "**القذافي**" في عام 2011، وكذا تعدّد أطراف الأزمة في سوريا والدعوة إلى التقسيم وغياب الحوارات والمفاوضات القائمة على أساس حل النزاع بسبل سلمية وما تشهده تونس من تدهور للوضع الاقتصادي....

هذا ما دفع إلى بروز وتصاعد قوى خارجية وإقليمية بالمنطقة العربية والتي أصبحت لها يد خفية ومباشرة في تحريك الشارع العربي، وهو ما تمثل في دور كل من تركيا وإيران وتأثيرها في مجريات الأمور والأوضاع العربية وتبني لكل منها سياسة مناهضة للغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وخير دليل على ذلك دعم إيران لنظام الرئيس "**بشار الأسد**" في سوريا والتمرد الحوثي في اليمن...[1]

المطلب الثالث: خصائص الحراك العربي:

سادت ولمدة زمنية طويلة أن النظم السياسية العربية جاءت لتبقى إلى الأزل على حالها، ولكن ما كان نهاية عام 2010 وبداية سنة 2011 واستمر في عديد من الدّول العربية، عرّف بالحراك العربي إذ جاء في صيغة حركات احتجاجية شعبية سلمية مطالبة بالحرية والعدالة الإجتماعية، ليمتد وتزداد مطالبه نحو تغيير سياسي وفتح المجال أمام الجميع لممارسة الحياة السياسية، هذه التغيرات والتطورات في مجرى الحراك العربي أعطت له العديد من التوصيفات والمميزات منها نذكر:

- **غياب المرجعية القيادية:** بمعنى غياب القيادة التي يأتمر بها المحتجون في الشارع العربي وعدم وضوح مراكز صناعة قراراتهم، وعدم وضوح مرجعيتهم الإيديولوجية، إذ كان الحراك العربي مزيج من تيارات اجتماعية مختلفة تتعارض مصالحها لكن توحدت مطالبهم المتمثلة في رفع الظلم والقهر وتحقيق الكرامة

[1] دنيا شحاتة. مريم وحيد، **مرجع سابق**، ص13.

والعدالة الإجتماعية، وكل ما كان يقود الحراك العربي هو البحث عن حياة كريمة تسود فيها حقوق الإنسان والفرد وتمارس فيها الديمقراطية.[1]

– **غياب التنظيم:** كان حراكًا مجتمعيًا غير منظم خاصة في ظل غياب المؤسسة التي تجمع وتنظم صفوفه بحيث لم يرقى إلى مستوى تنظيم ثوري معهود وغيرها من التنظيمات الإنقلابية المخطط والمحضر لها، ولا مستوى تحديد وحدة الهدف ووضع استراتيجيات محدّدة تعبر عن خطط صحيحة وإنّما كان منطلقًا شعبيًا اجتماعيًا نظمته غايات واحدة واستهدف منعطف واحد وهو ضرورة التغيير والوصول إلى الأحسن.[2]

– **غياب النظرة المستقبلية:** تمكن هذا الحراك من الإطاحة برؤوس الأنظمة السياسية العربية في فترة وجيزة من انطلاقته، لكنه تعثر في بناء نظام جديد؛ بحيث لم يكن واضحًا وله طبيعة النظام الذي يرده وكيف يتحقق ذلك[3]، حتى النظم والأحزاب السياسية التي إلتفت حوله تستطيع أن تبرمج أهداف سياسية واقعية وأن تترجم الشعارات والمطالب الكبيرة التي طالب بها الشعب العربي إلى خطط وبرامج يمكن تحقيقها، فطبيعته الغوغائية أعطت له ميزة ورمزية عن مدى قوته، لكن غابت فيه النظرة الإستشرافية إن صح القول.

– **حراك غلب عليه الطابع الشبابي:** وهي ميزة نابعة من طبيعة المجتمع العربي الفتي هذه الفئة هي من أطلق الحراك وقاده وسير مجرياته ورسم مطالبه التي انطلقت من نمطية سلمية ومدنية استهدفت تجاوز الإقصاء والتهميش والمطالبة بالتغيير الإجتماعي والسياسي، وسارعت فئة الشباب في اسقاط النظم السياسية

---

[1] سلوى بن جديد، "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغيير والتحول". من أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24– 25 آفريل 2012.

[2] خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36، العدد 421، 2014، ص225.

[3] **نفس المرجع**، ص227.

التسلطية والإطاحة بالحكام العرب على غرار تونس، مصر ، ليبيا، اليمن، ...من خلال رفع شعار واحد تداول في كافة دول الحراك العربي ألاّ وهو "الشعب يريد اسقاط النظام".[1]

– **التغير الجيلي:** والذي لا يمكن اختزاله وربطه بالفئة العمرية وحسب والجيل الزمني، وإنمّا يتعداه للجيل الفكري والإقتناع الإيديولوجي والتطور التكنولوجي، والإعتماد على وسائل أكثر حداثة، وهو ما رسم خريطة الحراك وكيفية انطلاقته من خلال استخدامه للوسائط الإعلامية الجديدة واستغلال أحدث تكنولوجياته لتغيير طبيعة المجال العام الذي تم الإستحواذ عليه في هذا الحراك من قبل المحتجين، وإنتاج قيم رمزية ودلالية سياسية جديدة عبر هذا المجال والفضاء العام كانت أداته مواقع التواصل الإجتماعي ودرجة الإنفتاح الإعلامي.[2]

---

[1] نعيم نذير شكر، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر". **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 48، أفريل 2011، ص05.

[2] خليدة كعسيس خلاصي، **المرجع نفسه**، ص226.

خلاصة الفصل الأول:

جاءت الكثير من المفاهيم والتعريفات لمصطلح الإنتقال الديمقراطي، وارتباطه المباشر بعملية التحول الديمقراطي الذي سيتم اتباعه وأنه مرحلة هامة وخطيرة من عملية الدمقرطة، دون إغفال أن الإنتقال الديمقراطي مرتبط بكثير من المفاهيم المشابهة له فمنها من يكون هو سببًا في حدوثها أو تحققها والوصول إليها؛ ومنها من تكون الدافع لقيامه.

في حين جاءت المرجعية التاريخية والمفاهيمية لمصطلح الحراك العربي من بيئة غربية غير عربية لكن الصفة العربية طغت على معنى الحراك، لاسيما ما امتاز به من خصائص واختلافات عن حراك المجتمع الغربي؛ فالسمة البارزة في الحراك العربي أنه من صيغة شعبية ومن تحريك شبابي يمتلك القدرات التعليمية والإختلافات الجيلية، ومّما ميّزه أيضًا الإنتقال من صفته الشعبية إلى صفته السياسية حدّد خلفياته وطبيعته.

الفصل الثاني:

واقع الحراك في الدول العربية خلال 2011.

الفصل الثاني:

واقع الحراك في الدول العربية خلال 2011.

جاء الحراك الشعبي العربي نتيجة حتمية لثبات النظام السياسي بالمنطقة العربية ولعقود عديدة الذي حافظ على نفس وتيرة انجازاته، وطريقة عمله، التي تمركزت في يد الحاكم، أين استحوذ قادة النظم السياسية التسلطية والديكتاتورية العربية على الثروات الإقتصادية والموارد المالية للدولة ممّا زاد من فارق الهوة الاجتماعية ورفاهية أقلية على حساب الأغلبية من الشعب، ناهيك عن القهر والتهميش والإضطهاد والإقصاء في العديد من المجالات.

كلها أسباب دفعت بمن تضرّروا من أفراد الشعوب العربية وبالأخص الطبقة الإجتماعية التي تعيش تحت هامش الفقر والإقصاء السياسي إن صح القول للخروج إلى الشارع والتعبير بطرق سلمية عن سخطهم حيال ما يعيشونه من هذه الأوضاع، مطالبين بضرورة العيش بحياة كريمة تسودها الحرية والعدالة الإجتماعية وانصاف سياسي، وكانت الإنطلاقة لهذا الحراك العربي من الساحات التونسية بداية عام 2011 ثم تنتشر وتشمل العديد من العواصم والميادين العربية الأخرى.

لذا سيتم تناول هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: السياق العام للحراك العربي خلال 2011.

المبحث الثاني: طبيعة الحراك العربي 2011.

المبحث الثالث: الحركيات السببية المعرقلة لمسار الإنتقال الديمقراطي في دول الحراك العربي.

المبحث الأول: السياق العام للحراك العربي خلال 2011.

منذ البدايات الأولى لسنة 2011 ومن الدولة التونسية انطلق حراك شعبي ثم تحول إلى حراك سياسي شمل بلدان المنطقة العربية، نتج عنه إسقاط عدد من الأنظمة السياسية العربية التي عرفت بتسلطها وديكتا توريتها، ولذا سيتم التطرق في هذا المبحث للسياق العام الذي مر به الحراك العربي.

المطلب الأول: النطاق الجغرافي لدول الحراك الشعبي خلال 2011:

تمر المنطقة العربية بحراك شعبي واسع عبرت فيه جميع الفئات الشعبية عن رغبتها بالتغيير حيث أخذ الشباب يطالبون بضرورة السماح لهم بالممارسة السياسية من خلال المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، وتعد المرة الأولى التي تشهد فيها المنطقة العربية هذا النوع من الحراك ضد أنظمة الحكم بعد استقلالها؛ وتفاعلت العديد من بلدان المنطقة مع هذا الحراك واعتبرته وسيلة أو آلية لتغيير الحكم والسير نحو أنظمة سياسية واقتصادية تخضع للمساءلة والشفافية، وهذا ما اتضح في اتساع النطاق الجغرافي للحراك الشعبي* الذي شمل المنطقة العربية إذ كانت إنطلاقته أواخر عام 2010 ومطلع سنة 2011 بدءًا من محافظة "**سيدي بوزيد**" أين أضرم الشاب "**محمد البوغزيزي**" النار في نفسه في 17ديسمبر 2010 وهو مواطن تونسي عادي واضعًا بذلك حدًا لمعاناته وحالة التردي المعيشي والإقتصادي الذي يعيشه.

وعلى إثر هذا الحادث إندلعت جملة من الإحتجاجات السلمية تضامنًا مع "**البوعزيزي**" وتعبيرًا على ما تعيشه فئات كثيرة من الشباب أمثاله وخاصة خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا، ونتيجة لما جوبهت به هذه الإحتجاجات السلمية من قمع رجال المن للمتظاهرين وسجن لهم، اشتعل فتيل حراك شعبي شمل البلاد التونسية تضامنًا في البداية مع سكان محافظة "**سيدي بوزيد**"، وبعدها أنتشر الإحتجاج

---

* أنظر: **الملحق رقم 02**، ص132.

في المحافظات والولايات الجنوبية بتونس ليكون مطلب الإحتجاج والإحتشاد في الشوارع والساحات التونسية دليل على سخط شعبي واحد يعاني منذ فترات طويلة جدًا من شتى أنواع الإذلال والإهانة من قبل النظام الحاكم وحاشيته.[1]

واشتدت قوة هذا الإحتجاج واتسعت دائرة المطالب من العيش بحرية وكرامة وتحقيق للعدالة الإجتماعية إلى ضرورة تغيير مقاليد الحكم ورفع شعار "**الشعب يريد اسقاط النظام**"، وتم توجيه رسائل متعددة عبر هتافات الشعب التونسي للرئيس "**زين العابدين بن علي**" تطالبه بالرحيل والتنحي، وباحتدام الصراع بين المتظاهرين وقوات الأمن زادت حدة الإحتجاج، لاسيما بعد أمر الرئيس "**بن علي**" الجيش بالنزول للشارع وقمع المتظاهرين؛ هذا الأخير الذي اختار موقف الحياد في هذا الحراك الشعبي اضطر بالرئيس "**زين العابدين بن علي**" التنحي عن منصبه، والهروب إلى خارج البلاد التونسية في 14 جانفي 2011.[2]

في نفس الأحداث والمجريات وبعد الحراك الشعبي في تونس أو ما عُرِّفَ بالثورة التونسية **(ثورة الياسمين)** اندلعت احتجاجات مليونية في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية القاهرة، كان قد خطط لها شباب متعلم ومتقن لأبجديات التكنولوجيات الحديثة، هذه المظاهرات انطلقت في 25 جانفي 2011 متأثرة بما حققه الحراك التونسي ومستمدة منه الأفكار والقوة في مجابهة النظام السياسي المصري متمثلا في شخص الرئيس "**محمد حسني مبارك**" الذي حكم البلاد المصرية لأكثر من ثلاثين عامًا ورغبة منه في توريث نجله "**جمال حسني مبارك**" الحكم حيث أدخله في عضوية الحزب الوطني الحاكم وكانت له يد خفية في تعيين الوزراء والسفراء أو عزلهم، وكان الإبن الثاني "**علاء حسني مبارك**" من أغنى الأفراد في مصر وأحد كبار رجال المال والأعمال.[3]

---

[1] محمد علي الكبيسي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014، ص42.

[2] ـــــــ، ـــــــ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات**. [د، ب، ن]، دار شرق الكتاب، 2013، ص29.

[3] ثابت، حسني، "ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=133554 تاريخ الإطلاع: 23/ 03/ 2016، الساعة 10:15 صباحًا.

وبعد مشروع مزاوجة التوريث والمال الذي استهدفت نقل السلطة إلى نجل الرئيس أسهم ذلك في مفاقمة الأزمة الداخلية بمصر؛ ولقد اقتضى هذا المشروع إطلاق يد جهاز الأمن الذي ثبت أنه كان أداة رئيسية في يد النظام السياسي، وتوسيع نفوذه على نحو أدى إلى تراكم شحنات هائلة من الغضب الشعبي، الذي نتج عن عدة عوامل أهمها الظلم الذي مارسه هذا الجهاز قتلاً وتعذيبًا وإهانة لكرامة الناس وإهدار لآدميتهم.[1]

بالإضافة إلى حالة العزل السياسي والقهر الإجتماعي والفقر الإقتصادي الذي يعيشه الشعب المصري ورغبة منه في التغيير تم رفع شعارات "الشعب يريد اسقاط النظام"، "كرامة، حرية، عدالة اجتماعية" وغيرها من الشعارات التي رفعت في حراك الشارع التونسي؛ وعلى إثرها قام الرئيس "**حسني مبارك**" بإلقاء خطابات حاول من خلالها تهدئة الوضع لكن ذلك لم يجد نفعًا مع المتظاهرين والمحتجين بميدان التحرير، وبعد تأزم الوضع في الشارع المصري زادت رغبة الشعب في التغيير وإسقاط النظام الحاكم الذي غيب لغة الحوار معهم واستخدم لغة العنف، واستمر الإحتجاج إلى غاية 11 فيفري 2011 أين تم إعلان تنحي الرئيس "**حسني مبارك**" عن الحكم والسلطة، وتم سجنه ومحاكمته بتهمة قتل المتظاهرين أثناء ما عرف بثورة 25 يناير.

وبنجاح الحراك الشعبي في الحالتين التونسية والمصرية والوصول إلى اسقاط ديكتاتوريات النظام السياسي بهما، بدأت الإحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانًا إسقاط الأنظمة بالإنتشار سريعًا في أنحاء الوطن العربي ودوله الأخرى، فبلغت الأردن والبحرين واليمن والعراق وسوريا وليبيا؛ هذه الأخيرة التي انطلق بها مظاهرات واحتجاجات شعبية سلمية في 17 فيفري 2011؛ والتي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة بين القوات العسكرية التابعة لنظام "**القذافي**" والميليشيات الشعبية المسلحة، واختلف المسار تمامًا وتحولت الرغبة الشعبية في التغيير من حركة احتجاجية سلمية إلى حرب مفتوحة بين كتائب العقيد "**القذافي**"؛ ومنه تم تسميتهم بالثوار الذين تجمعوا من

---

[1] إيمان أحمد رجب، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص10.

أطراف وفئات وأعمار وقبائل مختلفة بإشراف وتأطير وحدات من الجيش وقوى الأمن التي انحازت إلى جانب الشباب المحتج.[1]

ممّا سارع في عسكرة الحراك الليبي ونظراً لاختلاف موازين القوى بين النظام الليبي وخصومه وبسبب الأخطار الكبرى المحدقة بالمدنيين حين زحفت قوى عسكرية كبرى نحو مدينة بن غازي، تم اللجوء إلى مجلس الأمن الذي زاد من تعقيد الحراك الليبي والجدل على الساحة العربية حول مدى شرعية التدخل الأجنبي لإسقاط النظام المستبد في ليبيا؛ لاسيما في ظل طبيعة التركيبة القبائلية والعشائرية للمجتمع الليبي، ودون إغفال أن الحراك الليبي انطلق من المناطق الشرقية التي حاولت ولمرات عديدة التمرد على نظام "**القذافي**" وسياساته.[2]

وعلى إثر التدخل الأجنبي المسلح في ليبيا ساعد ذلك من السيطرة على العاصمة الليبية في أواخر شهر أوت من العام 2011، قبل مقتل القائد "**القذافي**" في أكتوبر من نفس السنة خلال ما عرف بمعركة سرت؛ وبفراغ الساحة السياسية الليبية تسلم المجلس الوطني الليبي المؤقت قيادة البلاد وتسيير المرحلة الإنتقالية، مع الحفاظ على البنية المؤسسية للدولة بما فيها الجيش والبيروقراطية الحكومية، وقد عرفت الإحتجاجات الليبية على أنها أكثر دموية أين لقي أكثر من خمسين ألف شخص حتفهم، ومع ذلك وبعد سقوط نظام "**القذافي**" والقضاء على فلول نظامه لم تعرف ليبيا نوع من الإستقرار حيث أصبحت مسرحًا للجماعات والقبائل المتناحرة، وكذا سوقًا مفتوحة للجريمة المنظمة والإرهاب والمتاجرة بالأسلحة والأرواح هذا ما زاد في تفاقم الوضع بها واستعصى بناء سياسي واضح المعالم فيها.[3]

وبعد بدء الحراك في ليبيا اندلعت حركة احتجاجية شعبية سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس 2011 كانت انطلاقتها من الجامع الأموي، وعقبها اعتصام محدود العدد والمدة أمام وزارة الداخلية

---

[1] صلاح الدين الجورشي، "الثورات العربية بين المفرد والجمع قراءة في الخصوصيات والقواسم المشتركة". **مجلة المغرب الموحد**، تونس: دار المغرب العربي للنشر، العدد 12، 01 ماي 2011، ص07.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 09-11.

[3] زياد عقل، "عسكرة الإنتفاضة الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص ص 70-75.

قاده المثقفون من الشعب السوري، لكن السلطة قابلته باستعمال العنف والرصاص ممّا أسقط العديد من القتلى والمعتقلين؛ وهو ما جعل شرارة الأحداث الثورية تنتشر في كامل التراب السوري، بدءًا من ريفها وصولاً إلى المدن الداخلية والعاصمة دمشق.[1]

وفي 17 مارس أصدر الرئيس السوري مرسومًا رئاسيًا يقضي إقرار العفو الشامل عمن ارتكبوا جرائم الفرار الداخلي وكذا يعفو عمن تم اعتقالهم في بداية الإنتفاضة السورية، وفي 18 مارس انطلقت شرارة غضب أخرى بمدينة درعا جنوبي سوريا؛ حيث خرج الشعب السوري في مظاهرات تندّد بالنظام السياسي القائم وبالفساد الذي يعانيه، لاسيما بعد مواجهة المتظاهرين بالقمع والتقتيل والعنف المفرط، وزادت حدة وقوة الإحتجاجات والمظاهرات في الشوارع والمدن السورية، وبتفاقم الأحداث حاول النظام السوري تهدئة الوضع من خلال إقالة الحكومة وتغيير عناصرها وإقالة العديد من المسؤولين الأمنيين وإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها لأكثر من 48 عامًا والسماح بالتظاهر السلمي،.... وغيرها من الإصلاحات التي أقرها الرئيس السوري "**بشار الأسد**" إلاّ أن ذلك لم يضع حدًا للحركة الإحتجاجية التي بدت كمثيلتها في الدول العربية تستهدف إسقاط الحاكم وتغيير النظام السياسي ككل.[2]

وفي الحالة السورية وبعد انشقاقات عديدة في صفوف الجيش والجهاز الأمني وانضمامهم للمتظاهرين وتم تشكيل ميليشيات ومقاتلين ضد النظام العسكري الرسمي أو النظامي في سوريا جعل من الاحتجاجات تأخذ طريقة الثورة الشعبية حيث لم يستطع النظام السياسي السوري احتواء الوضع على الرغم من حديث الرئيس "**بشار الأسد**" عن تفهمه للضغوط الشعبية وضرورة تقديم تغييرات سريعة لكن الحديث عن نوعية الإصلاحات التي أقرها ووعد بها بدا أنها من نوع التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهر النظام أو الممارسة السياسية في سوريا، وبتعقد الوضع في سوريا ودخولها في دوامة أزمة داخلية كبرى جعل من ضرورة التدخل الأجنبي أمر ثابت لحل الوضع القائم وإنهاء الأزمة بها وهو ما دعا به

---

[3] Lisa, Anderson, **demystifying the Arab Spring parsing the differences between TUNISIA, EGUPT and LIBYA**. Centre for global politics, university, berlin, 2013, p 50.

[2] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013، ص199.

المجتمع الدولي وطالب الرئيس "**بشار الأسد**" بالتنحي عن السلطة ونتج عنه العديد من اللقاءات والحوارات الدولية المتتالية التي استهدفت حل الأزمة في سوريا.[1]

وكانت لموجة الحراك في الشارع التونسي والمصري والليبي والسوري وما حققه من سقوط لأنظمة حكم عمرت طويلاً امتد الحراك للخليج العربي، حيث شهدت البحرين منذ 14 فيفري 2011 موجة من المسيرات والمظاهرات الإحتجاجية التي سرعان ما تطورت إلى اعتصام في اليوم الثالث لها في ميدان اللؤلؤة ثم تطورت في 4 مارس إلى احتكاكات بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية، وكان الشعار الذي رفعه الشباب البحريني المحتج هو "الشعب يريد إصلاح النظام" وطالبوا بضرورة إلغاء دستور 2002 المفروض على الشعب البحريني دون إستفتاء، بالإضافة إلى حل مجلس النواب والشورى وتكوين مجلس تأسيسي من خبراء وكوادر وطنيين يجمع بين الطائفتين الشيعية والسنية، وطالب الشباب البحريني بضرورة التحول نحو الديمقراطية مع الحفاظ على الملكية الدستورية.[2]

لكن مواجهة قوات الملك للمحتجين والمتظاهرين في ميدان اللؤلؤة بالقمع والعنف ونتيجة لسقوط أولى القتلى في الميدان تحول الحراك اليمني من الحركة الإحتجاجية السلمية إلى ثورة شعبية غاضبة زادت من حدة الإحتجاج وتغير الشعار من إصلاح للنظام إلى شعار "الشعب يريد اسقاط النظام".

وفي 15 فيفري ألقى ملك البحرين "**حمد بن عيسى آل خليفة**" كلمة عبر شاشات التلفزيون يعرب فيها عن أسفه الشديد بما شهدته الأحداث في البحرين، وأعلن عن القيام بجملة من الإصلاحات بغية احتواء الوضع، لكن ذلك لم ينه من عزيمة الشعب البحريني في مواصلة الإعتصام والإحتجاج لا سيما في ظل الإتهامات الموجهة لهم على أنهم شرذمة من المفسدين ومثيري الفتنة الطائفية في البلاد في ثاني خطاب للملك البحريني في 13 مارس. [3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص206.

[2] نيروز غانم ساتيك، **هل تتشابه الثورات العربية؟**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص ص 01-06.

[3] غوس غريغوري، "الإنتفاضات العربية وحدت الدول الخليجية"، **مجلة المجلة الدولية**. الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 1564، يونيو 2011، ص40.

وفي 15 مارس صدر مرسوم ملكي يعلن حالة السلامة الوطنية (حالة الطوارئ) نتيجة للظروف التي تعيشها البحرين منذ فيفري 2011، هذا المرسوم لم يهدئ من الوضع وإنمّا زاد من تأجيج حالة الحراك وظهرت انقسامات بين المحتجين ما بين سني وشيعي، وبدأ استهداف المدنيين الشيعة كما حدث في جزيرة "سترة" في هذا الشأن أعربت العديد من الجمعيات السياسية أحقية شعب البحرين في التعبير عن آرائه السياسية والتظاهر السلمي وحرية الصحافة وغيرها من سبل التعبير، كما دعت المجتمع الدولي والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب البحريني وما تعرفه الأوضاع والحراك الشعبي من تصعيد.[1]

ومع استمرار الضغوط الدولية العالمية على النظام السياسي البحريني بسبب الإنتهاكات التي ارتكبها في حق الشعب الأعزل، ومع الجهود الحقوقية في فضحها والمطالبة بمحاسبة مرتكبيها، أصدر الملك في 29 يونيو (جويلية) أمرًا بإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث 14 فيفري ومارس 2011، وتم تسميتها "اللّجنة المستقلة لتقصي الحقائق" وتألفت من شخصيات حقوقية دولية، وتوصلت هذه اللجنة إلى خلاصة مفادها أن الإستخدام المفرط للقوة أدى إلى وفاة المعتقلين من المحتجين جراء التعذيب بالوسائل المحذورة دوليًا وكل التجاوزات في حق الشعب الأعزل؛ ونتيجة للخلاصة التي قدمتها لجنة تقصي الحقائق في 23 نوفمبر 2011، ألقى الملك كلمة أكد فيها أن الأحداث التي شهدتها وتشهدها البحرين هي بسبب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة (متهمًا بذلك الجانب الإيراني رغم عدم وجود أدلة على ذلك) قصد ابتداع الفتن وأن الحكومة مصرة على موقفها حيال أي تهديد لمصالحها والتي هي مصالح دولة البحرين ككل.[2]

وتأكد للشعب البحريني أن اللجنة التي كونها الملك ما هي إلاّ تحسين لصورة النظام أمام الدول الأجنبية، وذلك ما زاد من حده غضبه واسراره على مطالبه وجعل من أحداث الحراك تأخذ منحى تصاعديًا على الرغم من كل أساليب القمع والعنف الممارسة عليه.

---

[1] **نفس المرجع**. ص45.

[2] محسن عوض، "الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري 2001- 2011". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386، ماي 2011، ص ص 64-65.

لم تكن دولة البحرين الحالة الوحيدة في الخليج العربي التي عرفت الحراك الشعبي إثر موجة ما عرف بالحراك العربي، ففي أواخر شهر فيفري من العام 2012 أعلن الرئيس اليمني "**علي عبد الله صالح**" تنحيه عن السلطة إلتزامًا ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، والتي كان قد وقع عليها قبل بضعة أشهر عقب الإحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد ولعام كامل؛ حيث كان تاريخ 15 جانفي 2011 بداية لأولى خطوات الإحتجاج اليمني من أجل التغيير الشامل للنظام الحاكم؛ فلقد كان طلاب جامعتي صنعاء وعدن أولى الفئات التي نادت للمظاهرات والتمرد على الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب اليمني وكذا رفضًا لسطوة أسرة الرئيس "**علي عبد الله صالح**" على مفاصل أساسية في الأمن والإقتصاد والسياسة وغيرها من المجالات الإجتماعية.[1]

وكان تأثر الشباب اليمني بالحراك في كل من تونس ومصر واضحًا من خلال استنساخ مختلف آليات الاحتجاج من شعارات وتمركز في كبريات الشوارع والساحات والوقوف في وجه القمع والعنف الأمني والعسكري عزلاً، والمطالبة برجيل الحاكم ومقاضاة المفسدين والمستغلين للسلطة وغيرها من أشكال التظاهر التي عرفت في ميدان التحرير بمصر وشوارع تونس في بداية الحراك العربي. [2]

ورغم المحاولات والمبادرات التي قدمها الرئيس "**علي عبد الله صالح**" سعى من خلالها الخروج من المأزق الذي وقعت فيه البلاد، حيث كادت الإحتجاجات أن تصل إلى حرب أهلية محدودة في ظل الإنقسام القبلي قائمًا الذي عُرِفَ باليمن جراء انشقاقات القيادات العليا في الجيش والمجتمع المدني وغيرها، وعلى إثر الضغوط الداخلية التي تبنتها المعارضة ومختلف الأحزاب المنظمة للحراك الشعبي ونتيجة لإتساعه الذي وصل حد الثورة، وكذا الضغوط الخارجية المتمثلة في قرارات مجلس التعاون الخليجي أبدى الرئيس اليمني استعداده لمغادرة السلطة بداية سنة 2012 عل أساس تنظيم انتخابات برلمانية بنهاية العام 2011، وأن يتم انتخاب الرئيس المقبل من قبل البرلمان الجديد، فقدمت المعارضة

---

[1] ـــــ، ـــــ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات. مرجع سابق**، ص179.

[2] محمود حيدر، **ثورات قلقة مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص ص351- 363.

للرئيس فرصة ليثبت مدى صدقة في مغادرة السلطة ومدى التزامه ببنود المبادرة الخليجية في حل الأزمة اليمنية وهو ما تحقق في فيفري 2012.[1]

المغرب الأقصى أيضًا قد مسته احتجاجات الحراك العربي من خلال ما قام به قيادة حركة عرفت باسم "**حركة 20 فبراير**" التي حققت ما لم تحققه كل الهيئات والأحزاب المنظمة الساحة السياسية بالمملكة المغاربية؛ والدليل أنها استقطبت أو شجعت كل الفئات المظلومة إلى المطالبة بحقوقها وهو ما تجسد في الإضراب الذي أقدم عليه الأساتذة والدكاترة وكذا حاملي الشهادات العاطلين عن العمل الذين استغلوا الحراك الإجتماعي من أجل رفع سقف مطالبهم المشروعة، وخلاصة المطالبة "ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم واستقلال القضاء ومحاسبة المفسدين وناهبي المال العام...".[2]

وبعد سلسلة المظاهرات والمسيرات أعلن الملك "**محمد السادس**" مشروع الدستور الجديد للمملكة الذي عرض على الشعب من أجل الإستفتاء؛ وقال الملك في خطاب موجه لسكان المملكة المغربية إن الدستور الجديد ارتكز على سبع نقاط أساسية من بينها:

- ❖ تعزيز فصل السلطات والإبقاء على الثوابت الخاصة بالدين الإسلامي على إمارة المؤمنين وأنه سيعطي مكانة للأمازيغية وتكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز حقوق الإنسان.

وعلى الرغم ما توعد به الملك "**محمد السادس**" للشعب المغربي إلاّ أن حركة 20 فبراير (فيفري) لا تزال ترفع لائحة من المطالب الإصلاحية عميقة تستهدف من خلالها تغيير سياسة المغرب الأقصى إلى الأفضل.

وجاء في مقال لمجلة "**ذي إكونوميست the économes**" البريطانية أن المغرب الأقصى ضمن قائمة الدّول المصنفة في خانة "خطر مرتفع" وهي الخانة ما قبل الأخيرة ضمن خمس درجات، يشهدها

---

[1] ـــــ، ـــــ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات. المرجع نفسه**، ص182.

[2] عبد اللطيف الحاجي. "الحركات الاحتجاجية بالمغرب مقاربة سوسيوسياسية لحركة 20 فبراير". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.mars11.com/mdesc,php، تاريخ الإطلاع: 2016/03/24 الساعة 09:45 صباحًا.

خطر الإنتفاضات والإضطرابات الإجتماعية، ويوجد في ذات الخانة جارا المغرب الأقصى كل من الجزائر وإسبانيا، وأوردت ذات المجلة في دراسة لها أن أسباب ٱحتجاجات والإضطرابات بالعالم العربي هي أسباب سياسية واجتماعية؛ بينما الأسباب الإقتصادية فكانت وراء الإضطرابات في عديد من الدّول الغربية والأوروبية.[1]

وفي ذات المجلة تم تقديم تحليل لأوضاع في 150 دولة وبلد عبر العالم من حيث دراسة نسب احتمال اندلاع اضطرابات وانتفاضات واحتجاجات اجتماعية تهدّد استقرار كل بلد خلال 2014.

وانتهت إلى تصنيف هذه الدول إلى خمس مجموعات تم أخذ مؤشراتها من خلال الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحمل عنوان الدراسة: "تكهنات حول الإحتجاجات والإضطرابات الإجتماعية خلال 2014"؛ وفي حين تم تصنيف دول الحراك العربي متمثلة في تونس، مصر، البحرين، اليمن، سوريا ليبيا، العراق، السودان ضمن الخانة الأخيرة؛ أي في درجة "خطر مرتفع للغاية"، و في خانة الصنف الأول بدرجة "الخطر الضعيف للغاية" ستة دول هي النمسا، الدانمارك، اليابان، لوكسمبورغ، النرويج، سويسرا، وجاءت 66 دولة ضمن خانة "خطر ضئيل" من بينها استراليا، كندا، التشيلي، ألمانيا، السينغال، السويد، الأمارات العربية المتحدة، ... إلى جانب دول أخرى، وحوالي 64 دولة صنفت في خانة "خطر متوسط" كفرنسا، بريطانيا، كينيا، روسيا، إيطاليا، الكويت، ماطا، قطر، كوريا الجنوبية،... ودول أخرى.[2]

وكان أهم مؤشر ارتكزت عليه هذه المجلة في دراستها المجراة سنويًا للأوضاع الإحتجاجية والإضطرابات الداخلية والخارجية لدول العالم ككل، ودول العالم العربي بالأخص أثناء وعقب الحراك الشعبي 2011 متمثلاً في مستوى الديمقراطية والحرية السياسية والرفاه الإقتصادي.

---

[1] ـــــــ، ـــــــ، "تكهنات حول الإحتجاجات والإضطرابات الإجتماعية خلال 2014". **مجلة إكونوميست the économest الإلكترونية**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: httb://www.egy.com/landamarksf 98-12-10.php، تاريخ الإطلاع: 2016/04/10 الساعة 17:48 مساءًا.

[2] **نفس المرجع.**

المطلب الثاني: محركات التغيير في الحراك العربي 2011:

بالرغم من الإختلافات المهمة بين النظم السياسية في بلدان المنطقة العربية خاصة ما بين النظم الملكية والنظم الجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعملة؛ إلاّ أنها كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، وهو ما جعل مطالب القوى الثائرة والمحتجة في الشوارع وكبريات الساحات والميادين متشابهة إلى حد بعيد جدًا كما أن تصريحات المسؤولين والقادة السياسيين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها كما ورد في تصريح وزير خارجية الجزائر "**مراد مدلسي**" بأن: "**الجزائر ليست تونس والجزائر ليست مصر**"، وكذا تصريح "**سيف الاسلام القذافي**" الذي أكد قبيل الحراك بليبيا أن "**ليبيا ليس كتونس ومصر**"، بالإضافة إلى تصريح وزير الخارجية المصري في عهد الرئيس "**مبارك**" "**أحمد أبو الغيط**" في بداية الحراك بتونس على أن: "**مصر ليست تونس، وأن ما يشهده الشارع المصري تقوم به أفراد ترغب في الفوضى**"[1]؛ ولكن على أرض الواقع ما حدث في تونس تكرّر إلى حد بعيد في مصر وبدأت على الطريق نفسه في ليبيا واليمن وأكثر عنفًا في سوريا والبحرين.

كما أشارت العديد من النقاشات والسجالات العلمية عن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بداية من عام 2011 على أنها شكل من الفوضى الخلاقة التي طفت على سطح الواقع العربي وأنها ضربات اجتماعية ومصيدة لأنظمة الحكم التسلطية والمستبدة وكانت محركاتها عبارة عن مزيج من الفئات الشعبية المهمشة والمقصات من الحياة السياسية، وكذا الفئة المثقفة والمتعلمة التي نادت بضرورة التغيير ورفعت مطالب الحرية والعدالة الإجتماعية والمشاركة في الفعل السياسي... كضرورة وإلزامية لهم.[2]

لذا جاءت الشعارات والمطالب المرفوعة في الحركات الإحتجاجية وفقًا للتكوين الإيديولوجي للحركات الإحتجاجية ولتركيبة الشعب المتظاهر والثائر ضد ظروف الحياة القاسية، وما يعيشه من عزل

---

[1] دنيا شحاتة. مريم وحيد، **مرجع سابق**، ص15.

[2] سهيل الحبيب، **المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014، ص106.

اجتماعي وسياسي، فكانت إرادة الشعب أو الشعوب العربية هي المحرك الأساسي لحركات التغيير في الشارع العربي.

فمنذ العام 2011 والساحة العربية تعرف حراكًا وغليانًا انطلق من الشباب المتعلم ومن دون قيادة ولا إيديولوجية ولا أحزاب سياسية ولا تنظيمات مدنية تسيره ولكن حقق الحراك هدفه، فكان لهذا الشباب المتقن لأبجديات وأدبيات التقنية الإتصالية الحديثة أساس في هذا الحراك؛ إذ قام بتحريك الإنتفاضات الشعبية من خلال دوره كصحفي متابع للأحداث في الشارع العربي ونقلها إلى العالم ككل باستخدام مواقع التواصل الإجتماعي والوسائط الإلكترونية والتعريف بما تعيشه المنطقة العربية، وأن ما تقوم به الشعوب العربية بدءًا من المحيط وصولاً إلى الخليج ما هو إلاّ مطلب عادي للعيش حياة كريمة.[1]

ولذا تعد فئة الشباب من محركات التغيير الرئيسية في الحراك العربي والمتمثلة في:

- ✓ **دور الطبقة المثقفة في إنجاح الحراك العربي وديمومته:** كان للفئة المثقفة دور بارز في انتفاضات الشارع العربي، إذ نبهت لضرورة كسر حاجز الخوف وصنع إدارة للتغيير، والطرح بشكل واضح الرؤية المستقبلية وتسطير استراتيجيات وبرامج لتسيير الحياة عامة، فبعد سقوط النظام السياسي في كل من تونس ومصر عام 2011، كان لزامًا على هذه الطبقة الحفاظ على صيرورة ودوام الحركة الإحتجاجية والوصول إلى أهدافها؛ ممّا يعني التأسيس لشرعية ديمقراطية جديدة مبنية على الحوار والتوافق والمشاركة، فما حصل في المنطقة العربية من حراك لم يكن إنتفاضة ضد الإضطهاد الخارجي وإنمّا لقهر واجحاف داخلي وصل إلى حدّ الثورة التي سعت إلى تحقيق مقاصد كبيرة وافق عليها أفراد الشعب العربي المنتفض والمحتج.[2]

وعليه كان من الأهمية بما كان أن يسقط النظام الحاكم وحاشيته، وتفكك رموز مؤسساته وتنظيماته، وتتم محاسبة من اغتنموا الفرصة إلى جانبه في النهب والسلب بغير وجه حق، ومن الأهمية القصوى أن تغير قواعد اللعبة السياسية التي انتجته، وضمنت استمرارية لسنوات وعقود ورعت ديمومتهكل

---

[1] محمود الرشيدي، **الأنترنيت والفايسبوك "ثورة 25 يناير أنموذجًا"**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص ص 13– 25

[2] دنيا شحاتة. مريم وحيد، **مرجع سابق**، ص27.

هذا نادت به طبقة مثقفة من الشباب المتعلم، الدين هم وكلاء التغيير في الحراك العربي " Agent of change"، حيث نشروا ثقافة سياسية جديدة تعيد الإعتبار للمفهوم الصحيح للحياة والعمل السياسي وقيم الديمقراطية، وكذا تعيد الاعتبار أيضًا للإنسان والمواطن وتعطيه شروط امتلاك الإنسانية الكاملة في الجهر عن رأيه دون خوف والإستفادة من خيرات بلده بتكافؤ والمساهمة في بناء وطنه باقتناع وطوعية وإرادة حرة وصادقة.

- ✓ **مواقع التواصل الإجتماعي والوسائط الإلكترونية الجديدة:** فيما جرى من أحداث كان الإعلام البديل أو الإعلام الجديد بتكنولوجياته فاعلاً اجتماعيًا وسياسيًا في انتفاضات وحراك الشارع العربي؛ إذ استطاعت الأجيال الشابة أن تساند الحركة الإحتجاجية وتقود معارك إعلامية –إن صح القول– حددّت مسار الأحداث وزعزعت النظام السياسي المتسلط، وتمثل ذلك من خلال نقل الأحداث في حينها ممّا شكل ذاكرة حية لأحداث الشارع العربي، ويعاد إنتاجها واستثمارها بشكل دائم ومستمر وتعبئة الجماهير والرأي العام من أجل مساندة الإحتجاجات في الساحات والميادين والدفاع عن المدنيين وعن تلك الشبهات التي أثيرت حول الحراك العربي.[1]

ولقد هيأت ثقافة النت أرضية ملائمة للتعبئة المواطنية وفك الحصار عليها، وأثبتت الإحصائيات أن الشباب التونسي يحتل المرتبة الأولى في إفريقيا والعالم العربي في نسبة المنخرطين في مواقع التواصل الإجتماعي، يليه الشباب المصري وكان لهذه الثقافة الإلكترونية دورًا فارقًا في الرفع من حدة الإحتجاج وإخراجه من المستوى الشعبي المحلي إلى الوطني واستطاعت أن تنشره في العالم الإفتراضي الذي زاد في تعريف العالم أكمل بالحراك العربي؛ ويبدو أن دخول الشباب المتقن للتكنولوجيات الحديثة والمتحكم في المواقع الإجتماعية على غرار الفايسبوك والتويتر.....وغيرها، ساهم في تسهيل عمليات التواصل والتفاعل الإجتماعي بين أطياف داخل وخارج البلاد، وما توفره تلك التقنيات من سرعة ودقة وأمن في تبادل الآراء متخطين في ذلك المعوقات الأمنية والجغرافية والإقتصادية.[2]

---

[1] محمود حيدر، **مرجع سابق**، ص335.

[2] محمود الرشيدي، **مرجع سابق**، ص28.

وكان لإستخدام الشباب العربي لمواقع التواصل الإجتماعي وتقنيات الإعلام الجديد دور بارز في فعالية الإحتجاجات، وتنشيط الحراك العربي وزيادة الحشد الإلكتروني لأكبر عدد ممكن من الجماهير والمتعاطفين مع المظاهرات في المنطقة العربية، وتوعية أفراد الشعوب العربية بكل فئاتها للأوضاع التي يعيشها الوطن العربي.

وجاءت تسمية المواطن الصحفي نسبة للدور الذي لعبه الفرد الواحد من الشباب العربي في تغطية أحداث الحراك العربي؛ وهي أساسًا مستمدة من ربيع "براغ" أين تم تسمية الفرد والشاب الواحد من الطبقة المتعلمة آن ذاك بالمواطن الجندي[1].

وقد شكلت مواقع التواصل الإجتماعي رافدًا فعالاً ومحركًا قويًا وحاملاً موثوقًا وسهل الإستعمال لشباب الإنتفاضات العربية؛ إذ عوض الشاب المستخدم لمواقع التواصل الإجتماعي دور الحزب، والدعاية السرية، أو أي أسلوب من الأساليب التقليدية في حشد الجماهير وتوعيتهم وتأطير المؤيدين والتنسيق فيما بين المتظاهرين والمشاركة في التحركات والتحول من الفضاء الإفتراضي إلى الفضاء الجغرافي والعكس صحيح في استغلال والإستحواذ على كبريات الساحات والميادين والشوارع بعواصم بلدان الحراك العربي.

ولقد برز دور المواطن الصحفي من خلال ما سجله بواسطة تقنيته الحديثة ؛ ثم يحمل هذه المشاهدة إلى المواقع الإلكترونية، وبالأخص منها مواقع التواصل الإجتماعي ليصبح ذلك خبرًا وحدثًا يشاهده الملايين من الأفراد عبر العالم ويتفاعلون معه مباشرة؛ وينتج هذا المواطن مادة ومضمونًا إعلاميًا وحدثًا سياسيًا لا يمكن إغفاله، وهو ما كان سائدًا في ميادين الحراك العربي منذ انطلاقته في 2011، وتعد انتفاضة تونس الخضراء أو ما أطلق عليها "بثورة الياسمين" المبادر الأول لإستخدام هذه التكنولوجيات الحديثة وتليها ثورة 25 يناير بمصر وما قام به الشباب المصري من احتذاء بالشباب

[1] عبد الغني سلامة، "عصر الثورات العربية والتداعيات". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.alhewar.org/debat/show.art?aid=25417، تاريخ الإطلاع: 2016/04/28 الساعة 12:35 صباحًا.

التونسي هذا ما يبرز الدور الكبير للمفعل والمحرك الأساس في انتفاضات الحراك العربي 2011 من إتقان لتكنولوجيات وتقنيات الإتصال والإعلام الجديدة.[1]

كان هذا في بداية الحراك واستمر أثناء سقوط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا والبحرين، ونشوب الحراك في سوريا...، فتفاعل المواطنين والجماهير مع الأحداث بالمنطقة العربية وزاد من أهمية هذه التقنيات والوسائط، والتي استغلها فيما بعد العديد من الأطياف السياسية والمدنية التي تبنت عملية تسير المظاهرات والتعبير عن مطالب المحتجين ولتكون هي الأخرى محرك للتغيير في المنطقة العربية والحراك الذي تشهده ولكن بتأثير محدود جدًا لا يستمر إلى تأثير الفئات المتعلمة من الشباب (الطفرة الشبابية في الوطن العربي)، وكذا إلى الوسائط الإعلامية الجديدة وتقنياتها.

المطلب الثالث: تباينات حراك 2011 فيما بين الدول العربية:

بعد تصاعد الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي من شمال البحر المتوسط إلى أقصى بلدان الخليج العربي، عرفت اختلافات في طبيعتها من بلد لأخر، حتى أخذت صورًا وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة لأخرى ومن واقع إلى آخر وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والإجتماعي العربي*.

ويبدو واضحًا من خلال تتبع مسار الحركات الإحتجاجية في الدوّل التي عرفتها حجم التباين في سياق هذه الحركات والمظاهرات وهو الأمر الذي جعل منها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي كما جرى في الحالتين التونسية والمصرية، أو حملت مزيجًا بين الواقع الإجتماعي والواقع السياسي معًا كما هو الحال في الحالة السورية؛ أمّا الحالة الليبية فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، حيث توظف القضايا الإجتماعية من أجل حسابات سياسية بدون أن يعني ذلك غياب للقضايا الإجتماعية أو أن الإحتجاجات الإجتماعية لم تعكس همومًا حقيقية؛ وإنمّا وظفت

---

* أنظر: **الملحق رقم 03**، ص133.

[1] فايز سارة، **العرب وتحديات القرن مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي**. القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2011، ص39.

لصالح أجندات سياسية ومصالح وأطماع خارجية لم تكن تعنيها كثيرًا الهموم الإجتماعية إلاّ بقدر توظيفها في الصراع السياسي الذي تشهده البلاد.[1]

في حين أن البحرين والحراك الذي عرفته كان يعكس حالة من الإستقطاب السياسي "الثنائي القطبية" بين السلطة القائمة ذات الإنحيازات المذهبية، والمعارضة السياسية ذات الطابع المذهبي أيضًا وهو ما جعل الحراك والإحتجاج ذو طابع سياسي اجتماعي مذهبي واضح، والمؤكد أن نماذج الإحتجاج أثناء الحراك العربي 2011 كانت متنوعة ومختلفة في قيامها وطبيعة سيرها لكنها تشابهت في مطالبها والحقيقة أن الحراك التونسي والمصري كان منفصلا عن الحركات السياسية وكان مؤثر بشكل كبير في المعدلات السياسية داخل السلطة والنظام الحاكم؛ حيث الضغط الشعبي الكبير عليها حملها مسؤولية فشل السياسات الإقتصادية وهو ما زاد من التهميش المجتمعي.[2]

والظاهر أن الحراك القائم بالمنطقة العربية قد أبرز العلاقة بين المواطن أو الفرد والنظام السياسي القائم داخل الدولة، فهذه العلاقة المركبة زادت من وعي هؤلاء الأفراد وكافة أطياف المجتمع بضرورة التغيير وفيها تصاعد الخطاب المطلبي حين برز شعار وهتاف عربي واحد في كافة بلدان الحراك العربي 2011 ألا وهو "**الشعب يريد إسقاط النظام**"؛ فكان الحراك العربي نقطة بداية وصول السياسة إلى الناس وعودتهم إلى ممارستها وكانت تباينات التجربة في الميادين والساحات والشوارع العربية انتقال للكاريزما الثورية أو اللحظة الثورية التي عادة ما تمركزت بيد زعيم واحد يقود هذه اللحظات الثورية إلى حراك جموع من الأفراد هي التي صممت أشكال الإحتجاج الشعبي وأنواع المعارضة السياسية الجماهيرية بثوبها الجديد.[3]

وبالنظر إلى نقاط الإختلافات والتباينات الحاصلة في الحراك العربي منذ بداية سنة 2011 فإننّا نجدها تكاد تعد على الأصابع، ففي كل من تونس ومصر وليبيا كان الهدف الأساس هو تحسين الظروف

---

[1] عبد المجيد وحيد، **ثورة 25 يناير قراءة أولى**. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 2011، ص57.

[2] عمرو الشوبكي، "الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 384، فيفري 2011، ص101.

[3] **نفس المرجع**، ص107.

المعيشية والمطالبة بالحرية والعدالة الإجتماعية، فكانت روح التضامن في ساحات تونس العاصمة، وروح النقد والهجاء بمصر هي اللحظة التي أنشأت سلوكًا حضاريًا ثوريًا جديدًا جمع بين العديد من الفئات والأطياف الدينية، هذه اللحظة إذا ما قورنت بالحراك الشعبي في سوريا مثلاً فإنّنا نجد استحالة تكرار تجربة الشارع التونسي أو نموذجية ميدان التحرير المليونية بمصر، بسبب القمع المباشر والدموي الذي قوبلت وجوبهت به المظاهرات السلمية فيها.[1]

وكان الحراك في الشارع السوري متباينًا عن الحراك في تونس ومصر؛ إذ برز بنوع آخر من الحراك الذي قام على توزيع الحراك الثوري السلمي في البداية والمسلح فيما بعد في كافة أنحاء سوريا وفي وقت واحد، وهو ما زاد في تأزيم الوضع بها، وأدخلها في دوامة من الصراعات، الذي أوضح التشتت الكبير والكامل لقوات النظام السياسي.

أمّا الحراك في الشارع البحريني فإنّه انطلق من صراع الثنائية داخل الدولة والقائم بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة، وأغلبية مستبعدة ومقصاة تمامًا من العمل السياسي، حيث شهدت البحرين حالات متكررة من الحراك الإجتماعي والسياسي عامي 2001 و2004 لكن لم يكن بنفس قوة وشدة حراك 2011 فطبيعة النظام السياسي في البحرين قائم على فكرة الإقصاء السياسي التام إذ لا يعترف بكل أشكال التيارات المدنية والأحزاب السياسية في الدولة هذا ما كان مطلب الشعب البحريني المحتج الرافض لكل أشكال الإقصاء السياسي والتهميش الإجتماعي، فكان مطلب التغيير واسقاط النظام الحاكم على رأس جميع المطالب في الحراك بالبحرين، وعلى الرغم من تصدي النظام لتلك الإحتجاجات الشعبية في ساحة اللؤلؤة بالبحرين بالإضطهاد والقمع؛ إلاّ أن المحتجين واصلوا عملياتهم الإحتجاجية وكانت سابقة في الدولة أن يخرج الشعب متظاهرًا على الأوضاع المعيشية وكذا رفض ما يقوم به النظام السياسي من تجنيس لغير البحريين والتفريق بين من هم من مذهب شيعي وآخر سني.[2]

---

[1] عبد الخالق عبد الله **مرجع سابق**، ص119.

[2] إبراهيم أبراش. "الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.samanews.com/uploads/110325111448LA3Q.doc تاريخ الإطلاع: 2016/03/23 الساعة 14:30 مساءًا.

المبحث الثاني: طبيعة الحراك العربي خلال 2011.

اختلفت الدراسات والبحوث التي تناولت الحراك العربي منذ انطلاقته في بداية 2011 وكل حاول تفسير طبيعته وتداعياته حسب ما أنتجه الشارع العربي؛ لذا تشابهت إرهاصاته وتفاقمت عدوى انتشاره وتناولته افتراضات نظرية متعددة لتفسير أسباب انطلاق هذا الحراك على غرار ما عرف على المنطقة العربية من استثناء، وكذاتباينت طريقة انتقاله من دولة إلى أخرى، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال التطرق إلى:

المطلب الأول: إرهاصات الحراك العربي 2011:

يرى الكثير أن إرهاصات وتداعيات الحراك العربي المنطلق منذ عام 2011 تعود للكثير من الخلفيات التي تضاربت كل حسب وجهة نظره لكن المتفق عليه أنها ذات الأسباب في كافة القطر العربي*والتي تجمعت حولها مطالب المحتجين وتشابهت آليات التغيير وإسقاط أنظمة الحكم الديكتاتورية والمتسلطة بدوّل الحراك العربي؛ لذا يمكن إدراجها فيما يلي:

- **غياب العدالة الإجتماعية:** تعد السياسة التنموية التي تعتمدها بلدان الحراك العربي من أهم أسباب الإضطرابات والحركيات الإحتجاجية الإجتماعية، لما تسببه من فوارق اجتماعية ضخمة وما تبرزه من بطالة وفساد إداري ومالي، وتغييب للطبقة الوسطى وطغيان الطبقة الفاحشة الثراء والمسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة؛ لذا ومن خلال تتبع مسيرة الحراك العربي المنطلق من تونس في بداية 2011 نجد أنه حادثة حرق الشاب "**محمد البوعزيزي**" لنفسه كانت تعبير لسخطه على الوضع الإجتماعي وغياب العدالة الإجتماعية، وبسبب هذه الأخيرة عرفت الكثير من الأقطار العربية عديد الحركات الإحتجاجية لكنها كانت في كل مرة يتم قمعها أو احتواؤها بطرق وسبل ملتوية تتمثل

* أنظر: **الملحق رقم 01**، ص131.

في إدراج إصلاحات جزئية وهامشية لا تغير من الواقع المعاش شيئًا، لكن ما حدث في سنة 2011 يعد الرفض القاطع لكل سبل الإغراء وشراء الذمم واحتواء الوضع بإصلاحات شكلية وليست جذرية تستهدف دائمًا محافظة الفئات الخاصة أصحاب المصالح لأماكنهم وتحقيق منافعهم على حساب العامة من الشعب.[1]

- **الدوافع الإقتصادية:** تعد من أبرز عوامل وأسباب قيام الحراك العربي فالسياسات الإقتصادية المتبعة بالمنطقة العربية لا تتماشى ومتطلبات الواقع العربي، وإنّما كلها عبارة عن دعم من قبل المؤسسات النقدية العالمية الكبرى التي تحمل في طياتها الكثير من المصالح الخفية، والملاحظ أن هذا الدعم لا يتطابق مع الواقع الإقتصادي العربي ويزيد من الهوة والفجوة بين المناطق داخل البلد الواحد، ففي كثير من دوّل الحراك العربي تستأثر العاصمة والمناطق الحضرية والمدن بالمشاريع الإقتصادية، في حين تعاني المناطق الداخلية والريفية من التهميش والفقر وانتشار البطالة؛ فالنهج الإقتصادي المتبع بالمنطقة العربية لا يتوافق وخصوصيتها كمنطقة فيها الكثير من التمايزات.[2]

وهذا ما أدى إلى انتشار الفساد الإقتصادي الذي بسببه انطلق الحراك العربي في المناطق المهمشة والمقصاة من المشاريع الإقتصادية التنموية لتصب كامل سخطها على أصحاب المال والأعمال ورجال السياسة الذين يستأثرون بالمشاريع الإقتصادية وعوائدها لمصالهم الشخصية والتلاعب بالمال الفاسد ويبرّرون طبيعة هذه السياسة الإقتصادية بحجة الحفاظ على الأمن واستقرار الصالح العام؛ هذا ما دفع بالشعوب العربية إلى الإحتجاج على تغول رأس المال المتمركز في أيادي أصحاب السلطة الذين زاوجوا بينه وبين المؤسسات الأمنية.[3]

---

[1] إيمان بن قدور، "الوجه الآخر للعولمة –الربيع العربي أنموذجًا–، مذكرة ماجستير، (كلية الآداب واللغات الأجنبية، قسم اللغة العربية وآدابها، تخصص: حضارة عربية إسلامية، جامعة أبو بكر بلقائد تلمسان، الجزائر: 2013/ 2014)، ص ص 73– 75.

[2] طلال أبو ركبة. "الربيع العربي والديمقراطية إمكانية التحول والمعيقات". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=195717، تاريخ الإطلاع: 2016/03/05، الساعة 14:25 مساءًا.

[3] محمد تركي بني سلامة، **الحراك الشبابي الأردني في طل الربيع العربي دراسة ميدانية نوعية**. عمان، الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث، 2013، ص159.

- **الواقع السياسي:** لعل الجمود والتحجر الذي أصاب الحياة السياسية في البلاد العربية ولعقود بعيدة قد بلغ ذروته عند الفئات الشابة والطموحة للتغيير والتجديد وفقًا لما يحقق لهم الحرية والمساواة؛ حيث تم إفراغ الدستور من الكثير من المبادئ والقيم الديمقراطية وعلى رأسها سيادة الأمة والفصل بين السلطات والتداول السلمي على السلطة عن طريق آليات قانونية وشفافة ... وغيرها من المبادئ التي تمنح للمواطن العربي أولوية ممارسة حقوقه السياسية لكن الواقع السياسي العربي يبرز العكس من ذلك؛ إذ تجرى الإنتخابات من أجل التداول على سدة الحكم والفائز دائمًا نفسه وهو الرئيس والحاكم ذاته وبأغلبية ساحقة وأصبحت النسبة 99 % هي المسيطرة في نتائج الإنتخابات.

هذا ما دفع بالكثير من المواطنين العرب إلى العزوف عن الأداء الإنتخابي في عديد المرات، ومن مظاهر جمود الحياة السياسية في البلاد العربية فشل الأحزاب السياسية والتيارات المدنية في أداء وظائفها، وبالتالي عدم وثوق المواطنين بها واعتبارها أحزاب موسمية ومناسبتيه لا تعبر عن انشغالات المواطنين ولا تمثلهم، وتنظيمات مدنية فاشلة تستهدف رضا السلطات عليها من أجل تحقيق مصالحها النفعية الذاتية لا المصلحة العامة.

كما يعتبرها البعض شريك للنظام السياسي الإستبدادي والمتسلط ومتواطئة معه من خلال دعمه لها ماديًا من أجل بقائها في الساحة السياسة كدليل على وجود التعددية السياسية، هذا ما جعل من الحراك العربي خلال 2011 يأتي بصبغة شعبية ولا ينتمي إلى أي تأطير مدني وتنظيم سياسي وذلك ليسد الفراغ الذي أحدثه غياب الأحزاب السياسية الفاعلة وكذا المعارضة في المشهد السياسي العربي، بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية الشكلية التي لا تتوافق ولا تتماشى مع واقع المجتمعات العربية وإنّما هي نتيجة حتمية لمشروطية سياسية غربية.[1]

- **واقع تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة:** برزت التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام والإتصال المتمثلة في شبكات التواصل الإجتماعية "تويتر" و"فيس بوك" و"يوتوب" عام 2011 كعامل فاعل ومحفز للتغيرات السياسية والإجتماعية في الحراك العربي؛ حيث واكبت مختلف الحركات

[1] **نفس المرجع**، ص ص 160- 162.

الإحتجاجية في المنطقة العربية فبعدما كانت شبكات التواصل الإجتماعي هذه ذات غايات ترفيهية واجتماعية أصبحت في حراك الدّول العربية تلعب دورًا إعلاميًا وسياسيًا قويًا وبارزًا.

وبحسب تقرير معهد التنبؤ الإقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط فإن أكثر من 20 مليون عربي يستخدمون شبكة التواصل الإجتماعية "فيس بوك" وتطبيقاته، وأنه كان بمثابة أرضية للمقاومة في خدمة الحراك العربي وإنه لعب دورًا لا يستهان به؛ إذ سمح بالإنتشار الشامل للمعلومة الغير مراقبة والمستمدة من مستخدمي الأنترنيت أنفسهم ومن أبرز أحداث الحراك العربي وبداية من تونس يمكن تلخيص الدور الذي لعبته مواقع التواصل الإجتماعي في الإنتفاضة الشعبية التونسية بالقول أنها أصبحت جزء من تاريخ "ثورة الشباب التونسية".[1]

حيث كتب على الحائط الإفتراضي لموقع فيس بوك: "لأن نظام "**زين العابدين بن علي**" يحكم قبضته على جميع الإتصالات الإلكترونية ويضيق على الصحفيين والإعلاميين، ويمنع المراسلين والمحليين والأجانب من السفر إلى "**سيدي بوزيد**" لتغطية الأحداث، ولأن الإعلام التونسي يصف الأحداث بأعمال إرهابية مخربة كما حاولت السلطات حجب المعلومات فمع هذا القمع والتضييق الإعلامي الذي يعيشه التونسيون كان البديل شبكة الأنترنيت وبالتحديد "الفيس بوك" الذي يُمَكِنُ الشعب التونسي من الإلتفاف حول مطالب الإحتجاج والثورة، ولزامًا علينا نحن الشباب التونسي تجاوز الرقابة وتخطي التعتيم الإعلامي".[2]

ولقد سمحت مواقع التواصل الإجتماعي للكثيرين بنقل كم هائل من المعلومات وصور وفيديوهات إلى العالم بأكمله وإلى التونسيين؛ مّما ساعد في إقناعهم بأن الوقت قد حان للإنتفاضة والتحرك من أجل التغيير ومن هنا يمكن القول أن جميع الوسائط التكنولوجية الحديثة تعد كسبب مغذي وداعم لتأجيج الحراك العربي وكان لها الدور الكبير في إسقاط الأنظمة العربية الإستبدادية والمتسلطة.

---

[1] نبيل الصليبي، "الشبكات الإجتماعية في الربيع العربي". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166، تاريخ الإطلاع: 2016/04/15 الساعة 19:30 مساءًا.

[2] **نفس المرجع**.

المطلب الثاني: الإنتقال من حراك شعبي إلى حراك سياسي:

كان للإحتجاجات الشعبية المختلفة في أنحاء المنطقة العربية الدور الكبير في تفجير الوضع السياسي بعديد من الدوّل، انطلاقًا من مبدأ نظرية التراكم السياسي في الفعل والحركة؛ فممّا هو ثابت في أدبيات علم السياسة أن النظام السياسي قائم على المدخلات والمخرجات وهذه الأخيرة هي نتاج مدخلات وتفاعلات وأن تكرار المخرجات يحدث تراكمًا مستمرًا قد يؤدي إلى عملية التغيير، والتي تتحقق عن طريق الثورة فالفعل السياسي داخل الدولة ومدى قوته مرتبط بمختلف الأوضاع الإجتماعية وفي مقدمتها الأوضاع الإقتصادية والسياسية على أساس النسق الإجتماعي العام؛ ولذا فالفعل السياسي لا يتحقق من فراغ بل في سياق وضعية عامة متكاملة.[1]

وبفضل الإستمرار في الفعل والحركة تنتج الإحتجاجات التصاعدية التي تتحول تراكميًا من احتجاج شعبي بسيط إلى احتجاجات شاملة، الأولى تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية والعامة والثانية تستهدف التغيير الجدري للنظام السياسي والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وهو ما يتجسد في ثورة شعبية شاملة.

والحراك العربي الذي انطلق من الدولة التونسية في 2011 بانتفاضة شعبية تحركت في ولايات ومحافظات داخلية ثم ما فتئ إلى أن اجتاح كبريات الميادين والشوارع والساحات بفضل التأييد الشعبي والجماهيري والحركيات المدنية الداعمة له؛ وهو ما جعل من هذه الإنتفاضات والإحتجاجات تعرف باسم الثورة الشعبية لخصوصيتها في كسر حاجز الخوف والوقوف في وجه القمع والعنف الأمني، وحتى الآليات العسكرية وهذا ما أسقط أولى المفاهيم السياسية المتداولة في أنظمة الحكم التسلطية والديكتاتورية بالمنطقة العربية ألا وهو "**مفهوم الدولة البوليسية**".[2]

وكان لوقع الإحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية من شمالها إلى محيطها أن تنقل هذا الحراك العربي من طابعه الشعبي إلى طابع سياسي، ففي بدايته كانت مطالبه فئوية محدودة نادت بالحرية

---

[1] إيمان أحمد رجب، **مرجع سابق**، ص10.

[2] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص28.

والعيش بكرامة وتحقيق نوع من العدالة الإجتماعية، لكن استخدام القوة من طرف النظام الحاكم بدلاً من الطرق الناعمة والحوارية للتفاوض وتحقيق هذه المطالب جعل منها تتحول وتتغير إلى إسقاط لأنظمة الحكم وإحداث تغييرات جذرية في الحياة السياسية؛ وعليه أخذ الحراك الشعبي العربي منحى الحراك السياسي واستعصى فيه الفصل بين المطالب الإحتجاجية الفئوية والمطالب السياسية التي سرعان ما تحولت في التفاعل المشترك الذي أنتج ثورة شعبية كان في مقدمتها ضرورة تحقيق الحرية وإقامة دولة ديمقراطية، وإنهاء الحكم الإستبدادي والتسلطي فبنهايته تسود العدالة الإجتماعية.[1]

ففي الدولة التونسية شهدت الحياة السياسية موجة من الحراك الإحتجاجي لم يسبق له مثيل منذ أن نالت البلاد إستقلالها، ودخل النظام السياسي في منعطف حاسم لمواجهة تصاعد المد الإحتجاجي الإجتماعي؛ حيث منذ بدايته كان خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها (كالأحزاب السياسية، النقابات المهنية، الاتحادات العمالية...)، أين قاد الحراك الشباب الجامعي العاطل عن العمل وغير المؤطر لا سياسيًا ولا تنظيميًا، فنجح ذلك الحراك في التوسع واختراق معظم القطاعات ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل وحسب؛ وإنمّا تطورت لتنتقل من مطالب شعبية اجتماعية إلى مطالب الإنفتاح السياسي ومحاربة الفساد والسماح بحرية الرأي والتعبير، وتحقيق العدالة الإجتماعية وتجسيدها.[2]

وكان لتلاحم المتظاهرين والمحتجين في الشوارع التونسية والصبر على قمع وعنف رجال الأمن وانحياز المؤسسة العسكرية بالغ الأثر على النظام السياسي، وهو ما أرغم الرئيس "**زين العابدين بن علي**" على الفرار يوم الجمعة 14 جانفي 2011، بعد محاولاته المتكررة للبقاء في سدة الحكم من خلال إقراره العديد من الإصلاحات الإجتماعية والسياسية في جلِّ خطاباته التي ألقاها منذ بداية الحراك؛ وهو الحدث

---

[1] خالد خلف. جويدة ناصر، **الثورات العربية في ميزان**. الإسكندرية: دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص17.

[2] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص189.

الغير متوقع من رئيس حكم الدولة التونسية لأكثر من عشرين عامًا، أن يتنازل عن منصبه إذ كان السابقة في تاريخ شمال القارة الإفريقية والمنطقة العربية.[1]

وعلى مسيرة الحراك الشعبي التونسي سارت العديد من الحركات الإحتجاجية في الدّول العربية فكانت ثورة 25 يناير (جانفي) بمصر كما اصطلح عليها بداية التغيير السياسي والإجتماعي الفعلي حيث سقط نظام الرئيس "**حسني مبارك**" وكل المشاريع المسطر من خلالها لتوريث الحكم، هذا ما زاد في تأجيج المطالب الشعبية عند المتظاهرين المصريين الذين يطمحون في الحياة الكريمة والحرية والعدالة الإجتماعية وأن تسود لغة الحوار والمساواة في الممارسة السياسية بين جميع الأطراف والأطياف داخل مصر.[2]

كلها عوامل سارعت في تحويل الحراك من طابعه الشعبي إلى السياسي الذي تم المطالبة فيه بالتغيير الكلي والذي يكون من القمة إلى القاعدة هنا رفع الشعب المصري المتظاهر في كبريات الميادين والشوارع المصرية لائحة المطالب الإجتماعية بصيغة سياسية مطلبها الأول تحقيق العدالة وتكريس مبدأ الديمقراطية والسماح بالمشاركة في العملية السياسية.

لهذا نجد أن طبيعة الحراك العربي الذي انطلق من صبغة احتجاجية شعبية انتقلت إلى صيغة وحراك سياسي تحقق من خلاله العديد من التداعيات والمطالب السياسية بالمنطقة العربية منها:[3]

- ✓ نجحت الحركيات الإحتجاجية بمطالبها الإجتماعية والسياسية في الضغط على النظم التسلطية والإستبدادية التي عمرت لعقود طويلة واسقاطها من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في عديد من دول الحراك العربي في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، وما بعدها.

---

[1] **نفس المرجع**، ص203.

[2] علي الرّجال. آية نصار. رابحة سيف علام وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والإتجاهات والتحديات**. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 83- 100.

[3] عبد النور ناجي، "الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرّر السياسي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، ديسمبر 2013، ص ص 131- 145.

- ✓ بعث الحراك الشعبي الحركية في المعارضة السياسية والتيار السياسي الإسلامي الذين كانا يعرفان تضييقًا ومصادرة في بعض الأحيان من قبل النظام السياسي العربي المتسلط.
- ✓ عملت الحركات الإحتجاجية الشعبية في إسقاط مشروع التوريث السياسي الذي ظهر في ملامح المشهد السياسي العربي على غرار مصر، وهو ما يبرز حالة الإنتقال من حراك شعبي إلى حراك ذو صبغة سياسية.
- ✓ أبرز الحراك الإحتجاجي الشعبي ضعف الفعل السياسي، وكذا أزمات الإنتقال الديمقراطي والسياسي معًا من أزمة في الشرعية، وأزمة المشاركة السياسية إلى أزمة أخرى في بناء المؤسسات السياسية الفاعلة والفعالة في آن واحد؛ ناهيك عن أزمة التعددية السياسية الشكلية والمنصوص عليها قانونياً ودستوريًا في عديد من بلدان الحراك العربي دون تجسيدها وتطبيقها الفعلي.
- ✓ أدخلت الإحتجاجات الشعبية بالمنطقة العربية منذ بداية 2011 الشعب في مرحلة التحرّر السياسي حيث تم إثبات أنه لا وجود لإصلاحات اقتصادية واجتماعية من دون اصلاحات سياسية فعلية ومكافحة كل أشكال الفساد وبالأخص الفساد السياسي الذي يعرفه النظام الحاكم.
- ✓ تنامت الحركات الإحتجاجية بالبلاد العربية وانتقالها من الطابع الشعبي إلى الطابع السياسي أين تم الكشف جراء ذلك عن العديد من مواطن الخلّل في الأنظمة السياسية العربية، ودعت إلى تصحيحها والممارسة الفعلية للسياسة من قبل شعوب كل دولة.

بالإضافة إلى ذلك فلقد كشفت أيضًا فشل السياسات الخارجية تجاه المنطقة من خلال دعمها لأنظمة الحكم الإستبدادية اقتصاديًا لا سياسيًا للحفاظ على مصالحها خاصة منطقتي الشمال الإفريقي والخليج العربي، أين تم تغييب مبدأ الديمقراطية الفعلية وقيمها وشددت الخناق على الأحزاب الإسلامية التي لا تخدم سياستها بالمنطقة بذريعة محاصرة كل أشكال التنظيمات الإسلامية المتشددّة؛ فكان لدعم الإقتصاد دافع في تحسين الأوضاع العامة لفئات الشعب وبالأخص الفئة الشابة حتى لا تعيش في يأس وإقصاء وتهميش وهو ما يسهل من عملية استقطابها من قبل التنظيمات المتطرفة والمتشددّة.[1]

[1] **نفس المرجع**، ص145.

لكن كان العكس من ذلك حيث عاش الشباب العربي التهميش بكل أشكاله إلى حد الإقصاء ممّا زاد من الإجحاف في حق الفئات الشابة الطامحة للعمل والممارسة السياسية، ولم تجد سوى التنظيمات الغير مشروعة تلجأ لها وهو ما لا يتوافق وقوانين العمل السياسي.

المطلب الثالث: تفسيرات نظرية الدومينو للحراك العربي 2011:

كان لنجاح الحركة الإحتجاجية بتونس بالغ الأثر في تغيير الحكم والوصول إلى تلبية مطالبها السياسية عامل إغراء وتحفيز للحركات الإحتجاجية الأخرى في البلدان العربية وتصعيد الإحتجاج على غرار كل من مصر، ليبيا البحرين، اليمن، المغرب الأقصى، سوريا وغيرها، لا سيما في ظل غياب الإصلاح السياسي الحقيقي وضعف المشاركة الشعبية ومحدودية تأثيرها في الحياة السياسية، ضف إلى ذلك تفاقم الأزمات الإجتماعية والإقتصادية.

فبحكم تشابه الظروف الإجتماعية والأوضاع الإقتصادية والبنية النفسية لدى الشعوب العربية وغياب الديمقراطية والحريات العامة مكن ذلك من تكرار الحالة التونسية – الحراك التونسي– في كثير من بلدان المنطقة العربية؛ فكان لتصاعد مدّ العنف داخل المجتمعات العربية عقب الإحتجاجات منطلق لثورات شعبية وعديد من الحركات الإحتجاجية والمسيرات والمظاهرات السلمية كتنبيه بضرورة التغيير الإجتماعي والسياسي، وكانت دافع قوي لزوال أنظمة سياسية عمرت طويلاً وكذا ضرورة حصول المواطن على حقوقه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.[1]

فكان لعدوى الحركات الإحتجاجية وفي حالات الثورات الشعبية أن تنتشر من أحداث تونس وما إنجر عنها إلى مصر فليبيا وغيرها؛ وجاءت بداية سنة 2011 كرمز للتغيير والإنتقال من الإستبداد والتسلط إلى الحرية والإنعتاق، وعل إثر ذلك توالت الدراسات والأبحاث السياسية والإجتماعية لفهم ما يحدث بالمنطقة العربية ووضع أطر نظرية يتم من خلالها تفسير مختلف الحركات الإحتجاجية التي

[1] خليدة كعسيس خلاصي، **مرجع سابق**، ص228.

تحدث من فترة لأخرى؛ ولذا كانت هناك نظريات كثيرة لفهم وتحليل مختلف الحركيات الإجتماعية والسياسية وإبراز كيفية حدوثها وتغيرها أساسًا من بين هذه النظريات نجد:[1]

- ❖ **نظرية الفرصة السياسية "Political opportunity theory"**: والتي تؤكد على أهمية العوامل السياسية التي تعيق أو تسهل ظهور الإحتجاجات وتزيد من تطورها.
- ❖ **نظرية تعبئة الموارد "The ressource mobiliration theory"**: والتي تؤكد على أهمية تنظيم الإحتجاجات من خلال الشبكات السرية والروابط ما بين فئات الشعب (ما يعرف بقادة الرأي).
- ❖ **نظرية التأطير "Freyming theory"**: والتي تؤكد على ضرورة تحويل إدراك ووعي الناس من مجرد شكاوي إلى احتجاجات عارمة.

وبمحاولة باحثين كثر تطبيق هذه النظريات في تفسير الحراك العربي 2011 وجدوا أن له خصوصية لا تسمح بدراسته وفقًا لهذه النظريات؛ حيث نجحت هذه الأخير في تفسير حركات الإحتجاج التي اجتاحت دول أوربا الشرقية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي (20م)، وكذلك فسرت موجة الإحتجاج التي مست دول أخرى كالصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية، إذ كانت هناك شبكات سرية في هذه الدّول تعمل في الخفاء وتؤجج من طبيعة الحراك بها بالإضافة إلى إنقسام النخب الحاكمة وشعور المواطن بقدرته على إحداث التغيير المطلوب في الحياة السياسية والإجتماعية بهذه الدول تبعًا لما تسطره الشبكات السرية وغيرها من العوامل.[2]

أمّا حراك المنطقة العربية في بداية عام 2011 وبعده فإنّه مرتبط بالعامل الديمغرافي إذ كان الحراك شبابيًا في المقام الأول، فالشباب هم وكلاء التغيير بالحراك العربي "change Agents of" وذلك منسوب لفئة الشباب ومجموع تعدادها من سكان المنطقة العربية بشكل عام، وكان لإنتقال عدوى

---

[1] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى**. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011، ص11.

[2] خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386 ، أفريل 2011، ص09.

الحراك العربي 2011 دليل على أن هذا الحراك عابر للحدود المصطنعة بين أقطار المنطقة العربية ودولها، وأن الإنتشار السريع له الخالي من أي تنسيق مسبق بين الجماهير العربية دليل أيضًا على التغير الكبير في الثقافة السياسية لدى الفرد العربي.[1]

ومن جانب آخر تم تفسير الحراك العربي على أنه واحد من نماذج الفوضى الخلاقة وهي فكرة أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية في فترة حكم الرئيس "**جورج بوش**" الإبن "**كوندوليزا رايس**" كمقدمة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط؛ ونجد أن أحداث الحراك العربي لا تتلاءم مع أفكار هذه النظرية فمدلولها يتحدث عن استغلال القوى الإستغلالية (جماعات المصالح) للتناقضات المجتمعية المختلفة ما بين ذاتية والبينية وتوظيفها من أجل إنهاك المجتمعات وجعل أنظمتها تابعة لها، كاستغلال الخلافات الحدودية وأيضًا التباينات المذهبية والطبقية في المجتمع وتفاقمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تتيح للقوى الإستغلالية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها في النهاية.[2]

في حين جاءت افتراضات الفوضى الخلاقة في النهج الأمريكي من خلال ما طورت في مدلول النظرية في حد ذاتها، وجعلت منها نظرية تعامل استراتيجي تعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلاّ مضطرة؛ لذا فقد أبرزت إرهاصات الحراك العربي التوافق مع هذه الفكرة الأمريكية في بعض دول الحراك على غرار ما حدث في ليبيا أين استدعت التدخل الأجنبي لإسقاط النظام السياسي بها والقضاء على العقيد "**القذافي**"، وأيضًا ما حدث في البحرين والتدخل الخليجي بقيادة السعودية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وما هو حاصل في الحالة السورية حاليًا وتعدد أطراف الأزمة بها.

---

[1] ـــــــ، ـــــــ. "أسباب قيام ثورات الربيع العربي". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb21218serch=books&185028، تاريخ الإطلاع: 2016/03/27 الساعة12: 15 مساءًا.

[2] ميشيل ديون. يوري دادوش، "ردود الفعل الأمريكية والأوروبية إزاء الثورة العربية الفكرة الكبرى". ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمان. **مجلة دراسات دولية**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 50، 2011، ص58.

لكن في العموم أحداث الحراك العربي وعملية رد الفعل الثوري العربي وحالة التعبئة التي قادت الحراك الجماهيري هي فكرة وطرح يتجاوز المعنى العام للفوضى الخلاقة، فالحراك 2011العربي إلاّ أنه لم يستدعى إلى تدخل طرف وإدارة عملية الصراع ماعدا في حالات بعض الدول.[1]

وفي هذا الشأن بالذات تم تفسير الحراك العربي على أنه يدخل ضمن نظرية الدومينو التي تعني تدحرج النظم واحدًا بعد الآخر إنطلاقًا من تفاعلات الأحداث وسقوط النظام الأول يؤدي بالضرورة لسقوط النظام الثاني المشابه له أو الواقع في نفس منطقته الجغرافية؛ وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الإستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين وتفترض أن مجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي كيان من تلك الكيانات تبدأ موجة عدم الإستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الإنتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية وأن تسقط بسرعة معينة ولها القابلية للتأثر بسقوط النظام الأول.[2]

وتعطي هذه النظرية أهمية للعامل الخارجي في إحداث تغيير بدولة ما وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت إلى أن ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة ما ينتشر ويعدي جيرانها من الدول ومن ثمة فإن التغيير في بلد معين يحدث تغييراً مماثلاً في البلدان المجاورة له وهو ما يشبه أثر العدوى.

وهذا ما اتضح عندما انطلق الحراك في تونس وتم اسقاط نظام حكم الرئيس "زين العابدين" وانتقال أثره إلى مصر ثم ليبيا وغيرها من دول المنطقة العربية، وقد كتب أكثر من محللّ سياسي غربي على أن بلدان الوطن العربي تعيش تحت تأثير نظرية الدومينو وذلك وفقًا للأحداث الجارية في الساحة العربية منذ بداية عام 2011، وأن نجاح أحداث الحراك في تغيير واسقاط ثلاثة من أهم الرؤساء والحكام

---

[1] محمود حيدر، **مرجع سابق**، ص167.

[2] إيمان أحمد رجب، **مرجع سابق**، ص15.

الديكتاتوريين بالمنطقة العربية ساعد في انتشار الحراك وانتقال عدواه لدول أخرى تعيش نفس الظروف ولها نفس الخصائص وتداعيات الحراك؛ لكن هذا الشرح تم انتقاده على أساس أنه لابد من مراعاة اختلاف الطبيعة الإجتماعية لكل دولة، وكذا درجة التحضر والتطور الإقتصادي والثقافي وغيرها من خصوصيات بلدان المنطقة العربية وهو ما أدى إلى دحض تفسيرات هذه النظرية للأحداث الحراك في الشارع العربي.[1]

في حين رأى المهتمين بالشؤون العربية أن هناك قدر كبير من المصداقية في المنهجية المتبعة في طرح نظرية الدومينو وهو ما ينطبق تمامًا على أحداث الحراك العربي مع وجود بعض الإختلافات التي لا تأثر بشكل كبير على عملية التحليل وتعد استثناءات لا غير، ولقد تم إدراج جملة من النتائج المتوصل إليها عن طريق استخدام هذه النظرية في تتبع وقائع وتحولات الحراك العربي منها:[2]

- ✓ إن أحداث الحراك العربي ركزت على الجمهوريات العربية ذات الأنظمة الرئاسية بصيغة عسكرية والتي تتسم أنظمتها بما بات يعرف بالدولة البوليسية والأمنوقراطية، التي تجمع بين الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية لأداء الدولة لدورها كتونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن؛ فهي تتصف بتقارب شكل ومضمون الأنظمة السياسية والواقع الإجتماعي، ويمكن الإستثناء في هذه الحالة الجزائر التي سارعت إلى إصلاحات إجتماعية وأخرى إقتصادية لتفادي الغضب الشعبي والسيطرة على الشارع قبل تأزم الوضع وهو ما تم تسميته من قبل النقاد "بشراء السلم الإجتماعي".[3]
- ✓ إن البلد العربي الأول في مصفوفة الدومينو كان تونس والجدير بالذكر أن النظام السياسي بها لم يسقط بفعل خارجي أو بسبب تأثير عوامل دولية ولكن بسبب ضعف الجذور السياسية والإجتماعية لنظام "**زين العابدين بن علي**" وفقدانه المشروعية والرضا الشعبي عن أداء عمله

---

[2] Peter. T. lesson and Andrea M. Dean**, The democratic domino theory**, An empirical investigation, American journal of political science, vol 53, n°3, jul, 2009, p. 535.

[2] سعد السعيدي. محمد علي حمود، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي". **مجلة النوافذ السياسية الإلكترونية**، عدد خاص رقم 17، 2012. ص ص 356-362، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http: //:www.albadawiblogg.com، تاريخ الإطلاع: 12/ 04/ 2016، الساعة: 13:25 مساءًا.

[3] **المرجع نفسه.**

السياسي، ممّا أدى في محصلته إلى عدم الإستقرار وكان لهروب الرئيس أثر بارز على باقي الدّول المجاورة والإقليمية وخاصة ليبيا ومصر.

- ✓ لا تزال الأنظمة الملكية والوراثية بأشكالها المختلفة أكثر تماسكًا لأسباب داخلية وخارجية عديدة فالمظاهرات في البحرين تم صدها من خلال الدعم السعودي اعتقادًا منها أن تخلخل نظام الحكم في البحرين يمكن أن يمتد أو يتكرر في دول الخليج، أمّا الأردن فيمكن أن تكون أكثر البلدان العربية الوراثية عرضة لتأثيرات البيئة الإقليمية وتغيراتها وهذا ما أكدته المظاهرات التي حملت لأول مرة شعارات تمس الملك ونظامه السياسي، مع الأخذ بعين الإعتبار أن نظرية الدومينو تقترح إمكانية تكرار الأحداث الأخرى من حيث الشكل والشعارات المستهدفة علنًا لا مضمونًا، فالحراك والقوى التغييرية في هذه الدّول لا تطالب بإسقاط النظام السياسي كمطلب أساسي بقدر ما تطالب بالإصلاح الشامل الذي يمكن أن يفضي إلى نفس النتائج المبتغاة للحراك العربي إلاّ أنها تتشابه مع الحركات الإحتجاجية في آلياتها والقوى المحركة لها التي تتسم غالبيتها بالوعي والثقافة السياسية الناضجة.

المبحث الثالث: الحركيات السببية المعرقلة لمسار الإنتقال الديمقراطي في دول الحراك العربي.

إنّ الحراك العربي منذ البداية الأولى له وبطابعه الإحتجاجي الشعبي سعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والوصول إلى مساواة وتكافؤ الفرص في جميع الميادين، والتخلص من مظاهر الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي والسياسي، ونظرًا لما لقيه المحتجين من قمع وعنف من قبل قوات الأمن للأنظمة السياسية التسلطية والديكتاتورية، طالب المحتجين الأخذ بمسار الإنتقال الديمقراطي كبديل، هذا الأخير لقي عديد العراقيل وفقًا لحركيات سببية تباينت وتمايزت وتشابهت في كثير من نقاطها ومنها نذكر:

المطلب الأول: الحركيات السببية الإجتماعية:

البيئة الإجتماعية العربية تعرف الكثير من الإختلافات في الأوضاع المعيشية والطبقية وتسودها علاقات لا متكافئة جعلت الممارسات السياسية مبتورة الصلة بالمعنى الحقيقي للديمقراطية .

فقد ساد التخلف الإجتماعي وانخفضت درجة الوعي كنتيجة حتمية لإنتشار الأمية وغياب المؤسسات الإجتماعية التي تعمل على تنشئة المواطنين سياسيًا؛ بالإضافة إلى انعدام الوعي السياسي والإبتعاد عن المعنى الحقيقي للثقافة السياسية وهو ما اتضح في الدولة الليبية التي حكم فيها العقيد "**القذافي**" بمبدأ الزعامة الذي فرضه على الشعب الليبي المتكون من قبائل متفرقة وأدخل ثقافة على المجتمع الليبي تختلف عن الثقافة السياسية المعروفة أين حاول بناء فكر جماهيرى وتكوين مجتمع ليبي مختلف في تركيبته وطبيعة تكوينه عن باقي المجتمعات العربية لصفته القبلية.[1]

دونما إغفال الإنتهاك الصريح للحقوق والحريات الفردية للشعوب العربية فبالرغم من أنها تتصدر الدساتير العربية، لكن التناقض واضح حيث تسود الأحكام العرفية، وفي الإحتجاج والرفض الذي يرفعه أفراد الشعب لما هو حاصل يتم رفع حالة الطوارئ التي تبررها الأنظمة السياسية بضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الداخلي والإجتماعي للدولة، وهي في الواقع تعد غطاءًا قانونيًا لإخفاء إنحرافات السلطة ومخالفتها لأحكام الدستور.[2]

وفي حالات أخرى يتضح أن تعدد الأنساب وسيادة التركيبات الإجتماعية المتخلفة كالعشائرية والطائفية، والمذهبية ضمن الدولة الواحدة تترك أثرًا بارزًا على مسار الدمقرطة، إذ تسود الولاءات تحت الوطنية ويتم تمجيد الحاكم وتفضيل قبيلة وطائفة دونما أخرى، وتنشأ الصراعات المذهبية وتختلف الإيديولوجيات الثقافية والفكرية وتبرز الإختلافات داخل الدولة الواحدة وتزداد الفروقات الإجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

وهو ما ينتج الصراعات الطائفية والدينية التي تعد من عراقيل الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي، باعتبار تلك الصراعات تهدد استقرار النظم العربية وإذكائها يعود إلى الأنظمة السياسية نفسها التي تلعب على هذا الوتر لخلق وفبركة صراعات أفقية بين القوى والمكونات السياسية والمجتمعية

---

[1] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير....يوميات من مشهد متواصل**. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص30.

[2] عبد الفتاح بشير، "إجهاض الثورات العربية...مصر وليبيا نموذجًا". **مجلة شؤون عربية**، الدوحة وحدة تحليل السياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 50، صيف 2012، ص ص 15-20.

وتتفادى توجيه الصراع عموديًا إن وافقت قوى المعارضة بغض النظر على انتماءاتها الإيديولوجية والدينية؛ كما يعود تأجيجها أيضا من طرف القوى الأجنبية باعتبارها مدخلاً لتفتيت وتفريق الروابط المجتمعية، ونتيجة لذلك تعرف بعض من دول الحراك العربي هذا النوع من الصراع لاسيما البحرين واليمن وصراع طوائف الشيعة والسنة فيها.[1]

وفي ذلك تأثير بارز على البنية الثقافية للمجتمعات العربية المنبثقة من مرجعياتها العشائرية والقبلية ولاتزال في بعض الدول حاليًا كليبيا وما يحدث بين القبائل الليبية وصراع الميليشيات المسلحة لهذه القبائل، وما تسعى إليه قبيلة "القذاذفة" التي ينتمي إليها العقيد "**القذافي**" لاسترجاع مقاليد الحكم وتولي السلطة من جديد بعد مقتل "**القذافي**" على أساس الثقافة المكتسبة لديهم عن فكرة الزعامة والتي نشرها قبل ذلك "**القذافي**" الدولة الليبية.

والتي تتصف بالركود الطويل الأمد الذي خلف نتائج سلبية كامنة في الثقافة الليبية واتسمت هذه الثقافة طبيعة العلاقات الأبوية القائمة بين الأب والأسرة ، بين الراعي والرعية؛ وهم ما مكن من إسقاط العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الأنظمة السياسية العربية، والتي تكرس مبدأ الخضوع والطاعة إلى الحاكم حتى ولو استبد بشعبه، فالحاكم يبررّ ذلك باسم الدين والتقاليد والأعراف والولاء له بالتالي الولاء للدولة والأمة ككل؛ بغض النظر إذا ما كان مسايرًا لتطور المجتمع، أو مكرسًا لتخلفه وابتعاده عن النهج الديمقراطي الذي يستهدف تطوير وتقدم المجتمعات.[2]

---

[1] جون أبادي. **ما بعد الربيع العربي كيف إختطفه الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط.** ترجمة عبد الحكيم طه. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص103.

[2] السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص30.

المطلب الثاني: الحركيات السببية السياسية:

إن أهم ما اتسمت به النظم السياسية العربية منذ عقود طويلة خاصة بعد زوال القومية العربية، وبروز الفكر الراديكالي والتسلطي وانهيار الحكم المدني وظهور عصر هيمنة المؤسسة العسكرية التي تعتبر الجهاز الحامي للدولة التسلطية وانتشار مفهوم الدولة البوليسية في المنطقة العربية.

هذا التفكير السياسي أو بالأحرى الأمني ساد الأقطار العربية مّما أدى إلى تهميش وإقصاء المواطنين من ممارسة حقهم في العملية السياسية، وسهل ذلك على القوى الحاكمة عملية تزييف معنى الإنتقال نحو الديمقراطية؛ فالمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي لا تزال من أبرز المسائل المغيبة في العديد من الدول التي شهدت الحراك العربي ولأسباب كثيرة؛ إمّا لقيام انتخابات غير نظيفة ولعل ما كان حاصلاً في الدولة التونسية أثناء حكم الرئيس السابق "**زين العابدين بن علي**" خير دليل على ذلك فبتتبع تاريخ الإنتخابات المجراة بتونس نجد إمّا أن يكون هو المرشح الوحيد أو ترشح أشخاص آخرين ولكن شكليًا لأن نتيجة الإنتخابات محسومة له مسبقًا نظرًا للتعديلات الدستورية التي أدخلها وأجراها على دستور تونس الصادر في عام 1959.[1]

وعلى الرغم من تعدد وتباين الأنظمة السياسية العربية بين نظم ملكية وأخرى جمهورية إلا أن هناك عدد من السمات المشتركة في الأنظمة العربية والتي يمكن إبرازها من خلال ما يلي:[2]

- ✓ عدم رسوخ مفهوم الدولة البيروقراطية الحديثة التي تقوم على المؤسسات في كثير من البلاد العربية؛ إذ أن الولاء في غالبية الدول العربية يعود للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة، ثم يأتي بعد ذلك الولاء للدولة بما يؤدي إلى عدم ترسيخ مفهوم المواطنة كإحدى المقومات الأساسية في الفكر الديمقراطي.

---

[1] أحمد خواجة. حمادي التيزاوي. محمد علي بن زينة وآخرون، **الثورة التونسية القادح المحلي تحت العلوم الإنسانية**. الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص215.

[2] عبد الفتاح بشير، "الأزمة المصرية مخاض الديمقراطية العسير". **مجلة شؤون عربية**، الدوحة: وحدة تحليل السياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 61، ديسمبر 2012، ص ص 31-36.

✓ كما أن الخصائص الحديثة للمجتمع العربي هي نتيجة حتمية للموروث الإستعماري، وحالة الرئيس التونسي "**الحبيب بورقيبة**" خير دليل على ذلك فقد نقل الثقافة الغربية الفرنسية والأوروبية للبلاد التونسية وطبقا على مجتمع إسلامي عربي لا دينه ولا عقيدته وأعرافه تتوافق مع الفكر الذي جاء به "**بورقيبة**" آن ذاك، وهو ما جعل الدولة التونسية تشتكي الضعف الشديد، وتجابه أزمات إجتماعية وسياسية من جانب الشرعية وعدم الرضا الشعبي.

✓ لا تتمثل أزمة المعارضة في الدول العربية بوجود قيود عليها من جانب السلطة السياسية فقط، وإنما لعدم وجود مشروع سياسي تستند إليه وفقدانها لاستقلاليتها وتبعيتها للنظام السياسي القائم في الداخل وحتى للخارج في بعض الأحيان، كما كان الحال في المعارضة الليبية والتونسية، وفي هذا الإطار فإن النظم السياسية العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية، عند سماحها لبعض القوى المعارضة بتكوين حركات وأحزاب سياسية بشرط ألا تكون ذات تيار إسلامي أو تيار متطرف، تكون حريصة على ألاّ تشكل قوى المعارضة الأغلبية في جميع الإنتخابات، حتى وإن اضطرت إلى تزويرها لعدم سماحها للمعارضة بممارسة السلطة، وبالتالي "إستحالة التداول على السلطة".

✓ منافاة الممارسات السلطوية للنصوص الدستورية، فالديمقراطية بمضمونها السياسي تتصدر الدساتير العربية وبالأخص منها دول الحراك العربي؛ حيث إن بعضها فضلت أن يقترن اسمها الرسمي بصفة الديمقراطية، إلاّ أن الواقع هو نص دستوري جامد لا تطبيق محسوس يعيشه المواطن ويتجلى ذلك في ظاهرة تعطيل المجالس النيابية البرلمانية، واستئثار الحاكم بكل السلطات، والنص على الحكم الوراثي في بعض الدساتير: كالبحرين مثلا، وقطر، والمغرب الأقصى، والكويت...

✓ ضعف تركيبة الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ما يعبر عن هشاشة تكوينها وتنظيمها، وعدم قدرتها على أداء أدوارها بفاعلية وتقديم بدائل حقيقية لما يعيشه الفرد العربي من قهر وتهميش وإقصاء وبالأخص السياسي، وهذا دليل على افتقاد دول الحراك العربي والمنطقة العربية على العموم إلى خبرة ديمقراطية، إذ لم يتم مراعاة الواقع التراثي المرتبط بالزمان والمكان عندما تم نقل الأفكار والمفاهيم الخاصة بالعمل السياسي ما أدى إلى غياب لغة مشتركة بين الجماهير والشعوب العربية وقواها وتنظيماتها السياسية والمدنية، ما أنتج الإدراك السلبي لمعنى الدمقرطة.

✓ بروز مفهوم الدولة العميقة أو الوطنية في دول الحراك العربي وخاصة بالدولة التونسية وهو مفهوم يقصد به: "شبكة العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، لهم مصالحهم الواسعة وامتداداتهم في الداخل والخارج، ونقطة القوة فيهم أن عناصرهم الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية"[1]، الأمر الذى يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي.

وللدولة العميقة وجهان: أحدهما معلن وظاهر يتمثل في رجالها الذين يتبوؤون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة والجيش والبرلمان والنقابات إلى جانب مؤسسات الإعلام و حتى علماء و رجال الدين والوجه الآخر خفي غير معلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة، وتحركات ما يعرف بالدولة العميقة أثناء الحراك العربي 2011 شيء طبيعي وكان محتملاً حسب آراء الباحثين وذلك من أجل المحافظة الوضع السياسي الذي يخدم مصالحها واستراتيجياتها المعلنة والخفية أيضًا، على اعتبار أن أي إعادة لتوزيع الأدوار السياسية بين الفاعلين السياسيين يعيد في نفس الوقت ترتيب القوة والمصالح الإقتصادية بين كل الفاعلين في الحياة السياسية.

وهذا ما يتضح في الحالة التونسية ما بعد الحراك حيث ينبثق إلى حد ما الإنطباع بأن الأمور لاتزال على حالها ولمتراوح مكانها بالدولة التونسية من غلبة شخصيات حقبة "**بن علي**" على المشهد السياسي خاصة غداة الإنتخابات البرلمانية في العام 2014*، والتي شهدت عودة بعضٍ من رموز هذه الحقبة –فلول النظام السابق– إضافةً إلى ولوج عددٍ من رجال الأعمال إلى الحياة السياسية، إذ شغل قسم كبير من البرلمانيين الذين انتُخبوا العام 2014 على لائحة حزب نداء تونس الذي يقوده الرئيس الحالي للدولة "**الباجي قائد السبسي**" مواقع مهمة في التجمع الدستوري الديمقراطي التابع للرئيس السابق "**بن علي**"، وفي الوقت نفسه كان ثمة زيادة ملحوظة في عدد رجال الأعمال في البرلمان على غرار الإتحاد

* أنظر **الملحق رقم 06**، ص136.

[1] أنور الجمعاوي، "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والإقتصادي للدولة"، مؤتمر الإسلاميون والحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 07 أكتوبر 2012، ص30.

الوطني الحر بقيادة "**سليم الرياحي**" وتُمثّل هذه النتائج بالنسبة إلى التونسيين استمراراً لهيمنة المصالح الخاصة على الصالح العام ما أثبط أحقية الكثيرين بالحصول على مساواة اقتصادية وفرص أكبر.[1]

المطلب الثالث: الحركيات السببية الإقتصادية:

إن المراجع للوضع الإقتصادي العربي بعد الحراك العربي 2011 يتضح له الخلّل البارز في سياسة توزيع الثروات وفي طريقة إنتاجها وإستهلاكها، فالأنظمة العربية قبل الحراك لم تكن متسلطة من الناحية السياسية فحسب؛ بل حتى في كيفية التصرف بالثروة العامة للبلاد والتي تمثل الجانب الاقتصادي للنهج الديمقراطي بما تحويه من إنصاف في تقسيم الثروات وعائدات النمو وعدالة توزيعية، إذ تقوم باستبعاد القوى الإجتماعية من عملية توزيع الثروات وبالتالي إقصاء العديد من فئات الشعب هذا ما جعل منها فئات محرومة اقتصاديًا، وبذلك تتسع دائرة الحرمان والفقر داخل المجتمعات العربية فلا معنى لمبدأ الحريات العامة وحقوق الإنسان الذي يعد الدعامة الأساسية لمفهوم الديمقراطية.[2]

والتحديات التي تُواجه المجتمع التونسي في نهاية العام 2015 وبداية العام 2016، تشمل انكماشاً اقتصادياً وتفاوتاً بين المناطق، وشعوراً مُطّرداً بفقدان الأمن وارتفاع معدّلات التضخم والبطالة، واتساع نشاطات القطاع الإقتصادي غير الرسمي وازدياد الفقر خاصة بين فئة الشباب؛ كل هذه التحديات تعود بجذورها إلى سياسات "**زين الدين بن علي**"، لكن يبدو أن مواصلة الحكومات المتعاقبة لهذه السياسات في مرحلة ما بعد الإنتقال السياسي قد فاقمت أكثر حدّة هذه التحديات؛ حيث عزّزت شبكات الإمتيازات المترسِّخة وسياسات الليبرالية الإقتصادية التي سُنَّت في عهد "**بن علي**" التفاوتات العميقة بين المناطق كما بين أفراد الشعب وطبقات المجتمع التونسي؛ مّما أدى إلى تهميش وإقصاء فئات مُعيّنة من

---

[1] مهى يحيى، "آمال معلقة في تونس". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=46318 تاريخ الإطلاع: 2016/05/19 الساعة 23:45 مساءًا.

[2] الحسن عاشي، "التحديات الإقتصادية في تونس" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2011، متحصل عيله من الموقع الإلكتروني: http://www.caranegie-mec.org/publications/?fa=showid=49990 تاريخ الإطلاع: 2016/04/25 الساعة 23:11 مساءًا

السكان في الحقول السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهو ما أسفر عن تراجع الإستثمار في الرأسمال البشري والمادي.[1]

أدى عجز المؤسسة السياسية في حقبة ما بعد الحراك عن التعاطي بحيوية مع هذه التحدّيات وتركيزها على السياسات العلاجية التدرُّجية، إلى شعورٍ متنامٍ بالقلق لدى جزءٍ كبير من التونسيين إزاء العديد من القضايا التي تتراوح ما بين الأمن المالي واستقرار البلاد واحتمالات اندلاع الصراعات الأهلية

فحسب تقديرات صندوق النقد فإن الحراك العربي في كل من تونس ومصر كانت له تداعيات ملحوظة على اقتصاد البلدين فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1% لكلا البلدين في عام 2011، بعدما كانا قد حققا نموًا بواقع 5% و3,7% من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 40% في 2011، وأكد هذا الإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة بالمغرب المنعقد في فيفري 2013، الذي أشار أن معدلات البطالة وصلت مستويات حرجة حيث بلغت في مصر 12,6% وفي تونس17,6% وبالمغرب 8,1% ووصلت إلى 26% في ليبيا وهي مؤشرات على تباطؤ الإقتصاد وانخفاض مستويات التشغيل وظهور الكثير من الطاقات العاطلة في الحراك العربي خاصة عند الشباب المتعلم، وفي اليمن كذلك اقترب إقتصاد البلاد على الإنهيار.[2]

هنا تبرز فوارق الدمقرطة بمفهومها الغربي ومفهومها العربي، هذا الأخير الذي ينظر لها على أنها مدى استحواذ الحاكم وحاشيته على منابع ومصادر الرفاه الإقتصادي وعدم حرمان الطبقة الحاكمة منه على حساب الطبقات الإجتماعية الأخرى، في حين الفكر الغربي شددّ في معظم مواثيقه وقوانينه على ضرورة وجود عدالة توزيعية للثروات الطبيعية داخل الدولة من دون الإجحاف في حق الأقليات

---

[1] مهى يحيى، **مرجع سابق**.

[2] عمراني كربوسة، "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011". **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، الجزائر: العدد 11، سبتمبر 2014، ص240.

وتهميشهم، وبالتالي التغييب التام للحرية الإقتصادية من طرف النظام الإستبدادي داخل الدول العربية والتي ينتج عنها:[1]

- ❖ إنعدام أو نقص الحرية الإقتصادية بدول الحراك العربي يرجع في معظم الحالات إلى تدخلات الدولة التي تكون بهدف التنمية لا تحقيق العدالة الإقتصادية.
- ❖ ميزة الإقتصاد العربي الريعي الذي من صيغه أنه يعود لخزينة الدولة بشكل مباشر دون أن يمر بالمحاسبة أو المسائلة، ما يولد أوضاعًا سياسية واجتماعية واقتصادية تتسم بالضعف.
- ❖ بالإضافة إلى غياب القواعد الإقتصادية المنظمة للعلاقات التبادلية المتمثلة في حركة رؤوس الأموال، والتنقل للأشخاص والبضائع، وكذا العامل الخارجي المتمثل في السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار داخل الأقطار العربية في إطار دمقرطة الإقتصاد العربي وسياسة المشروطية السياسية الناتجة عن المساعدات والإمدادات المالية من المؤسسات النقدية العالمية.

[1] أنور الجمعاوي، **المرجع نفسه**، ص32.

خلاصة الفصل الثاني:

انطلق الحراك بالمنطقة العربية نتيجة لضغوطات اجتماعية واقتصادية وسياسية فرضتها طبيعة الأنظمة القائمة على الشأن السياسي السائد؛ حيث ظهرت فئة الشباب كأولى محركات هذا الحراك وخاصة لما تمتلكه من قدرات معرفية واستغلالها للتقنية التكنولوجية والإتصالية الحديثة لتأجيج الحراك وتوسيع نطاقة الجغرافي الذي انطلق من تونس في البدايات الأولى لعام 2011، وانتشر في المنطقة العربية من الشمال إلى أقصى الخليج، وعلى إثر ذلك فقد تباينت طبيعة هذا الحراك ما بين الدول العربية من خلال السياق العام الذي أخذته الإحتجاجات في كل دولة مع التشابه الكبير في المطالب ولا سيما مطلب التغيير السياسي.

وبعد سقوط عدد من الأنظمة العربية في دول الحراك العربي فرض ذلك دخولها في مرحلة إنتقالية تستدعي إقامة هياكل ومؤسسات سياسية، وأطر قانونية تنظم العمل السياسي من جديد ليكون المسار الديمقراطي أحد نتائج هذا الحراك، وهو مطلب الشعوب العربية المحتجة والراغبة في التغيير.

لذا يواجه المسار الديمقراطي أو المرحلة الإنتقالية في دول الحراك العربي عديد الحركيات السببية التي تعد مطبات في مساره وفي حالات أخرى تشكل عائقًا أمامه، والتي اختلفت من دولة لأخرى وأفرزت العديد من الأزمات وعلى رأسها الأزمات السياسية كأزمتي المشاركة والشرعية، بالإضافة إلى أزمة العجز الإقتصادي.

الفصل الثالث:

قراءة في تجربة الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي 2011/ 2015

دراسة حالة تونس.

الفصل الثالث:

قراءة في تجربة الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي 2011/ 2015.

دراسة حالة تونس.

يأتي هذا الفصل كإطار تطبيقي للدراسة التي خصت بالبحث في معوقات مسار الإنتقال الديمقراطي في دول الحراك العربي للفترة الممتدة من عام 2011 وإلى غاية سنة 2015؛ وإجراء قراءة تحليلية لتجربة الإنتقال الديمقراطي بالدولة التونسية كنموذج لدول الحراك العربي، والوقوف على ما أضفاه هذا الأخير على المشهد السياسي التونسي.

ومحاولة معرفة معوقات وعراقيل مسار الإنتقال نحو الديمقراطية في تونس، وإبراز أهم محطات عملية الدمقرطة فيها ما قبل الحراك العربي عام 2011؛ وما نتج عنه في الساحة السياسية التونسية.

وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية للدولة التونسية.

المبحث الثاني: مسار الإنتقال الديمقراطي بالدولة التونسية ما قبل حراك عام 2011 وما بعده.

المبحث الثالث: عراقيل مسار الإنتقال الديمقراطي بالدولة التونسية ما بعد الحراك العربي عام 2011.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية للدولة التونسية.

سيتم التطرق في هذا المبحث لأهم العناصر الجغرافية والسياسية للدولة التونسية، ومعرفة ما تتربع عليه من مقومات جغرافية وبشرية وإقتصادية، بالإضافة إلى نشأتها كدولة حديثة وتطورها المعاصر.

المطلب الأول: البيئة الجغرافية للدولة التونسية:

تقع تونس في أقصى شمال القارة الإفريقية مطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب ليبيا بطول حدود 480 كلم، والجزائر من الغرب بطول حدود 1050كلم، وتبعد تونس عن مضيق صقلية (إيطاليا) ب140 كلم، تبلغ مساحتها 1636000 كلم^2، ويبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم؛ تقع الدولة التونسية بين خطي طول 30° و14 دقيقة، و37° و13 دقيقة شمال خط الإستواء، وبين دائرتي عرض 7° و32 دقيقة، و 11° و36 دقيقة شرق خط غرينتش.[1]

وتقسم تونس من حيث الأقاليم إلى إقليمين يحددهما الإمتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي وهما:[2]

- ✓ **إقليم الشمال:** يقع إلى الشمال من جبال الأطلس يشمل الثلث من مساحة تونس ويرتكز فيه ما يقارب 70% من السكان.
- ✓ **إقليم الجنوب:** يشمل باقي المساحة التونسية ويقسم إلى أقاليم فرعية هي:

– **السهل الشرقي (الساحل):** يمتد على طول الساحل صوب الجنوب.

---

[1] محمد محمود الطعامنة. سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**. الأردن: المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص277.

[2] عثمان بن عرفة.، **جغرافيا المغرب العربي**. مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2009، ص229.

- **الأراضي التلالية:** وفيها هضبات الإستبس يعيش فيها حوالي ربع السكان التونسيين.

- **تونس الجنوبية:** ينتشر بها الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطقها.

أمّا فيما يخص التوزيع الجغرافي للسكان في تونس فإنّه يعرف تباينات ويمتاز بعدم التكافؤ، إذ يوجد تدرج داخل البلاد وسواحلها أي اتجاه غرب – شرق؛ حيث الولايات الساحلية الثلاث عشر (13) من مجموع أربع وعشرين (24) ولاية تحتضن 65,3% من مجموع السكان، بكثافة سكانية عالية 140 ساكن في الكيلومتر المربع مقارنة ب 66,3% في كامل البلاد، كما يشهد المجال السكاني في تونس تباينًا آخر يتمثل في ارتفاع نسبة السكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظرًا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن؛ حيث تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما يقل عن خمس (1/5) مجموع السكان.[1]

كما تعرف تونس عدم التوازن في نمو السكان منذ عام 1956 أين بلغ عدد السكان 3783169 مليون نسمة، وهنا تميز النمو الديمغرافي بتزايد طبيعي إلى غاية سنة 1984 التي وصلت بها نسبة السكان التونسيين إلى 6666173 مليون نسمة.[2]

في حين تتربع تونس على إنتاج معدني كبير يتمثل في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 380 كلم^2 في وسط تونس وقفصة، أمّا مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس إلى جانب معادن أخرى كالرصاص، الزئبق، الغاز الطبيعي، وتمتلك تونس إقتصاد متنوع ونشيط (زراعي، صناعي، سياحي،...)؛ إذ تعمل الحكومة التونسية على إدارة الإقتصاد من خلال التركيز على قطاع السياحة والتجارة؛ وجاءت في التقرير السنوي للمصرف المركزي التونسي أن إيرادات تونس إزدادت 8,2% سنة

---

[1] الحبيب دلالة، **الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس**. تونس: دار سراس للنشر، 1993، ص50.

[2] قسومي المولدي، "السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي"، **مجلة التنوير**، تونس: العدد 4، مارس 2009، ص ص 13-39.

2009 وهو ما يعادل 3,2 مليون من عائدات النفط والمنتوج المحلي والرسوم العينية على أنبوب الغاز الجزائري الذي يعبر أراضيها نحو إيطاليا وسلوفينيا، ويمثل الغاز 44,6% من مصادر الطاقة في تونس.[1]

المطلب الثاني: الدولة التونسية المعاصرة نشأتها وتطورها:

تعد تونس دولة مستقلة لأكثر من ستة عقود (60 عامًا)، قبل ذلك كانت الدولة موجودة وقائمة في العهد الحسيني منذ سنة 1705 للميلاد، وقبلها عرفت تونس فترات للإستقلال وأخرى اعتبرت فيها ولاية ومركز نفوذ أجنبي.[2]

وبقيت تونس الدولة اسلامية الوحيدة القائمة بذاتها في عهد المستنصر بالله الحفصي في العام 1261 للميلاد، وفي العهد الروماني تعد تونس ولاية من ولايات الإمبراطورية العظمى وجزءًا هامًا ومؤثرًا في دولة روما، وفي العهد القرطاجي الذي دام سبعة قرون كانت تونس من أعظم المناطق والدويلات به تمتد على معظم شمال إفريقيا وشمال إسبانيا وكل جزر الباليار وسردينيا وغرب صقلية....[3]

وتوالت الحماية والإحتلال على تونس وتغير مفهوم الدولة كمصطلح سياسي عند التونسيين؛ إذ كانت في العهد القرطاجي تعرف باسم الجمهورية، وديمقراطية المدن في العهد الروماني، في حين كان مفهومها ملتصقًا بسلطة الأمير أو بالسلطان أو الباي وباتت نظرة المواطن والفرد التونسي للدولة كمفهوم سياسي تعكس نظرته للحاكم.

أمّا نشأت الدولة الحديثة ذات التعبير السياسي في تونس فقد كان بعد أن تم فك الإرتباط القانوني مع الدولة الإستعمارية الفرنسية؛ أين ظهرت الدولة التونسية المعاصرة في ظرفية تاريخية اتسمت بالتشنج

---

[1] حمة الهمامي، **المجتمع التونسي دراسة إقتصادية إجتماعية**. تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989، ص25.

[2] شعبان الصادق، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة**. تونس: دار سيراس للنشر والتوزيع، 2005، ص ص38- 39.

[3] **المرجع نفسه**، ص40.

الناتج عن اللجوء للعنف كأسلوب لتحقيق الأهداف السياسية، وكان ظهورها كدولة حديثة ومستقلة في منتصف الخمسينات من القرن العشرين؛ وابتداءًا من سنة 1955 تحديدًا تاريخ توقيع إتفاقيات الإستقلال الداخلي والعام 1956 تاريخ توقيع بروتوكول الإستقلال لتونس، أين اتسمت هذه الفترة ببروز مؤسسات دولوية جديدة ببعث نظام جمهوري رئاسي وانتخاب مجلس تأسيسي وإعلان الدستور... وغيرها.[1]

وقد جاء التقسيم الزمني للدولة التونسية المعاصرة أو دولة الإستقلال إلى فترتين الأولى كان الحكم فيها للرئيس آنذاك "**الحبيب بورقيبة**"، والفترة الثانية حكم فيها الرئيس "**زين العابدين بن علي**" وانتهت في 14 جانفي 2011 نتيجة لقيام الحراك الشعبي التونسي في 10 ديسمبر 2011.

1/ فترة حكم الرئيس "الحبيب بورقيبة" (1955- 1987): بعد إعلان الإستقلال التام لتونس أفضت الإنتخابات العامة التي أجريت في تونس بعد إعلان الإستقلال إلى فوز الحزب الدستوري الجديد بزعامة "**الحبيب بورقيبة**" المنشق عن الحزب الدستوري الذي يتزعمه "**صالح بن يوسف**"، في هذه الأثناء أصبح "**بورقيبة**" رئيسًا للبلاد، وتتجلى أهم المحطات السياسية والإجتماعية والثقافية لفترة حكم "**بورقيبة**" في:[2]

- ✓ أفريل 1956 إجراء الإنتخابات العامة الأولى بعد الإستقلال وفوز الحزب الدستوري الجديد بزعامة "بورقيبة" بكل المقاعد؛ هنا أين هيمن هو وحزبه على الحياة السياسية وتم استبعاد كافة الأطياف السياسية الأخرى، خاصة بعد تشكيله للحكومة الأولى في تونس في 20 مارس 1956، إثر ذلك كلف الملك "**محمد الأمين باي**" "**بورقيبة**" برئاسة الوزراء وعليه تم عقد إجتماع من أجل وضع دستور لتونس المستقلة.

---

[1] إبراهيم طوبال، **البديل الثوري في تونس**. بيروت: دار الكلمة، 1979، ص38.

[2] عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2007)، ص116.

- ✓ في 25 جويلية 1957 قرّر المجلس التأسيسي إلغاء حكم الملك "**محمد الأمين باي**" بالإجماع، وإعلان قيام الجمهورية التونسية وتم اختيار "**بورقيبة**" كأول رئيس للبلاد.
- ✓ في 01 جوان 1959 تم الإعلان عن أول دستور للدولة التونسية، إذ جاء لينظم الحياة السياسية بها وحدّد النظام الرئاسي كنظام للحكم وتسيير الشؤون السياسية للدولة التونسية، بالإضافة إلى تحديده لعهدات تولي منصب الرئاسة المتمثلة في ثلاث عهدات متتالية، وأيضًا منح صلاحيات واسعة لرئيس البلاد سواء سياسية أو مندية أو عسكرية.
- ✓ في 08 نوفمبر 1959 تم إعادة انتخاب "**بورقيبة**" رئيسًا للبلاد وفقًا للأطر الدستورية والقانونية المحددة في الدستور.

ونتيجة لتشبع الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" بالفكر والثقافة الغربية أثر على نهجه وعمله السياسي والإجتماعي وحتى الثقافي في تسيير الشؤون العامة للدولة التونسية؛ فبعد الإستقلال أصدر "مجلة الأحوال الشخصية" التي أبرز فيها التشريعات الجديدة للمجتمع التونسي والقاضية باتخاذ النهج العلماني كبديل للنهج الإسلامي ومعروف عليه أنه حارب كل أشكال التدين والإسلام في تونس، انطلاقًا من غلقة للمؤسسة الزيتونية عام 1961 وحظره التعليم الإسلامي والشرعي، ومحاولة طمسه للهوية الإسلامية للمجتمع وبالأخص المرأة التونسية، وتغريبه للمجتمع التونسي لشدة تأثره بالثقافة الغربية.[1]

وزادت محاولة الإنقلاب عليه عام 1962 من محاربته لكل التيارات السياسية وأولاها الحزب الشيوعي والحركات الإسلامية، وتعطيله وتجميده لعديد الصحف المعارضة والمستقلة وإلغاء الحريات الأساسية وإقامة نظام الحزب الواحد في البلاد.

---

[1] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**. ط2، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011، ص38.

- ✓ في عام 1972 قامت حركة إحتجاجية طلابية نتيجة للتفسخ الخلقي الذي تعيشه الجامعة، وهو ما استدعى تدخل قوات الأمن والجيش في الحرم الجامعي وتعرض العديد من الطلاب للإعتقال.
- ✓ في سبتمبر 1974 انتخب المؤتمر التاسع للحزب الدستوري الجديد "الحبيب بورقيبة" رئيسًا للحزب مدى الحياة، وفي نوفمبر من نفس السنة أعيد انتخابه رئيسًا للدولة التونسية بدون منافس، وبعد ذلك بسنة أقرّ تعديلات دستورية زادت وعززت من ديكتاتوريته.
- ✓ في هذه الفترة عاشت المعارضة في تونس أسوأ أحوالها؛ ففي عام 1974 تم اعتقال العديد من الطلبة بحجة انتمائهم لتنظيمات سياسية غير معترف بها.
- ✓ في عام 1975 وقع اضراب عام في الجامعة، وتجددت المواجهة والإشتباكات بين قوات الأمن والطلاب التونسيين، وتجددت هذه الإحتجاجات أيضًا عام 1977.
- ✓ ما بين عامي 1977 – 1978 عرفت تونس حركات احتجاجية مالية مكثفة، وإضرابات عمالية واسعة قامت بها النقابات العمالية وعلى رأسها الإتحاد العام التونسي للشغل بسبب ما يعيشه العمال من تعنيف في العمل وأيضًا ما عرف بانتفاضة الخبز عام 1984.
- ✓ في عام 1981 أعلن الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" عن فتح المجال أمام التعددية الحزبية والسياسية شريطة ألاّ تتعارض والحياة السياسية المدنية العامة في الدولة، وبالأخص عدم انتهاجها التيار وإيديولوجيا الإسلامية وألاّ تتدخل في تكوينها وامدادها المالي أيادي أجنبية وخارجية.

في هذه الفترة عرفت الدولة التونسية بروز العديد من التنظيمات السياسية والتي شاركت في العديد من المرات في الإنتخابات البرلمانية، وفي ذات الأثناء كانت الحالة الصحية للرئيس "**بورقيبة**" متدهورة ولا تسمح له بمزاولة عمله السياسي بشكل طبيعي، وعلى إثر ذلك قام ما عُرِّفَ بالإنقلاب الأبيض في السابع من نوفمبر 1987 والذي قاده الجنرال السابق ووزير الخارجية التونسي آنذاك "**زين العابدين بن علي**".[1]

[1] محمد كرو، **المثقفون والمجتمع المدني في تونس في الأنتلجنسيا العربية**. ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989، ص314.

2/ فترة حكم الرئيس "زين العابدين بن علي"(1987-2011): ينظر المحللين والباحثين لطريقة وصول "**زين العابدين بن علي**" للحكم على أنها غير شرعية، وهي انتهاك صريح للأطر القانونية والدستورية، فبعزله للرئيس "**بورقيبة**" باستخدام ملف طبي وبحجة أنه ليس مؤهلاً لأداء العمل السياسي وإدارة شؤون الدولة له غايات مسبقة في الإستحواذ على الحكم؛ وقد ساعده في ذلك جملة المناصب الهامة والحساسة التي تقلدها والتي خولت له الإطلاع وبشكل دائم على تفاصيل الحكم في البلاد قبل توليه منصب الرئاسة.[1]

بالإضافة إلى حالة التدهور الإقتصادي والسياسي والإجتماعي الذي كانت تعرفه تونس في هذه الفترة سهل على "**بن علي**" أن يجد مبررًا لما قام به من تولي للسلطة في انقلاب فريد من نوعه، وفي أولى بيان له كرئيس وعد فيه بأنه سينقض الدولة التونسية من الإنهيار الإقتصادي والسياسي، ووعد بإقامة دولة الديمقراطية التي تسود فيها مبادئ الحريات الأساسية كالحرية النقابية، وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وغيرها من الوعود.

والملاحظ للتطور التاريخي للدولة التونسية المعاصرة يجد أنه منذ استقلالها ووضع أول دستور لها في 01 جوان 1959 قد ارتكز على اتخاذ النظام الرئاسي نهجًا لتسيير الشؤون السياسية في تونس، بالإضافة إلى التأكيد على الفصل التام ما بين السلطات وإعلان إستقلالية القضاء، وهو ما ورد في المادة 65 منه وأيضًا ما جاء في التعديل الدستوري لعام 2002، أمّا مبدأ التعددية فقد أقره الرئيس "**زين العابدين بن علي**" عام 1988 أين فتح المجال لتشكيل الأحزاب السياسية والسماح لها بالممارسة السياسية والمشاركة في الإنتخابات، ولكن بتشديد الخناق عليها في بعض الحالات، وهو ما دفع إلى القول من قبل الدارسين أنها كانت تعددية شكلية كدليل على تطبيق الديمقراطية، وخاصة ما أبرزه الخطاب الديمقراطي الذي امتاز

---

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص ص132- 134.

بالإزدواجية وتعزيز مكانة الرئيس وزيادة نفوذه وسطوة الحزب الحاكم، والإقصاء التام للمعارضة ذات النهج الإسلامي.[1]

كما أنه لم يغفل الدستور التونسي مبدأ حقوق الإنسان والحريات العامة والتي انتظمت في المواد من 05 إلى 17 دستور 1959، وتعلقت بالحريات السياسية والمدنية للفرد التونسي، وفي عام 1988 تم تعديل المواد التي تضبط وتنظم عمل الإعلام والصحافة واعطائها مزيدًا من الحرية والتحفيف من القيود المفروضة عليها وأيضًا أكدها التعديل الدستوري في عام 2002.[2]

المطلب الثالث: السمات السياسية للدولة التونسية:

تميزت الحياة السياسية في تونس ما بين سنوات 1956/ 1987؛ أي منذ استقلال الدولة إلى غاية الإنقلاب على الرئيس "**بورقيبة**" وعزله من منصبه بسطوة الحزب الحاكم وهيمنة شخص الرئيس وحلفائه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية خاصة الفرنية والأمريكية على المجتمع السياسي، كما أن النهج العلماني الذي اتبعه الرئيس "**بورقيبة**" قد زاد من ديكتاتوريته وتسلط النظام السياسي؛ لذا طغت سيطرة سمات الثقافة الغربية المتأثر بها الرئيس على المجتمع المدني والسياسي في تونس، فكانت تجربة الحزب الواحد هي الطاغية في الحياة السياسية حتى أن التحول في نهج الحزب الدستوري إلى الإشتراكية لم يضفي أي جديد على طبيعة العمل السياسي في تونس؛ ويلاحظ أنه كان هناك تدرج واضح في التوحيد بين النظام السياسي وسياسة الحزب الواحد وشخص الرئيس "**بورقيبة**".[3]

---

[1] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص127.

[2] **نفس المرجع**، ص128.

[3] شعبان الصادق، **المرجع نفسه**، ص ص 130-138.

ونتيجة لحالة الإحتجاج في مدينة "قفصة" عام 1980 إضطر الرئيس إلى إقرار مبدأ التعددية السياسية في البدايات الأولى من سنة 1981، ومع ذلك وبعزل الرئيس "**بورقيبة**" وتولي "**زين العابدين بن علي**" منصب الرئاسة خلفًا له وإقرار هذا الأخير من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية داخل الدولة التونسية كدليل على التوجه نحو الإنتقال الديمقراطي؛ إلاّ أن السمات السياسية البارزة للدولة تتضح من خلال المسار التكويني لها بعد الإستقلال سواء في عهد الأحادية أو التعددية الحزبية حيث نجد أن:[1]

- دخلت الدولة التونسية في كثير من الأحيان في مجابهات مع المعارضة السياسية وبالأخص منها ذات التوجه الإسلامي.
- الإعتماد الكبير على النماذج الغربية في تسيير شؤون البلاد سواء الثقافية أو السياسية أو الإقتصادية والإجتماعية؛ فالنهج العلماني أقصى النهج الإسلامي للدولة التونسية وألغى العديد من سماتها وانتماءاتها للأمة العربية الإسلامية، في النهج الليبرالي طغى في تنظيم و تسيير الشأن العام التونسي.
- مبدأ التعددية الشكلي أظهر الطابع الديكتاتوري الذي تميزت به فترة حكم الرئيسين "**الحبيب بورقيبة**" و"**زين العابدين بن علي**" اللذين اعتبرهما الكثير من المحللين السياسيين وجهان لعملة واحدة.
- سياسة التقنين والتدخل في الحريات العامة وانتهاكات بعض من حقوق الإنسان والتدخل المباشر للنظام السياسي في الحياة العامة.
- إقرار الرئيس "**زين العابدين بن علي**" العديد من التعديلات الدستورية لتتوافق مع الغايات السياسية للرئيس ذاته والحزب الحاكم ونظامه، والمؤكدة لهيمنته وتسلطه في كل تعديل.
- سعي الرئيس "**زين العابدين بن علي**" إلى تطبيق مشروع ديمقراطي يمس كامل الحياة السياسية ممّا يدخل تونس في عهد جديد مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لمواكبة التطورات الدولية آنذاك –انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي–.

---

[1] **نفس المرجع**، ص140.

المبحث الثاني: مسار الإنتقال الديمقراطي في تونس ما بعد 2011.

بعد أحداث الحراك في الشارع التونسي بداية سنة 2011 وما إنجر عنه من إسقاط للنظام الحاكم وفرار الرئيس "زين العابدين بن علي" وشغور منصب الرئاسة، وكنتيجة حتمية لجملة المطالب التي تم رفعها في هذا الحراك وأهمها المطالب الإجتماعية والسياسية استدعت الضرورة أن يبحث المسؤولون التونسيون عن بديل للنظام الذي كان قائمًا، وتغييره بآخر أكثر انفتاحًا وديمقراطية عن سابقه الذي عرف بتسلطه وديكتاتوريته واحتكاره لمنصب الرئاسة ومقاليد الحكم؛ رغم جملة الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قام بها من أجل التوجه نحو الدمقرطة في تونس.

لذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث لمسار الإنتقال الديمقراطي بعد أحداث الحراك التونسي 2011، دون إغفال مراحل الإنتقال الديمقراطي التي كان قد خصها نظام "زين العابدين بن علي" بالإهتمام، وكذا التطرق للمسار التأسيسي ومراحل بناء المؤسسات السياسية بعد ذات الأحداث دائمًا.

المطلب الأول: مراحل عملية الدمقرطة ما قبل 2011:

منذ أن نالت الدولة التونسية استقلالها وهي تنتهج سياسة الحزب الواحد، ولم يحكم البلاد إلاّ رئيسين فقط؛ الأول **(الحبيب بورقيبة)** جاء نتيجة لفكرة الشرعية الثورية، والثاني **(زين العابدين بن علي)** جاء نتيجة لعزل الرئيس بداعي المرض وهو ما عرف بالإنقلاب الفريد من نوعه.

ووفقًا للعمل السياسي لهاذين الرئيسين فيمكن القول أن عملية الإنتقال الديمقراطي في عهد كل منهما كانت عبارة عن جملة من الإصلاحات السياسية وحسب، والتي طغت في عهد "**زين العابدين**" بشكل بارز.

- **المرحلة الأولى** للإنتقال الديمقراطي كانت في عهد "**بورقيبة**" كانت بفتح المجال أمام التعددية السياسية في أفريل 1981، والسماح بتشكيل تنظيمات سياسية لها حق المشاركة في الإنتخابات المختلفة.[1]

[1] لطفي حجي، **بورقيبة والمسألة الدينية: الزعامة والإمامة**. تونس: دار الجنوب للنشر، 2006، ص ص 25-32.

- **المرحلة الثانية** للإنتقال الديمقراطي كانت في عهد "**زين العابدين بن علي**" وجملة الإصلاحات التي قام بها انطلاقًا من:

أ/ المجال السياسي: والذي خص بالتعديلات والإصلاحات التالية من أجل التوجه الأولي نحو الدمقرطة؛ إذ جاء في بيان 07 نوفمبر 1987 جملة من التشريعات القانونية التي تستهدف إحلال النموذج الديمقراطي في الدولة التونسية، وزاد تعزيز ذلك في التعديل الدستوري لسنة 2002 وعلى إثره تم إقرار ما يلي:

- **مبدأ التداول السلمي على السلطة:** أعلن الرئيس "**زين العابدين بن علي**" في بيان السابع من نوفمبر 1987 بأن الدستور يحتاج إلى مراجعة من جديد؛ حيث أنه من غير الممكن وجود رئاسة مدى الحياة ولا بد من آلية يكون للشعب حق المشاركة في اختيار من يراه مناسبًا لهذا المنصب، وقام بتعديل المادة 42 من دستور 1959 وممّا جاء في نصها يكون انتخاب الرئيس كل خمس سنوات ويتولى رئاسة البلاد لعهدتين متتاليتين فقط؛ ولكن الرئيس "**بن علي**" قام عام 1997 بتعديل آخر للدستور وخص هذه المادة بالتعديل من جديد وجعل بموجبها عدد العهدات غير محدود، بذلك حق له المشاركة في رئاسيات 1999، 2004، 2009.[1]
- **مبدأ الفصل بين السلطات:** منذ ان نالت الدولة التونسية استقلالها وهي تعتمد النظام الرئاسي نهجًا لها، وركزت على الفصل التام بين السلطات حيث نصت المادة 65 من دستور 1959 على ضبط صلاحيات كل سلطة، وأعطت الإستقلالية التامة لسلطة القضائية، وفي التعديل الدستوري لعام 2002 تم تأكيد ذلك مع ضرورة إقامة نظام رئاسي متجدّد يرتكز على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب؛ وأحقية هذا الأخير في مراقبة ومحاسبة أعضاء الحكومة.

---

[1] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص132.

وجاء في نص المادة 18 من الدستور المعدل أن للشعب حق ممارسة السلطة التشريعية من خلال مجلس النواب ومجلس المستشارين عن طريق الإستفتاء، وهنا كرس الدستور التونسي الإزدواجية والثنائية في السلطة التشريعية.

- **مبدأ التعددية السياسية:** كان فتح باب التعددية في أفريل 1981 من قبل الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" ولكن بجملة من التحفظات والإلتزامات، وفي عام 1988 أراد الرئيس "**زين العابدين بن علي**" فتح المجال كليًا للتعددية وبصيغة جديدة شريطة ألاّ تتشكل التنظيمات السياسية على أسس عرقية وطائفية أو دينية، وتم إجراء العديد من الانتخابات البرلمانية في تونس وبرزت فيها المشاركة السياسية للتيارات السياسية المشكلة حديثًا؛ وبعد الإنتخابات البرلمانية عام 1994 تم إجراء تعديلات واسعة على قانون الإنتخابات بشقيه (الرئاسي والبرلماني) حيث حث على الممارسة السياسية في إطار تنافسي وفقًا لما يسمح به القانون.[1]

وفي الفصل الخامس من الدستور المعدل عام 2002 جاء أن التعددية خيارًا جوهريًا من خيارات التغيير، وأنها خير ضمان للإنتقال نحو الديمقراطية وترسيخها ومن مظاهر وجودها وعلى إثر ذلك تشكلت تسعة أحزاب وأكثر من 8500 جمعية.[2]

ب/ في المجال الإجتماعي: تضمن الدستور التونسي منذ وضعه عام 1959 مبدأ احترام حقوق الإنسان وحريات الأفراد، وهو ما نصت عليه المواد من 05 إلى 17 كما تم الذكر آنفًا، وجاء في الفقرة الثانية من الفصل الخامس حسب تعديل 2002 أن الجمهورية التونسية تقوم على مبادئ دولة القانون

---

[1] والي خميس حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2003، ص254.

[2] عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة التجليات والاستجابة العربية". **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، الجزائر: العدد 03، 2002، ص173.

والتعددية، وتعمل من أجل حفظ كرامة الإنسان وتنمية شخصيته؛ حيث وفقًا لهذا الإقرار تم إنشاء هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في 07 جانفي 1991.[1]

ج/ في المجال الإقتصادي: كدليل على التوجه نحو الإنتقال الديمقراطي في تونس عملت السلطات السياسية على إجراء اصلاحات في المجال الإقتصادي من خلال:

- **إقرار الخوصصة وانفتاح السوق:** كنتيجة لما آل إليه القطاع العام وعجزه عن تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي داخل الدولة التونسية وما عانت من خلاله المؤسسات الإقتصادية العمومية من إفلاس وتدهور ومديونية تم فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي بدأت تونس في خوض تجربة الخوصصة تحت تأثير العديد من العوامل الداخلية المتمثلة في عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الطاقات العمالية الكبيرة من جهة ومن جهة أخرى إفلاسه، وعوامل خارجية تمثلت في المشروطية السياسية للمؤسسات النقدية العالمية مقابل تقديم المساعدات المالية وإعانات إقتصادية؛ لذا وضعت السلطات التونسية إطار قانوني ينظم الحياة الإقتصادية في 01 فيفري 1990 بعنوان "إعادة هيكلة المنشآت العمومية" ومن خلالها تم إعطاء العديد من الإمتيازات لتسيير وتطبيق برنامج الخوصصة.[2]

وجاء برنامج الخوصصة متبوع بفتح المجال أمام رأس المال الأجنبي للإستثمار في تونس، وتوقيع عديد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والمغاربية وعلى رأسها الشراكة الأورومتوسطية بتاريخ جوان 1995، وهي عبارة عن خطة إقامة منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي لمدة 12 سنة وخصت بها المنتوجات

---

[1] فرانكو ماريني، "إشراك بلدان الضفة الجنوبية من حوض المتوسط في عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي تربطها بالإتحاد الأوروبي". **مجلة الفكر البرلماني**، (د. ب. ن)، العدد 16، ماي 2007، ص ص 125- 126.

[2] **نفس المرجع**، ص 128.

الصناعية والفلاحية؛ حيث يتم رفع الحواجز الجمركية بصفة تدريجية ، ضف إلى تعزيز التعاون المالي والتقني بين الأطراف في مختلف المجالات غير الإقتصادية كالمجال الثقافي والإجتماعي وكذا السياسي.[1]

وعلى إثر ذلك تم تفعيل الإندماج الإقتصادي عقب محادثات 2000 وهو ما لم يرض الأطراف والتيارات المعارضة في تونس خاصة وأنه تحول مفعول الشراكة من إقتصادية إلى سياسية، وهذا ما يؤثر على طبيعة الدمقرطة واتجاهها ويجعل من تونس في تبعية دائمة للدول الغربية، لكن الرئيس "بن علي" لم يول ذلك اهتمامًا كبيرًا لاسيما وأنه كان مسيطرًا على الشؤون السياسية والإقتصادية في آن واحد ومبررًا ذلك بحجة تحقيق الإستقرار السياسي والأمن الإجتماعي وهو ما يسمح بتحقيق وترسيخ الديمقراطية في تونس حيث حاولت السلطة السياسية التونسية التوفيق ما بين الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي لتحقيق الدمقرطة.[2]

لكن طغيان الطابع النخبوي للسلطة على المجالين السياسي والإقتصادي حال دون ذلكن ومن جانب آخر لم تحقق معاناة الفرد التونسي كثير من الأزمات الإجتماعية والفوارق الإقتصادية، وهو ما أسهم في انفجار المجتمع التونسي وحدوث حراك شارعه في 2011.

المطلب الثاني: مسار التأسيس السياسي في تونس ما بعد 2011:

بعد الحراك الشعبي في تونس نهاية 2010 وبداية 2011 وما أفضى إليه من فراغ أو شغور منصب الرئيس توجب على السلطات التونسية إحتواء الوضع قبل تصعيده والوقوع في أزمات أعنف، أو

---

[1] إسماعيل شعباني، "تحليل إتفاقيات تونس والمغرب وأفاق الشراكة الأورو جزائرية". **مجلة العلوم التجارية**، الجزائر: العدد 10، 2002، ص ص 01- 09.

[3] Nordin , Grime, « un nouveau cadre pour le dialogue nord –sud méditerranée », **Elwatan économie** , .13 au 19 mars 2006,p.02.

الوقوع في فخ الدولة الفاشلة كما حدث في دول أخرى؛ لذا تم الإعتماد مسار تدريجي لتأسيس سياسة قائمة على قواعد ديمقراطية، ولهذا نستعرض أهم مسارات التأسيس السياسي في تونس بعد 2011 إنطلاقًا من:

1/ إنشاء المجلس التأسيسي التونسي: نتيجة للوضع الذي ساد الساحة السياسية التونسية بعد فرار الرئيس "**زين العابدين بن علي**" وحالة الفراغ السياسي في تونس، سعى عدد من القادة السياسيين البارزين في نظام "**بن علي**" على إقامة و/أو إنشاء هيئة بإمكانها تسيير شؤون البلاد وتولي إدارة المرحلة الإنتقالية إلى غاية تعيين أو انتخاب رئيس جديد للبلاد، وجاء ذلك من خلال مرحلتين هما:

- ✓ **مرحلة ما قبل انتخاب المجلس التأسيسي:** نتيجة للإرتباك الواضح في الوضع السياسي التونسي عقب أحداث حراك الشارع التونسي 2011، وسعي بعض من قادة النظام القديم تولي المناصب السياسية وإدارة البلاد، ورغبة فئات شابة في تأسيس نظام سياسي وفقا للأطر والمبادئ الديمقراطية والخروج من القواعد السياسية القديمة ونظرًا لغياب مشروع سياسي واضح، قام "**محمد الغنوشي**" رئيس الحكومة في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي" بتولي الرئاسة مؤقتًا وهو ما يخالف قواعد دستور 1959، وازدادت الإحتجاجات قوة مطالبة بتعليق منصب الرئاسة؛ حيث أعلن في 15 جانفي 2011 عن تولي رئيس البرلمان "**فؤاد لمبزغ**" الرئاسة وفقًا لأحكام الدستور ذاته، إلى غاية إجراء انتخابات في مدة أقصاها شهرين.[1]

في ذات الوقت قام "**محمد الغنوشي**" بتشكيل حكومة وحدة وطنية تسير شؤون البلاد إلى غاية وصول فترة الإنتخابات، في ذات الوقت عرفت الإحتجاجات دعمًا كبيرًا من قبل التنظيمات المدنية وعلى رأسها الإتحاد العام للشغل التونسي وتم رفض هذه الحكومة على أساس أنها مكونة من عناصر نظام "**بن**

---

[1] ـــــــ، ـــــــ، "عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://acpss.ahramdigital.ong.eg/news.aspx?seriol55، تاريخ الإطلاع: 2016/05/02 الساعة 15:23 مساءًا.

علي" ممّا أدى إلى حلها وتم تعيين "**الباجي قائد السبسي**" رئيسًا للحكومة وتقدم المحتجون بجملة من المطالب لتشكيل نظام سياسي ديمقراطي منها:[1]

- تغيير نظام الرئيس السابق "**بن علي**" كاملاً.
- حل وتصفية الحزب الحاكم نهائيًا وإصدار قرار العفو عن المعتقلين والمنفيين من المعارضة.
- إجراء انتخابات للبرلمان بغرفتيه.
- إلغاء إدارة الأمن السياسي المعروفة غداة عهد الرئيس "**بن علي**".
- إنشاء هيئة عليا تشرف على الإنتخابات.
- تكوين هيئة عليا لتحقيق مطالب الحراك التونسي (الثورة التونسية).

✓ **مرحلة انتخاب المجلس التأسيسي:** تم إجراء الإنتخابات في 23 أكتوبر 2011، شاركت فيها 1500 قائمة حزبية ومستقلة وحوالي 100 حزب سياسي من مختلف الأطياف السياسية يتنافسون على 217 مقعدًا برلمانيًا.

وبعد صدور قانون الانتخابات الذي نص على عدم احتكار أي طرف سياسي الأغلبية البرلمانية؛ تشكل المجلس الوطني التأسيسي من عدد مختلف وكبير من المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخله، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية، وهو ما جعل الطابع السياسي التوافقي يغلب على المجلس التأسيسي؛ إذ اعتبر ذلك حالة من الديمقراطية الوليدة.[2]

---

[1] صلاح الدين برهومي، **في خضم الثورة التونسية الشمال الغربي نموذجًا**. تونس: دار سحر للنشر، 2012، ص51.

[2] عبد اللطيف حناشي، **انتخابات المجلس الوطني التونسي الإطار– المسار– النتائج**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص32 .

✓ **مرحلة ما بعد انتخاب المجلس التأسيسي:** شهدت هذه المرحلة عودة الإحتجاجات والإعتصامات في عدد من المناطق وبالأخص المناطق الحدودية مع الجزائر على نتائج الإنتخابات، هنا قام الرئيس "**منصف المرزوقي**" والممثل لحزب النهضة الفائز بأغلبية الأصوات في هذه الإنتخابات إلى إتهام أطراف خارجية في زعزعة حالة التوافق داخل تونس وهذا يعد إحراجًا للحكومة المشكلة؛ كما أفرزت انتخابات المجلس التأسيسي إقامة الهيئة العليا للإشراف على الإنتخابات، وكذا **الترويكا** وهي الإئتلاف الحاصل بين الثلاث أحزاب الفائزة بأعلى نسبة في انتخابات المجلس التأسيسي (حزب النهضة الإسلامي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات العلمانيين)، أين أوكلت لها إدارة المرحلة الإنتقالية التي امتدت إلى عامين بدل العام الواحد وتشكل خلالها حكومتين الأولى برئاسة "**حمادي لجبالي**" والثانية برئاسة "**علي العريض**" كلاهما من حزب النهضة، وهو ما جعل من الترويكا لا تلق القبول الشعبي كما كان في بدايته وذلك نتيجة ل:

- طول فترة المرحلة الإنتقالية وعدم تحقيق الوعود الإنتخابية.
- العمليات الإرهابية التي أبرزت عدم قدرة الترويكا في التصدي لها.
- تباطؤ الإصلاحات المبرمجة وعدم تحقيق التطورات الإقتصادية المسطرة بعد الحراك.
- الإنشقاقات الداخلية التي عرفتها أحزاب الإئتلاف.

في هذا الشأن ظهرت العديد من القوى السياسية الفاعلة والداعمة لمسار الإنتقال الديمقراطي والبحث عن القواعد الرشيدة في تسيير المرحلة الإنتقالية القائمة على أساس حكم القانون*، ولكن رافضة لسياسة الترويكا وعمل المجلس التأسيسي واتحاد الترويكا منها نذكر:

➢ **أحزاب المعارضة:** وتمثلت في أحزاب الجبهة الليبرالية والقومية اليسارية وهي مجموعة من الأحزاب التي انتقلت إلى المعارضة بعد فشلها في انتخابات المجلس التأسيسي واتخذت هذا الموقف المعارض مباشرة بعد تشكيل حكومة الترويكا، ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعد امتداد للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة "**أحمد نجيب الشابي**"، أمّا الجبهة الليبرالية العلمانية استطاعت أن

تشكل ضغطًا على إئتلاف الترويكا، والنجاح في تعبئة الناس للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظات على مكتسبات الحداثة في تونس كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية لاستقالة حكومة الترويكا.[1]

أمّا الجبهة اليسارية والأحزاب المنبثقة عنها فلها جانبان الأول سلبي تمثل في غياب تمثيلها الواسع داخل المجلس التأسيسي ولا تحظى بعمق شعبي كبير، والجانب الثاني إيجابي تمثل في نفوذها داخل المنظمات النقابية العمالية والجمعيات الحقوقية، وتبنت توجهًا معارضًا للترويكا الحاكمة عمومًا، وحركة النهضة خصوصًا متهمة إياها بأنها خانت مبادئ الحراك التونسي، وأنها فشلت في قيادة المرحلة الانتقالية وهي المسؤولة عن الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، ونجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفات لتحرك الشارع التونسي من جديد.[2]

- **تنظيمات المجتمع المدني:** إن من أهمها "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي كان له دور كبير في إحداث التوافق السياسي، فلقد استطاع تجميع الفرقاء السياسيين الترويكا الحاكمة والمعارضة وأهم الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخرطت هذه التنظيمات في إدارة مناقشات صعبة تم التوقيع على حوصلتها ونتائجها في ديسمبر 2011 وتمثلت في:[3]

– استكمال إهمال المجلس التأسيسي.

– اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدة لا تتجاوز أسبوع واحد.

---

* أنظر: **الملحق رقم 04**، ص143.

[1] حسن كريم، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013، ص47.

[2] محمد الحداد، **الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وأخواتها**. دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011، ص78.

* أنظر: **الملحق رقم09**، ص139.

[3] أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق". **مجلة سياسات عربية**، العدد 6، جانفي 2014، ص72.

– اصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان، وتحديد المواعيد الانتخابية في مدة أسبوعين.

– المصادقة على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع.

– تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة، على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية التنظيمات المدنية.

– التأكيد على أهمية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي المنشأة في 15 مارس 2011 والتي تضم 12 حزبًا سياسيًا من مختلف التيارات والإيديولوجيات، و19 نقابة مهنية ومدنية.

المطلب الثالث: مرحلة بناء المؤسسات السياسية في تونس ما بعد 2011:

بعد الإتفاق الحاصل بين الفرقاء السياسيين في تونس بعد الحراك وكنتيجة لجهود الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، انطلق الحوار الوطني في 05 أكتوبر 2013، ومع ذلك عرف هذا الحوار الكثير من التجاذبات سياسية واختلافات الرأي على إثرها أعلنت المركزية النقابية بزعامة "**حسين العباسي**" في 14 ديسمبر 2013 عن إيقاف الرباعي المهتم والمنشط للحوار وعدد من الأحزاب السياسية على حتى الإنتهاء من بناء المؤسسات السياسية وتحقيق ما يلي:[1]

– عدم إهمال أعمال المجلس التأسيسي واستكمالها.

– اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان.

– تحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعان.

---

[1] Malik,Adeel, and Bassem Awadallah. **The Economics of the Arab Spring," World Development**, Vol. 45 ,May.Sdralevich, 2013, p p 296- 313.

– التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع و تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة.

وجاءت أهم مسألة في هذا الحوار هي مرحلة الإنتقال الديمقراطي وضرورة تحقيق التوافق الفكري والسياسي التاريخي بين القوى المضادة الأساسية في تونس ما بعد الثورة، والإستيناد إلى آليات ومرتكزات قوية لتحقيق الإنتقال الديمقراطي وتحديد مساره لم تحصل في تونس بعد وبالأخص التوافق السياسي، هذا الأخير الذي اعتبره البعض ناجحًا في تونس حتى وإن كان بصيغة ظرفية مرتبطة بحدث وضع دستور توافقي والتحضير للانتخابات وما يستوجبه ذلك من قرارات ومواقف جريئة، وحددت خصائص التوافق السياسي في:[1]

– احتكامه إلى تفكير محدود بالظرفية الزمانية.
– مرتبط بالسياسة نفسها والتي هي بدورها مرتبطة بالواقع العام.

إن المرحلة التوافقية بين القوى السياسية في تونس وبعد ثلاث سنوات من الثورة التونسية اعتبرت إنجازًا سياسيًا رغم توالي عدد من الحكومات ونجاحها على تجاوز اختلافاتها، وعلى الرغم من أن الوضع الانتقالي تميز بعدم الاستقرار، وبعدم تمكن الحكومات المتتالية من تحقيق تطلعات قطاع كبير من التونسيين إلى التنمية والشغل والعدالة الاجتماعية، وهو ما ساهم في توتير الواقع السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبية في كثير من المرات، وما كان لقوى وتنظيمات المجتمع المدني من دور فاعل في فرض الرقابة عل حكومة الترويكا، وتكثيف العمل الاحتجاجي السلمي، أسهم في تأمين تنازلها السلس عن السلطة.

[1] أمال موسى، "التوافق التاريخي والتوافق السياسي التونسي". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http/www.alchourouk.com/landamarksf 98-12-10.php، بتاريخ: 2016/05/05، الساعة: 14:25 مساءًا.

وهذا ما أبرز طريقة إدارة تونس في المرحلة الانتقالية والتي يجب أن تكون بحسب التوافق السياسي المتوصل إليه كأحد أشكال الديمقراطية التشاركية الفعالة*، وكان من أهم ما أفرزته جلسات الحوار تشكيل حكومة "**مهدي جمعة**" في 26 جانفي 2013 وهي حكومة خبراء لها دور قيادة البلاد إلى انتخابات تشريعية ورئاسية وتسيير التجربة الديمقراطية التونسية من خلال إقامة المؤسسات التالية:[1]

- **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:** وهي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تشرف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتضطلع بضمان إجراء انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة، جاءت بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011، وتتكون من هيئة مركزية مقرها تونس العاصمة، ومن هيئات فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية تكون مقراتها الولايات وبمقرات البعثات الدبلوماسية وتضبط تركيبتها وهيكلتها للهيئة المركزية؛ ومن مهامها:

– تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي وبكافة المناسبات الانتخابية للدولة التونسية.

– اقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية التي تضبط بأمر بعد أخذ رأي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي.

– ضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات التونسيين.

وقد تأسست هذه الهيئة وفقًا لرزنامة القوانين والمراسيم التي تنظم طبيعة عملها وجاءت كما يلي:[2]

---

* أنظر: **الملحق رقم07**، ص137.

[1] عزمي بشارة، "الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة". **مجلة الأهرام الديمقراطية**، مصر: [د. د. ن]، السنة 13، العدد 49، جانفي 2013، ص67.

* أنظر: **الملحق رقم 05**، ص135.

[2] الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 23 لسنة 2013 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بعمل الهيئة العليا للإنتخابات.

✓ قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضاه تقوم هذه الهيئة بضمان إجراء انتخابات واستفتاءات ديمقراطية وإعداد تقرير سنوي حول نشاط الهيئة للسنة المنصرمة وبرنامج عملها للسنة المقبلة يعرض علنًا للمجلس التشريعي في فترة المصادقة على الميزانية.

✓ قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء ويتناول في بنوده الأساسية ضرورة حياد الهيئة العليا والالتزام بالموضوعية في تنظيم الحملة الانتخابية والاستفتاء وأيضا المصاريف الانتخابية والإشهار السياسي ويصبح ساريًا بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي ويصدر عن رئيس الجمهورية التونسية.

✓ قانون عدد 36 لسنة 2014 مؤرخ في 8 جويلية 2014 يتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور ويضبط هذا القانون مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور طبقا للفصل 148 فقرة 03 منه وتم تحديد تاريخ الاقتراع للإنتخابات التشريعية* داخل الجمهورية يوم الأحد 26 أكتوبر 2014، وبالنسبة إلى الجالية التونسية بالمهجر حددت بأيام الجمعة والسبت والأحد (24 و25 و26) أكتوبر 2014؛ أمّا الانتخابات الرئاسية فقد كان يوم 23 نوفمبر 2014 للتونسيين المقيمين وأيام الجمعة والسبت والأحد (21 و22 و23 نوفمبر 2014) وفي حالة إجراء دورة ثانية للانتخابات الرئاسية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن تحديد تاريخ الإقتراع تبعًا لأحكام الدستور وأحكام الفصول 102 و103 و112 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.[1]

[1] دستور الجمهورية التونسية، الصادر والمؤرخ في 26 جانفي 2016.

1/ الانتخابات التشريعية*: كنتيجة حتمية للتحولات السياسية التي عرفتها تونس برزت طفرة حزبية كبيرة معبرة عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي، وتشكلت قوائم مستقلة كان عدد المرشحين حوالي 334 مرشحًا؛ وقوائم ائتلافية وصلت 152 قائمة، وبلغت نسبة المشاركة نحو 69 % من الناخبين المرشحين، وبذلك لم تتجاوز نسبتهم ثلث الناخبين المفترضين.

وكان ذلك في حدود 8,289,924 ما أبرز محدودية عدد الناخبين لسنة 2011؛ حيث لم تزد عن القائمة السابقة إلاّ 964 ألف ناخب جديد أغلبهم من النساء التي وصلت نسبتهن 50,5%، مقابل 49,5% من الذكور.[1]

2/ الانتخابات الرئاسية: هي الإنتخابات التي أجريت في 23 نوفمبر 2014 وتعد الأولى تاريخ تونس بع الحراك وسقوط نظام "**زين العابدين بن علي**"، وتعد أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور تونس 2014 من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب 2011 في أول انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب حسب رأي الخبراء.[2]

شارك في هذه الإنتخابات الرئاسية 27 مترشحًا من مختلف الأطياف والأحزاب السياسية، ومن أبرز المترشحين "**الباجي قائد السبسي**" مرشح حركة نداء تونس، و"**المنصف المرزوقي**" المرشح المستقل، و"**حمة الهمامي**" عن تحالف الجبهة الشعبية؛ و فاز في هذه الإنتخابات مرشح حزب نداء تونس "**الباجي قايد**

---

* أنظر: **الملحق رقم 06**، ص136.

[1] عبد اللطيف حناشي، **الانتخابات التونسية قراءة في النتائج والدلالات**. الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014، ص10.

[2] حسن سلمان، "تونس تستعد لمرحلة ثانية من الانتخابات الرئاسية". **جريدة القدس العربي**، العدد 7953، ديسمبر 2014، ص08، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:-http://www.alquds.co.uk/page-id=2894 apt browse.org/browse/debian/wheezy تاريخ الإطلاع: 2016/03/28 الساعة 10:38 صباحًا.

السبسي" في دورة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته "**المنصف المرزوقي**" نظرًا لعد استيفاء كل منهما نسبة أصوات تفوق 50 % في المرحلة الأولى.[1]

المبحث الثالث: عراقيل الإنتقال الديمقراطي في تونس ما بعد 2011.

بالرغم من أن الحراك الشعبي الذي عرفته الشوارع العربية والتونسية بالأخص انطلق من مطالب إجتماعية بغايات سياسية تستهدف إقامة نظام سياسي يحق لجميع المواطنين ممارسة العملية السياسية فيه تكون أسس وقواعد ومبادئ الديمقراطية هي المرتكز الأساس فيه، ويخلو من كل أشكال التسلط والهيمنة والديكتاتورية التي عاشتها الشعوب العربية وأنظمتها السياسية ولفترات أو عقود عمرت طويلاً؛ إلاّ أنه وفي إطار تأسيس هذا النهج السياسي الجديد والتوجه نحو الدمقرطة العربية لاقت مسيرتها العديد من الإشكاليات والعراقيل التي تحول دون ذلك ومن الضروري تجاوزها، وتعد الدولة التونسية أولى الدول التي وصلت إلى المرحلة الإنتقالية بعد أحداث الحراك العربي 2011، ومع ذلك تواجهها عديد العراقيل في مسار انتقالها الفعلي نحو الديمقراطية.

المطلب الأول: التهميش السياسي وإشكالية عدم شرعية النظام القائم:

أبرز الحراك التونسي أن سياسية التهميش التي اتبعها النظام الحاكم فاقمت في تأزيم الأوضاع الإجتماعية والسياسية داخل الدولة ممّا أفضى إلى عديد الإشكاليات والالتباسات حول هذا النظام وطبيعة عمله، فأضحت أزمة عدم شرعية النظام تأخذ بعدًا كبيرًا في الدولة التونسية وهي محور الصراع السياسي الأساسي بالنسبة لها، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء المرحلة الإنتقالية أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية وشرعية الإنجاز؛ أو

[1] **نفس المرجع**، ص09.

حتى ما تبقى من شرعية الأنظمة السلطوية المنهارة وفلولها، وقد ربط العديد من المهتمين بعملية الإنتقال الديمقراطي بين الشرعية الثورية والدمقرطة في حد ذاتها.

إذ أن الشرعية الثورية هي التي تتبنى فكرة الإنتقال الديمقراطي ولربما قد تكون متلازمة ومصاحبة لمراحله حتى الوصول إلى التحول الديمقراطي، وعادة ما تكون الشرعية الثورية هي الشرعية الحاضنة لعملية الدمقرطة ككل.[1]

ولذا فالدولة التونسية تستمد شرعيتها إمّا من إيديولوجية ثورية أو قيادة كاريزمية، وحالة النظام السياسي التونسي ما قبل الحراك العربي خير دليل على ذلك فلقد تسلط الرئيس "**بورقيبة**" ومن بعده "**زين العابدين بن علي**" بمقاليد الحكم والسلطة واحتكارها، وإلغاء أي نوع للمشاركة الشعبية في الحياة والعملية السياسية؛ على الرغم ممّا تفرضه القواعد الدستورية والقانونية المنظمة للعمل السياسي بالدولة وما ينص عليه الدستور من تعددية سياسية وانفتاح للعمل السياسي لاسيما بعد انقلاب 1987 لكن ذلك شكليًا فقط لإظهار أن الدولة التونسية تأخذ بالنظام الديمقراطي ومجاراة وتبعية لقوى وفواعل خارجية لا غير، فالرئيس "**بن علي**" استمد من شرعيته.

فغالبًا ما تكون أدوات ووسائل الشرعية الثورية ضرورية لبدء إجراءات الإنتقال وحمايته، وترتبط هذه الشرعية الثورية بمرحلة الانتقال الديمقراطي فهي تبدأ معه، وتتحول إلى شرعية الإنجاز التي تتمثل فى وجوب إنجاز بناء وإعادة تأهيل وهيكلة مؤسسات الدولة، ووضع الأسس الدستورية والقانونية الديمقراطية التي يتفق عليها الأطراف الفاعلين وتحقيق العدالة الانتقالية التي تعد الآلية الأصيلة واللازمة لبناء شرعية دستورية وقانونية مستمدة من الشرعية الثورية ومترجمة لها وتلك هي المرحلة الأهم والأكبر من عملية التحول

---

[1] أسماء بن يحي. نيكول روزل، "رسم ملامح المستقبل مواقف المواطنين من العملية الإنتخابية وصياغة الدستور". نتائج حلقة نقاشية بتونس، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 12/ 24 أوت 2011، ص ص 04-07.

الديمقراطي في حد ذاتها التي تنتهى بإستقرار الشرعية الدستورية والقانونية للمؤسسات السياسية التي أنتجتها مرحلة الإنتقال الديمقراطي.

وباستقراء أزمة الشرعية فى بلدان الحراك العربي 2011 فى ضوء عدم إنجاز أو تحقيق العدالة الإنتقالية في دوله يتم استنتاج ما يلي:[1]

1/ استمرار الصراع بين الشرعية الدستورية والقانونية لدول الحراك العربي، وبين الشرعية الثورية لعدم استمداد الأولى من الثانية فى معظم دوله.

2/ استمداد الشرعية الدستورية والقانونية لمعظم دول الحراك العربي من الشرعية المنهارة للأنظمة السلطوية (فلول النظام السابق ومحاولة محافظتها على مصالحها ومكاسبها من النظام القديم والإستفادة من امتيازات النظام الجديد).

3/ عدم تحقيق شرعية الإنجاز اللازمة للتمهيد للشرعية الدستورية والقانونية فى بلدان الحراك العربي.

ممّا يتبين أن أزمة الشرعية التي تخيم على بلدان الحراك العربي أصبحت تهدد مرحلة الإنتقال الديمقراطي في عدد من دوله وتعيق مسارها، أمّا في حالة الحراك التونسي وعلى الرغم من أن أساساً مسألة الحوكمة* وتنفيذ العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمواطنين، وفق ما نص عليه الدستور الذي يؤيّد مطالب انتفاضة 2011 ويعد التونسيين بالعدالة الاجتماعية على أساس المساواة في المواطنة لم يبرز أي بعد سياسي لتنفيذ هذه الرؤية، هذا ما يبرز التشظّي الواضح في المشهد السياسي التونسي حيث يمكن القول انه امتداد لحالة التشظّي في المرحلة السياسية السابقة؛ فالروح الوطنية للجمهورية الأولى بقيادة "**الحبيب بورقيبة**" دارت حول مبادئ رئيسة ثلاثة: تحديث مؤسسات الدولة، وعلمنة أنماط الحياة، ومجانسة الهوية

---

* أنظر: **الملحق رقم07**، ص137.

[1] ـــــــ، ـــــــ، " المصيدة الانتقالية لماذا تتعثر الدول فى فترات ما بعد الثورات العربية". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/SupplementsNews/3/134/7654 تاريخ الإطلاع: 2016/05/01، الساعة 11:55 صباحًا.

الوطنية تحت لواء الدولة مثل هذه الهيمنة تجسَّدت في مفاهيم الدولة الراعية "L'Etat-patron" والدولة كحزب "L'Etat-parti"؛ وهو ما جعل مطالب الحق في الفرص الإقتصادية والرقي المجتمعي في صلب هذه الهوية التونسية ما بعد الحراك العربي.[1]

وما يجسد ذلك حالة التجاذبات السياسية التي عاشتها الدولة منذ سقوط نظام "**زين العابدين بن علي**" وإلى غاية الوصول إلى توافق سياسي ساهمت فيه العديد من التيارات والأطراف السياسية والمدنية على حد سواء وهو ما أعطى نتائج إيجابية في تجاوز أزمة الشرعية الثورية وإقامة نظام سياسي يدير ويسير المرحلة الإنتقالية، وفقًا لقواعد الدستور التوافقي المعمول به في تونس بعد الحراك العربي والمصادق عليه في جانفي 2014، مع مراعاة قرارات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي التي كان لها دور بارز في تحقيق الإستقرار السياسي داخل تونس، والحفاظ على المرتكزات والمطالب الأساسية التي قامت عليها الحركات الإحتجاجية انطلاقًا من المطالب الإجتماعية وصولاً إلى الأهداف السياسية العامة.

المطلب الثاني: إشكالية الاستقطاب وغياب لغة التفاوض بين المؤسسات والتيارات المدنية:

إن بروز ظاهرة الإستقطاب وانتشارها في كافة بلدان الحراك العربي 2011 تعتبر سببًا رئيسيًا فى تعثر مسار الإنتقال الديمقراطي في المنطقة العربية؛ حيث أن هذا الإنتشار الواسع لفكر الإستقطاب بكافة أنواعه وصوره من الاستقطاب الديني إلى المذهبي إلى الطائفي والعرقي وحتى الإستقطاب السياسي والإيديولوجي سواء أكان داخليًا أو خارجيًا أصبح يسيطر على المشهد العربي عامة، وقد تسببت ذلك إفشال

[1] أنور الجمعاوي، "الثورات العربية ...الوعد والإنجازات والمآلات". **مجلة الأهرام الديمقراطية**، مصر: (د. د. ن)، السنة 13، العدد 49، جانفي 2013، ص 100 – 104.

كافة محاولات الوصول إلى التوافق السياسي أو التأسيس لمرحلة الديمقراطية التوافقية وهي صورة من صور الدمقرطة.[1]

وإن لم تكن الأفضل من بين صورها فهي سمة الديمقراطيات المستقرة، والتي بالوصول إليها يكون لزامًا تحقيق الترسيخ والإستقرار لقيم ومبادئ الديمقراطية في المجتمعات التي تبنت قيم الديمقراطية التوافقية، وتستهدف تطبيقها على عكس الإستقطاب الذى قد يأتي بأنظمة تسلطية، فهو يعد أحد أهم أسباب نشأة هذه الأنظمة وقد تحول إلى وسيلة وآلية يوظفها أتباع الأنظمة التسلطية القديمة بغرض إجهاض وعرقلة مسار المرحلة الإنتقالية.

وما حدث في الحالة التونسية من استقطاب بين أحزاب الترويكا وأحزاب المعارضة بغية الوصول إلى السلطة أو إعادة إنتاج تلك الأنظمة التسلطية وإحيائها أو إنشاء أنظمة تسلطية جديدة، هذا الأمر يظهر جليًا توتر العلاقات بين المؤسسات والتيارات المدنية والسياسية التي أفرزتها عملية الإستقطاب بسبب فقدان الثقة التي أصابت تلك المؤسسات وتخوفها من النتائج والآثار التي قد تسفر عنها عملية التغيير بالإضافة إلى حالة الإضطرابات والتحديات الأمنية والسياسية التي تسود مرحلة ما بعد الحراك، وفي الحالة التونسية نجحت مؤسسات المجتمع المدني وتياراته من توحيد الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار وتم التوصل من خلالها إلى عديد من القرارات السياسية التي تسهم في إعادة بناء المؤسسات والهياكل السياسية ومجموعة من القوانين التي تنظم العمل السياسي داخل هذه الهياكل والمؤسسات وتكون نقطة الإنطلاقة في المسار الديمقراطي.

وأيضًا بسبب فشل تلك التيارات في التفاوض الحقيقي مع المؤسسات وإقناعها بضرورة إتمام عملية الدمقرطة، وبقدرة تلك التيارات السياسية على قيادة وحكم دولها واتخاذ القرار السياسي المناسب والوصول

---

[1] خليل العناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية". **ملحق مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 184، أفريل 2011، ص ص11- 13.

بتلك الدول إلى مرحلة الإستقرار التي تحاول المؤسسات السياسية تحقيقها وتتحمل نتائجها، أيضا بسبب فشلها فى استيعاب التيارات المدنية أو فتح قنوات حوار حقيقية معها، كما أن تلك المؤسسات السياسية في كثير من دول الحراك العربي لم تبدأ في إشراك التيارات المدنية ولو تدريجيًا في السلطة كالحالة اليمنية والبحرين والمغرب الأقصى.[1]

وكون التنظيمات المدنية من الأطراف الفاعلة والقوى الرئيسية في العملية السياسية فإن عدم رغبتها فى إتمام مرحلة الإنتقال وتشكيكها في نتائج العمل السياسي يهدّد استقرار هذه الأنظمة والمؤسسات السياسية الجديدة، وهو ما يعيق مسيرة المرحلة الإنتقالية الرامية للوصول إلى تحول ديمقراطي فعلي.

المطلب الثالث: انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف في تونس ما بعد 2011:

يعزى انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف إلى حالة الإسقطاب أيضًا ففي الدول العربية التي شهدت حراك 2011 أصبح الإرهاب والتطرف الديني يشكل خطرًا يهدّد مسار العمل السياسي والمدني بها لدرجة تهديده وحدة وكيان بعض تلك الدول.

فاستمرار إنتشار الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة يجهض عملية الدمقرطة كما قد يقضى عليها تمامًا حيث أن خطر الإرهاب وازدياد تهديداته تكون من أولويات الشعوب التي تتعرض له وتسعى للتخلص منه واستتباب الأمن من ذلك الخطر، ومحاربته ومكافحة الجريمة المنظمة والتطرف بكافة الوسائل، حتى لو تعارضت تلك الوسائل أو بعضها مع مبادئ الديمقراطية، وحقوق الانسان والحريات الأساسية، مّما قد يتسبب فى تعطيل أو تجميد مسار الإنتقال الديمقراطي فى الدول التي تعاني من خطره فى سبيل تحقيق الإستقرار والسيطرة الأمنية التي من خلالها يمكن مجابهة ومكافحة كل أشكال التخويف وترهيب أفراد الشعب والتأثير

[1] عمرو دراج، "الربيع العربي الواقع والأفاق". المؤتمر السنوي حول دور الحرية والديمقراطية فى تحقيق الإستقرار والأمن، كوالالمبور، ماليزيا، 27/ 28 نوفمبر 2015، ص ص 04-07.

على عملية صنع القرار فى تلك الدول؛ كما أن الإرهاب يعد من أشد الأخطار التي تهدد السلام والامن الوطني والإقليمي والدولي.[1]

وفي الحالة التونسية شهدت البدايات الأولى للتأسيس السياسي والدخول في المرحلة الإنتقالية وكيفية تسييرها العديد من هذه التهديدات التي حالت في كل مرة دون استكمال البرنامج المسطر، وأثناء تشكيل إئتلاف حزبي لإدارة المرحلة الإنتقالية وهو ما عرف بالترويكا شهدت حالة من العنف السياسي الناتج في البداية عن حالة الإستقطاب الداخلي والقائم ما بين الأحزاب المساندة لفكرة التحالفات والرافضة والمعارضة لها، هنا أين شهدت الساحة السياسية التونسية بعض الأعمال الإرهابية والتي استهدفت المنشق الجهوي لحركة نداء تونس المعارضة في تطاوين "**لطفي نقض**" الذي اغتيل في 17 أكتوبر 2012.*

وهو ما زاد من حالة اللاستقرار وتعثر مسار الإنتقال الديمقراطي في بدايته في 6 فيفري 2013 اغتيل المعارض التونسي "**شكري بلعيد**" الأمين العام لحزب الوطنيين الديموقراطيين الموحد، وأحد مؤسسي تيار الجبهة الشعبية وكان من منتقدي أداء الحكومة الائتلافية في تونس، وهذا ما أدى إلى انطلاق مظاهرات في البلاد وإعلان إضراب عام قادته منظمة الإتحاد العام التونسي للشغل، احتجاجاً على قتله تبع ذلك في 25 جويلية من العام نفسه، اغتيال النائب العضو في المجلس التأسيسي "**محمد البراهمي**" وهو الأمين العام السابق لحزب حركة الشعب، وهو من المعارضين التونسيين القدامى وانتخب في المجلس التأسيسي ممثلاً عن المعارضة.[2]

---

* أنظر: **الملحق رقم 08**، ص138.

[1] هيفاء أحمد محمد، "الإحتجاجات في تونس أسبابها وآخر نتائجها". **مجلة أوراق دولية**. (د.ب. ن) (د. د. ن)، العدد 198، 2011، ص ص 21-23.

[2] وائل نوري، "تسونامي الإرهاب يضرب تونس ما بعد الثورة". **جريدة العربي**، الإثنين 2016/05/16، العدد 10277. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.alarab.co.uk/?id=59041 تاريخ الإطلاع: 2016/05/17 الساعة 18:26 مساءًا.

وتوالت الأعمال الإرهابية بالدولة التونسية خلال سنتي 2014 و2015* وفي كل مرة يتم استهداف أفراد من الجيش ورجال الأمن وكانت تتبنى هذه الهجمات تنظيمات إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، متحف باردو قرب تونس العاصمة، وفي 18 مارس 2015 هجوم واعتقال الرهائن وخلف الهجوم 22 قتيلاً، إضافة إلى المسلحين و45 جريحاً استهدفت متحف "باردو" إذ أن هذه الهجمات الإرهابية قد أثرت على الوضع الإقتصادي التونسي وخاصة السياحي منه، فمنذ العام 2011 حَفَّزَ تراجع سيطرة الدولة على المناطق الحدودية من تزايد الهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة، وهو ما أثر في قطاعات رئيسة مثل السياحة التي تراجعت بنسبة 35 في المئة العام 2015 غداة الهجمات الإرهابية وكذا القطاع المني الذي تكبد عديد الخسائر المادية والمعنوية جراء الإستهداف الإرهابي المباشر.[1]

هذا ما يزعزع أمن الدولة التونسية ويهدد مسار المرحلة الإنتقالية ويشكك في قدرات النظام السياسي الجديد ومدى مواجهتها ومكافحتها لخطر الإرهاب.

---

* أنظر: **الملحق رقم 10**، ص140

[1] ـــــ، ـــــ، "الحدود التونسية بين الإرهاب والاستقطاب الجهوي". بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2014، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions-tunisia-s-borders-ii-terrorism-and-regional-polarisation.aspx تاريخ الإطلاع: 2016/05/19 الساعة: 01:06 صباحًا.

خلاصة الفصل الثالث:

إن حراك الشارع التونسي في بداية عام 2011 قد أفضى للعديد من التعقيدات على جميع المستويات الحياتية؛ فتأزم الوضع الإجتماعي وغليان القاعدة الشعبية واحتقانها فجر الوضع السياسي وأسفر عن عجز إقتصادي كبير، وسقوط النظام الحاكم وشغور منصب الرئيس وكنتيجة لذلك دخلت الدولة التونسية في مرحلة سياسية انتقالية، تبنتها العديد من التيارات المدنية والأطياف السياسية بشكل من التفاعل ما بين هذه المؤسسات .

وتم الخروج عن قاعدة وسياسة الحزب الواحد التي عرفت في عهدي كل من الرئيسيين "**بورقيبة**" و"**زين العابدين بن علي**"، فسقوط النظام القديم أعلن عن قيام نظام جديد عملت السلطات السياسية التونسية ما بعد 2011 على أن يسود التوافق السياسي بين كل التيارات المدنية والمؤسسات السياسية فيها وبدأ مسار الإنتقال نحو الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تواجهها العديد من العراقيل والمعوقات ممّا يهدد ببطء مسارها نتيجة لعديد الأزمات والمؤثرات الخارجية.

الـــخـــاتـــمـــة.

الـــخـــاتـــمـــة:

انطلاقًا من القلق العلمي والأكاديمي الذي تناولته إشكالية الدراسة ووفقًا للإفتراضات التي جرى اختبارها من أجل إيجاد إجابة لها والبحث في مدى موافقتها ومتطلبات المنطقة العربية وما تشهده هذه الأخيرة من أوضاع وأحداث في إطار ما يعرف بالحراك العربي؛ خلصت الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج منها ما هو على المستوى المفاهيمي ومنها ما تعلق بالمستوى العملي لذلك تمحورت هذه الإستنتاجات فيما يلي:

إن مفهوم الإنتقال الديمقراطي مختلف عن مفهوم التحول الديمقراطي؛ فالأول يعد مرحلة هامة وخطيرة من مراحل التحول الديمقراطي المنطلق من المطالبة بالتغيير التي قد تكون بطرق سلمية عن طريق رغبة الإرادة السياسية في التغيير، أو بسبل عنيفة نتيجة لتدخل عسكري أجنبي أو حراك مجتمعي وشعبي يفضي إلى الدخول في مرحلة الإنتقال الديمقراطي والمعروف في بعض الحالات بالمرحلة الإنتقالية التي قد تشهد تغيرات ومطبات نتيجة لتعدد الأطراف السياسية عقب انهيار وسقوط الأنظمة القديمة، لتنتهي عملية التحول الديمقراطي بالتجسيد الفعلي للديمقراطية والعمل على ترسيخها، ولذا يكون الإنتقال الديمقراطي مرتبط بجملة من المفاهيم المشابهة وذات الصلة به فإمّا أن يكون هو سببًا في حدوثها وتحققها ومنها من يكون الدافع لقيامها.

وعليه خص موضوع الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي المنطلق منذ عام 2011 واستمر بعده بجدل أكاديمي وسياسي، لاسيما في ظل ما تمتاز به الأنظمة السياسية العربية في طبيعة تسييرها وإدارتها للعملية السياسية وصعوبة انتقالها نحو الديمقراطية، وعديد التجارب التي شهدتها المنطقة العربية لإحداث نوع من التغيير السياسي فيها وبعض مظاهر عملية الدمقرطة التي عرفتها نفس المنطقة قبل أحداث الحراك العربي 2011، والتي تباينت ما بين إحلال يفرضه الشعب على السلطة بمقتضاه يتوجب على السلطات السياسية العربية إعادة التفكير في طبيعة العمل السياسي من جانب، أو يتم اسقاطها مباشرة وتكوين أو إقامة أنظمة جديدة من جانب، أو يحدث عن طريق تدخل أجنبي في بعض أحيانه عنيف يكون بالقوة وفي حالات أخرى يكون بفرض مجموعة من المساعدات والإعانات المالية التي يُسْتَهْدَفُ منها وضع جملة من الإصلاحات والتغييرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

الـــــخـــــاتـــــمـــــة.

كما يمكن أن يكون هناك انتقال وتحول نحو الديمقراطية أين تسعى الأنظمة السياسية العربية إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بغية مسايرة النهج الديمقراطي من أجل المحافظة على مكانتها السياسية من جهة، ولتزيد من حظوظ الدعم الشعبي لها من جهة أخرى؛ ولكن هذا النوع من التحول نادرًا ما يحدث بالمنطقة العربية نظرًا للفكر السياسي العربي المتزمت والتسلطي في آن واحد، حيث سيطرت عليه فكرة الوراثة في الحكم أو شرعية الحكم كموروث استعماري وغيرها من سبل الإستحواذ على السلطة واحتكارها وغياب فكرة التداول السلمي عليها أو تغييبها.

ممّا يبرز عديد الأزمات على الساحة السياسية والإجتماعية العربية ولعل أهمها أزمة التهميش والإقصاء السياسي الذي يفضي إلى أزمة الشرعية والمشاركة بأنظمة المنطقة العربية، هذا ما يعرضها لعديد الإنتقادات والإحتجاجات على هذه الممارسة السياسية غير المشروعة والتي لا تلق الرضى والقبول الشعبي لا من الناحية الإجتماعية ولا الإقتصادية ولا السياسية.

وهو ما كان منطلقًا لكثير من الحركات الإحتجاجية في عديد المرات على غرار ما شهدته المنطقة العربية بداية عام 2011 من حراك شعبي ومجتمعي كنتيجة حتمية لقهر اجتماعي وفقر اقتصادي وانعدام الإنصاف السياسي؛ ونظرًا لطبيعة مواجهة النظام السياسي العربي لهذه الحركات الإحتجاجية بالقمع والعنف غير من طبيعة وصبغة هذا الحراك ليتحول إلى حراك سياسي.

هذا الحراك الذي تم الإصطلاح عليه عديد المسميات مبرزًا ذلك الجدل الأكاديمي والعلمي حوله وحتى السياسي؛ لتأخذ وسائل الإعلام وبالأخص الغربية مصطلح الربيع العربي كتعبير ومسمى لما يحدث بالمنطقة العربية كمطابقة أو مشابهة لما حدث بالقارة الأوربية في ستينيات القرن العشرين، على أن تأخذ الدراسات الأكاديمية العربية اصطلاح الحراك العربي لما يحدث بالمنطقة مضفية عليه الطابع والخصوصية الجغرافية للمنطقة العربية.

فالمرجعية التاريخية والفكرية والمفاهيمية لمصطلح الحراك العربي انبثقت من بيئة غربية غير عربية لكن الصفة العربية طغت على معنى الحراك؛ لاسيما ما امتاز به من خصائص واختلافات عن حراك المجتمع الغربي، فالصفة البارزة فيه انتقاله من طابع وحراك شعبي مجتمعي مطالب بتحسين الأوضاع

الـــــخـــــاتـــــمـــــة.

الإجتماعية والإقتصادية والسياسية إلى حراك سياسي تم المطالبة فيه بإسقاط الأنظمة السياسية القائمة وضرورة السير في النهج الديمقراطي لتحقيق العديد من الغايات والأهداف السياسية بطرق شرعية وقانونية .

وتعد مداخل ونظريات الإنتقال الديمقراطي أولى الآليات لتفسير ما يحدث بالمنطقة العربية، فمن بين هذه المداخل نجد المدخل التحديثي والذي من إفتراضاته ضرورة الإنتقال من نمط تقليدي إلى نمط حديث أو أكثر حداثة، تكون أولى مبادئه وجود قاعدة إقتصادية وبنية تحتية حسنة تساعد وتؤسس للبدء في عملية الدمقرطة، وبانعدامها يعرف المسار الديمقراطي العديد من المطبات والعراقيل؛ وفي حالات أخرى لا يمكن إكتماله وهو ما اتضح في الحالة التونسية التي شهدت حراك منذ البدايات الأولى لعام 2011 استهدفت من خلاله تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.

فرضت خصوصية المنطقة العربية من جهة ومن جهة أخرى اجتماع مجموعة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والأمنية والسياسية المؤشرات الأساسية لإستنهاض القاعدة الشعبية نحو رفض الأوضاع السائدة وخصوصًا سيطرة الأنظمة التسلطية على كل المجريات السياسية.

إن تعطيل وفي حالات أخرى تجميد مبادئ الديمقراطية الخاصة بالحريات وحقوق الإنسان في بلدان الحراك العربي، والإنفراد بالأحكام الدستورية والقانونية التي تتبنى تلك المبادئ الديمقراطية لخدمة الحاكم. وفرض حالة الطوارئ التي تحد من الحريات والحقوق الأساسية للأفراد وذلك بحجة التهديد والخطر الإرهابي الذي تتعرض له دول المنطقة العربية؛ وقد يصل الأمر أحيانًا إلى خرق الضوابط الدستورية والقانونية الحاكمة في كثير من دول المنطقة العربية التي تحمي حقوق الأفراد وحرياتهم وبالأخص السياسية منها ما ينجر عن ذلك عرقلة لمسار الإنتقال الديمقراطي .

وعلى إثر ذلك فقد تباينت طبيعة الحراك ما بين بلدان المنطقة العربية، حيث ما كان بالمنطقة المغاربية يختلف بعض الشيء عن منطقة الخليج، إذ تتسم الحالة التونسية محل الدراسة بتعدد الضغوطات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي كانت سببًا في قيام حراك 2011 فالعجز الإقتصادي أدى إن صح القول إلى تأزم الأوضاع الإجتماعية التي أسست لغليان شعبي، وزادت من احتقان الشارع التونسي طبيعة وعمل النظام السياسي التسلطي والإستبدادي الذي أقصى جميع أطياف المجتمع من الممارسة السياسية واستحواذ الأقلية على الموارد الإقتصادية لتتسع بذلك الهوة والفوارق الإجتماعية معلنة انطلاق الحراك الشعبي

الـــــخـــــاتـــــمـــــة.

بالدولة التونسية الذي أفضى إلى اسقاط النظام السياسي بها، وانتقلت عدوى ذلك الحراك إلى باقي بلدان المنطقة العربية لتشكل فيها فئة الشباب دورًا فاعلاً في تحريك المظاهرات والإحتجاجات نظرًا لما تمتلكه من قدرات معرفية واقتصاديات معلوماتية وتكنولوجية سهلت عليها تسيير فعاليات هذا الحراك دون تأطير اجتماعي أو سياسي أو الإنضواء تحت أي من التنظيمات والتيارات المدنية والسياسية المألوفة ممّا أسهم في توسيع نطاقه الجغرافي.

وعليه إثر ذلك تم إلغاء إمكانية وجود فرص لإعادة ظهور أنظمة تسلطية أو أنظمة هجينة في بلدان الحراك العربي بسبب توفر المناخ السياسي الملائم والبيئة المدنية والإجتماعية الحاضنة لتلك الأنظمة، وهو ما يعتبر نتيجة لتعثر مسار عملية الإنتقال الديمقراطي في كثير من الحالات، ما يعرضه لأزمات سياسية وعلى رأسها أزمة الشرعية وأخرى اجتماعية اقتصادية؛ وذلك ما يفتح المجال لعودة الأنظمة التسلطية مرة أخرى بحجة البحث عن الإستقرار والأمن ومحاولة الخروج من تلك الأزمات.

وهو ما جعل من الفكر المتعصب والمتسلط (الديماغوجي) السمة الغالبة والمسيطرة على الحياة السياسية والإجتماعية في بلدان الحراك العربي، وذلك بسبب انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف ونتيجة لهيمنة حالة الإستقطاب في المجتمعات العربية ممّا يشكل تهديدًا وعائقًا لعملية الدمقرطة؛ لا سيما في المرحلة الإنتقالية التي تعرف الكثير من التجاذبات السياسية بين من يتولون إدارة وتسيير هذه المرحلة ومن يعارضون المسار الإنتقالي من جهة، ومن جهة أخرى عدم حصولهم على فرصة التسيير تجعلهم يسعون لإيقاف هذه المرحلة أو إعاقة مسارها.

فتتبني المؤسسات السياسية المتواجدة في دول الحراك العربي للفكر والنهج الإصلاحي التدريجي على حساب الفكر والمبادئ التغييرية الجذرية، وإعادة الهيكلة والبناء لأنظمة ومؤسسات فاعلة حقًا في هذه الدّول وهو ما يعتبر جوهر مسار الإنتقال الديمقراطي؛ حيث يسمح باكتشاف مواطن الخلل في المرحلة الإنتقالية ويتم بذلك اختيار النهج الصحيح والفاعل لتسييرها، وبالتالي يأخذ الإنتقال الديمقراطي مساره دون عقبات أو عراقيل.

الملاحق.

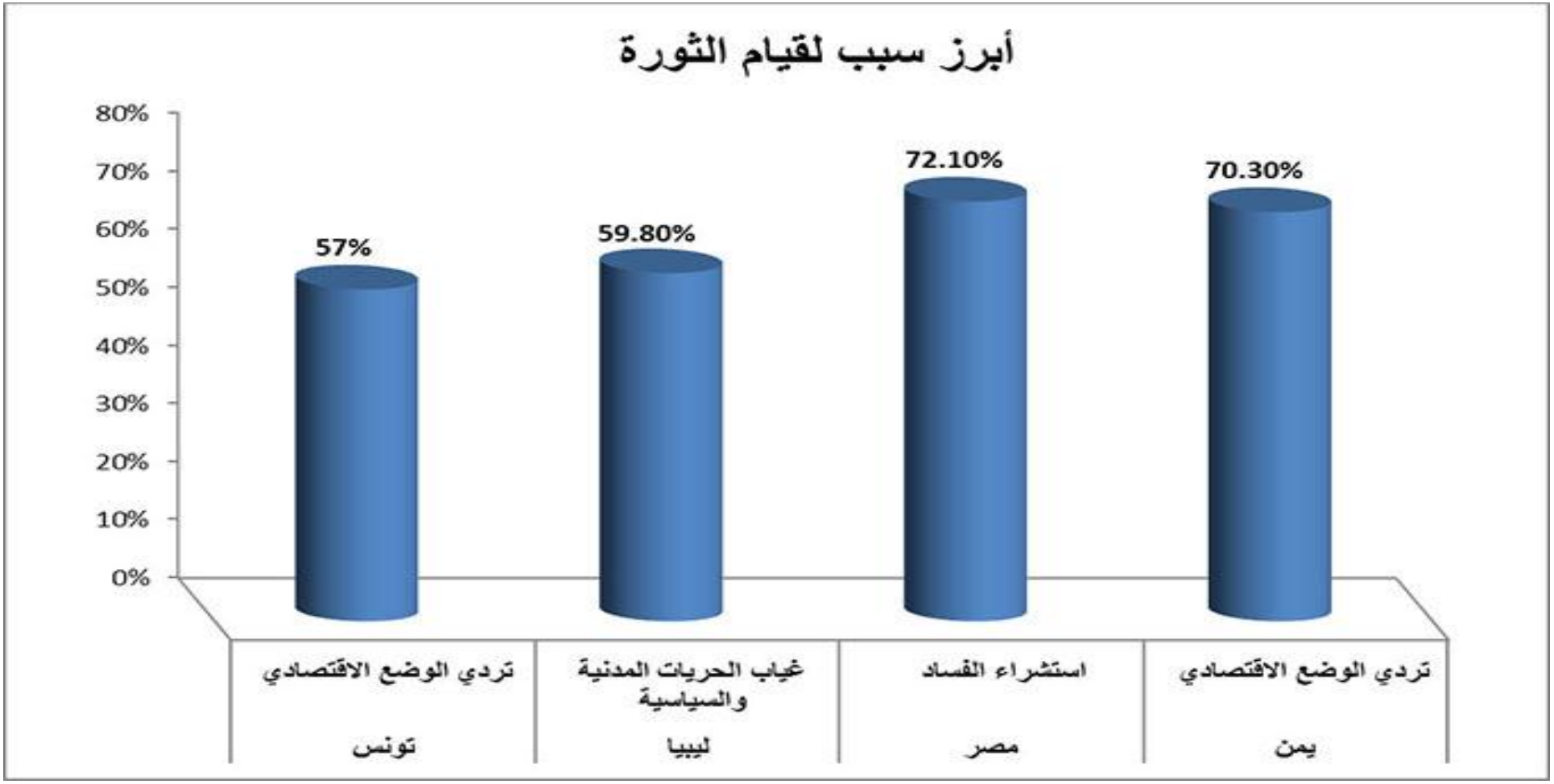

الملحق رقم01: أسباب قيام الحراك العربي 2011.

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2011 www.worldatlas.com/webimage/countrys/me.htm

الملحق رقم02: التوزيع الجغرافي لدول الحراك العربي 2011.

المصدر: من الموقع الإلكتروني: www.worldatlas.com/webimage/countrys/me.htm

ملحق رقم 03: تباينات الحراك ما بين الدول العربية خلال 2011.

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2012. http://carnegie-mec.org/publications/?fa=631762

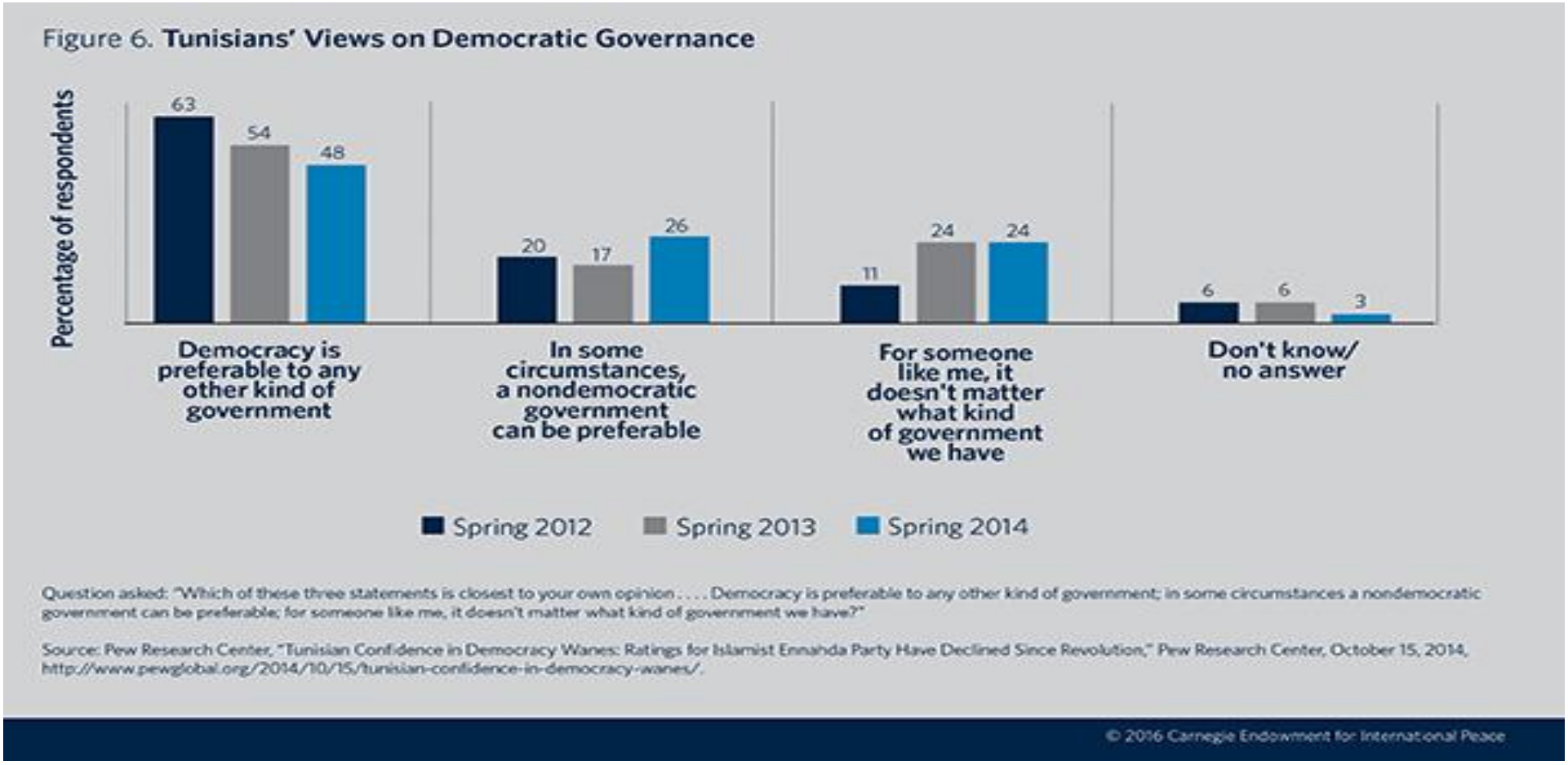

الملحق رقم 04: يوضح تطور المسار الديمقراطي الرشيد (الحوكمة) بتونس ما بعد حراك 2011.

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2016. http://carnegie-mec.org/publications/?fa=63176

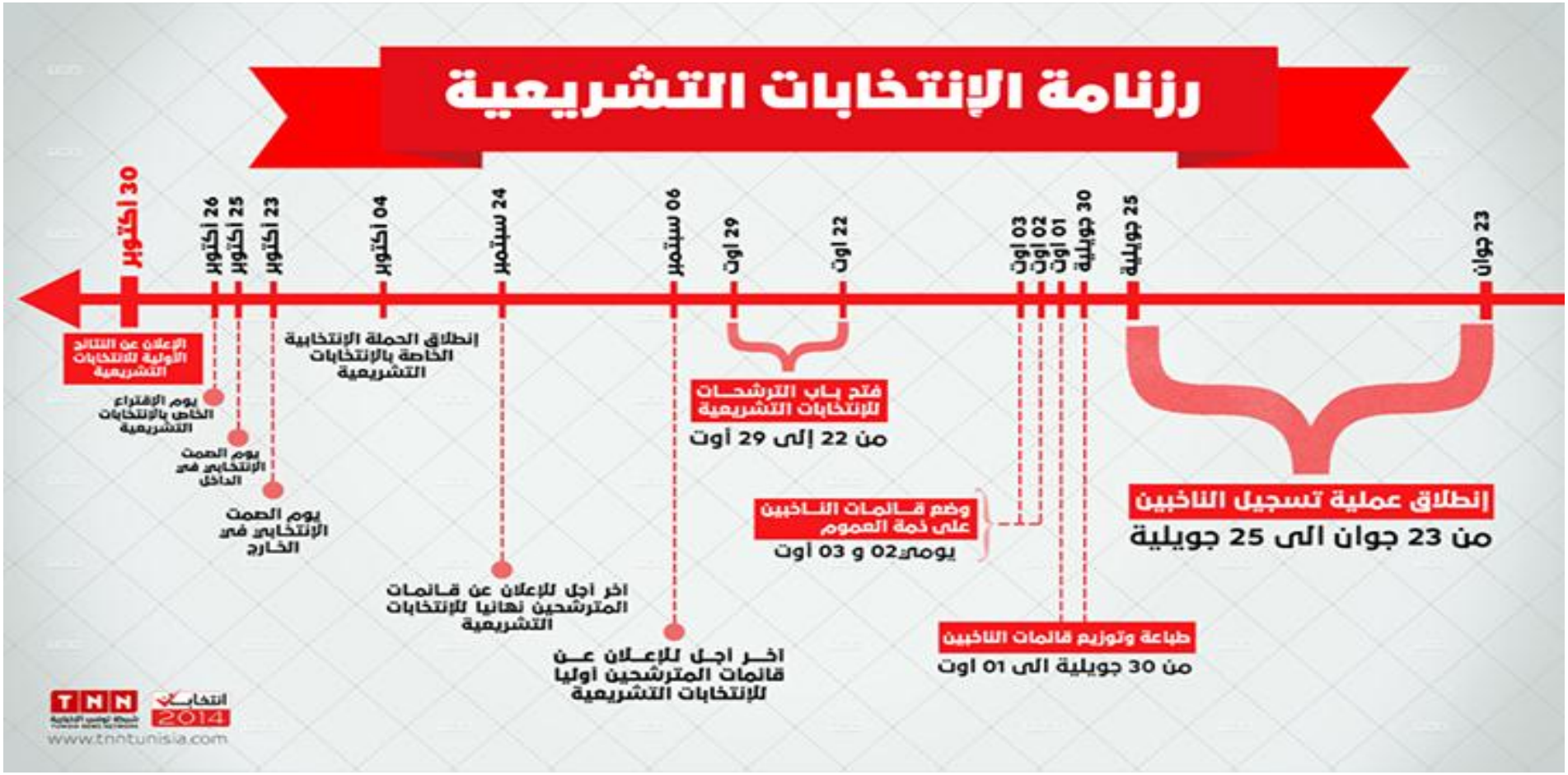

الملحق رقم05: تراتبية قوانين وتواريخ إجراء الإنتخابات البرلمانية في 1013/10/23

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2014 **www.worldatlas.com/webimage/countrys/me.htm**

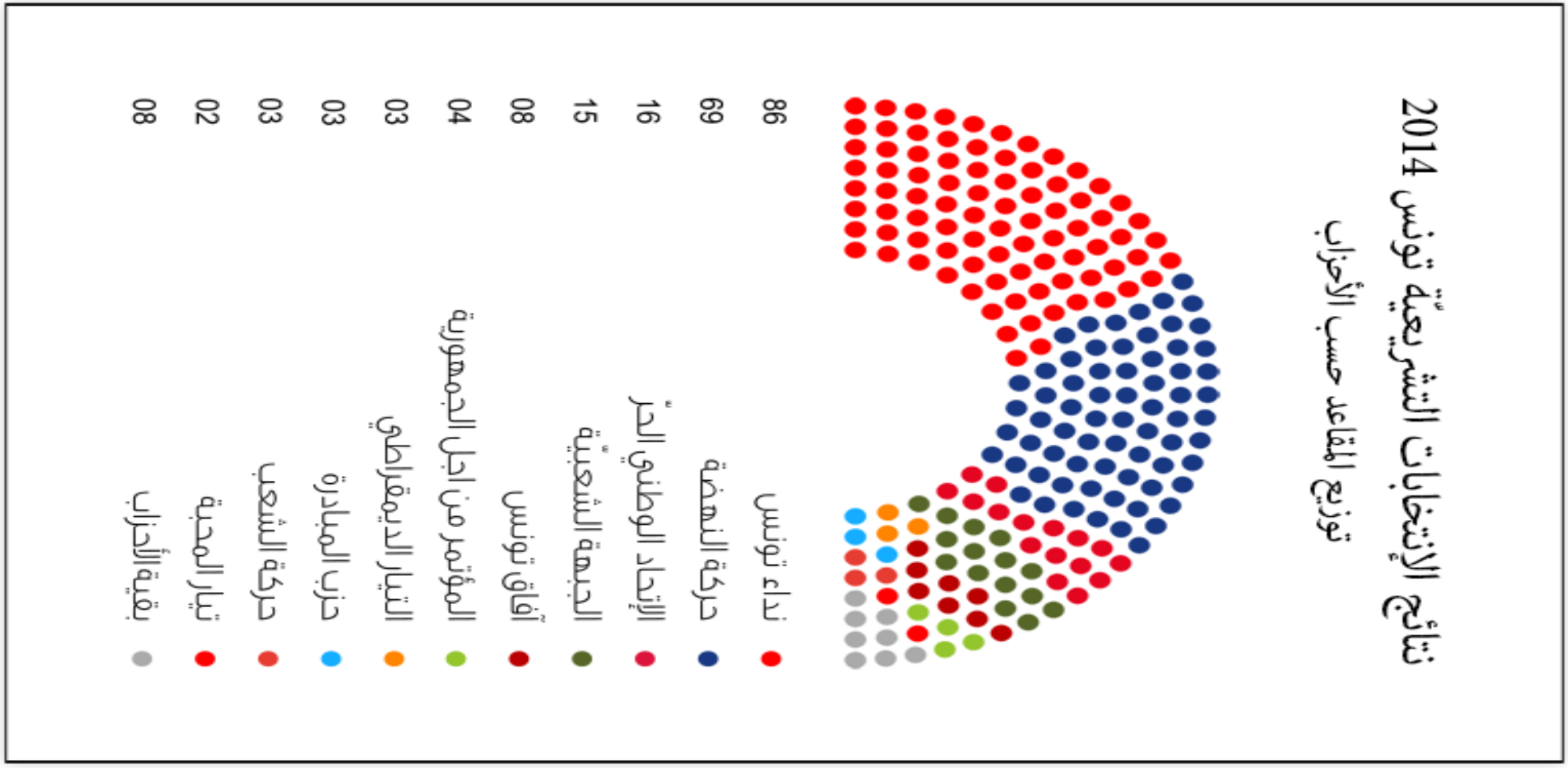

الملحق رقم06: نتائج الإنتخابات التشريعية بتونس 2014.

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2014 **www.worldatlas.com/webimage/countrys/me.htm**

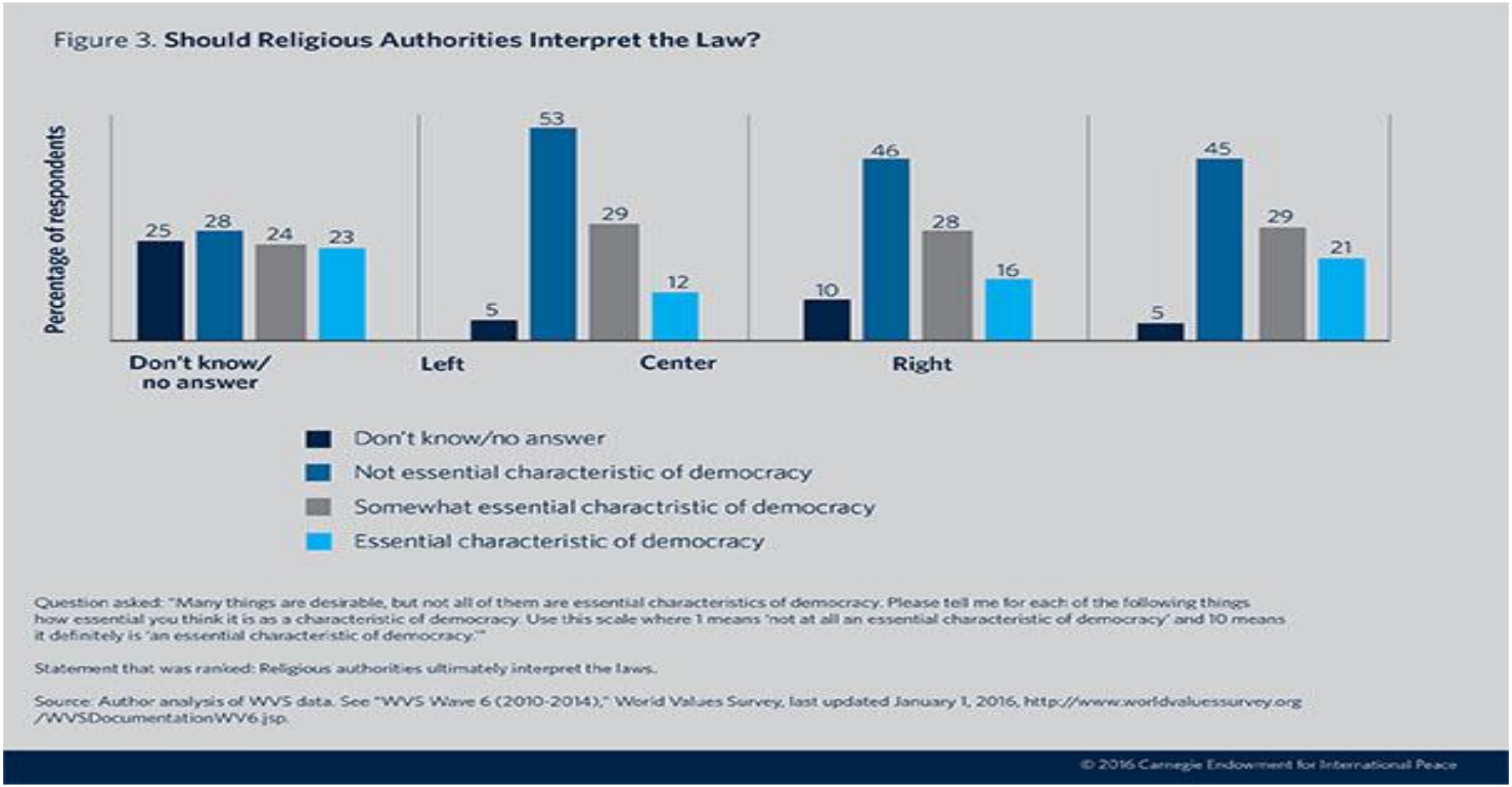

الملحق رقم 07: احصائيات لتطبيق حكم القانون في تونس ما بعد حراك 2011.

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2016. **http://carnegie-mec.org/publications/?fa=63176**

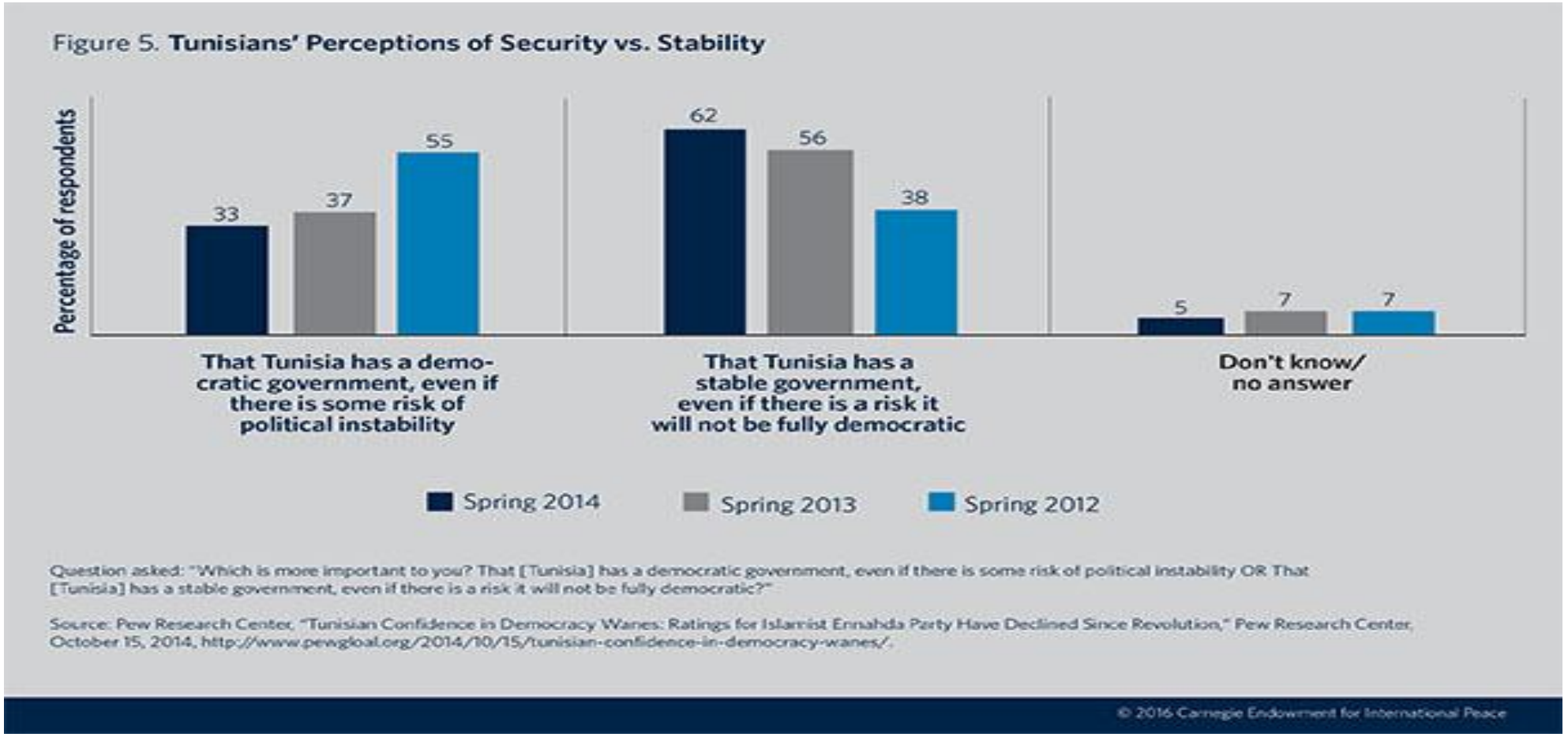

الملحق رقم08: حالة الإستقرار في تونس ما بعد الحراك العربي 2011.

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2016. http://carnegie-mec.org/publications/?fa=63176

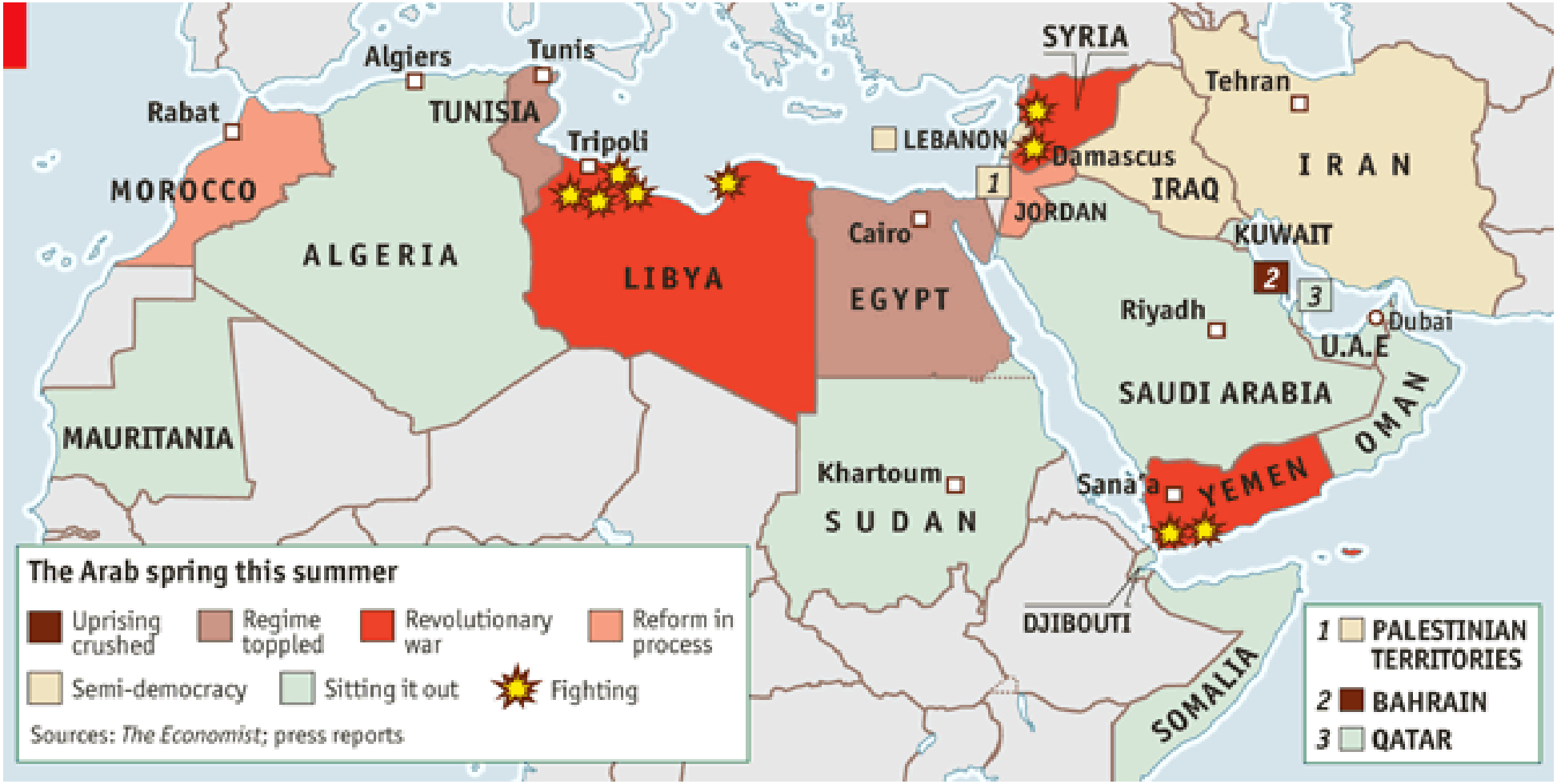

الملحق رقم10: خريطة توزيع التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة بالمنطقة العربية بعد حراك 2011

المصدر: الموقع الإلكتروني: www.worldatlas.com/webimage/countrys/me.htm

مخطط توضيحي لديناميكية النظام السياسي التونسي في ظل الحراك العربي 2011/ 2015

– وفق نموذج David Estun – من إنجاز الطالبة.

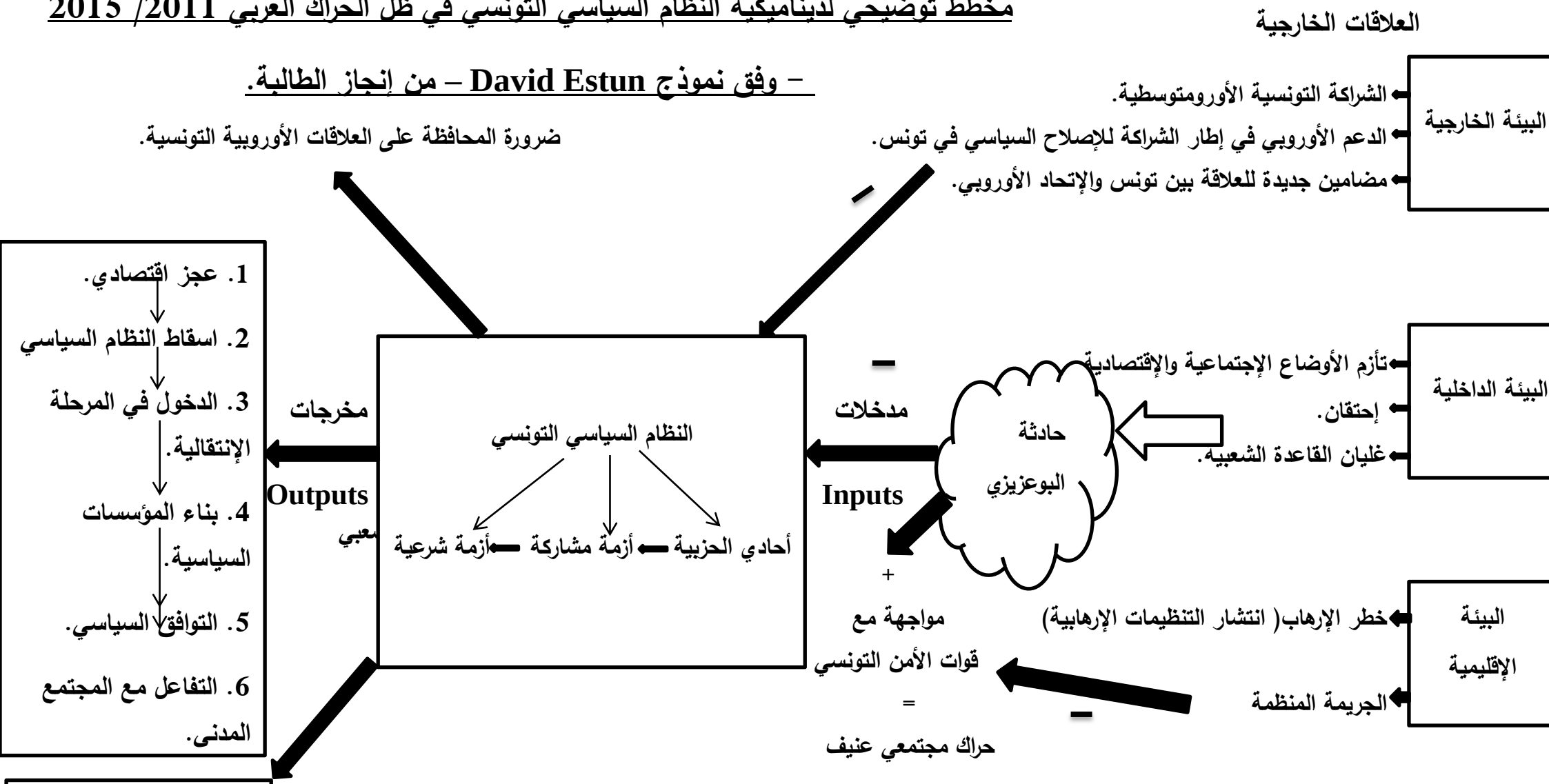

الملحق رقم10: المسار السياسي في تونس من 2011 إلى 2015

قائمة المراجع

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــــع:

أولاً: باللغة العربية.

✓ **المصادر:**

1/ دستور الجمهورية التونسية .

✓ **القوانين:**

1/ الجمهورية التونسية، القانون الأساس رقم 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بعمل الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات.

✓ **الكتب:**

1/ أحمد منصور، بلقيس. **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.

2/ أبادي، جون. **ما بعد الربيع العربي كيف إختطفه الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط.** ترجمة عبد الحكيم طه. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

3/ أبوخرس، عبد الحميد أحمد. **من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا.** السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، 2007.

4/ أنجرس، موريس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية.** تر: بوزيد صحراوي و آخرون، الجزائر: دار القصبة، 1996.

5/ أوتاوي، مارينا، شقير، خوليا. **الإصلاح السياسي في الوطن العربي في مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية "وقائع ورشة عمل".** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

6/ الأقداحي، هشام محمود. **الحراك السياسي.** الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

7/ الواصل بن عبد الله، عبد الرحمان. **البحث العلمي خطواته ومراحله أساليبه ومناهجه أدواته ووسائله أصول كتابته.** المملكة العربية السعودية: منشورات وزارة المعارف، 1999.

8/ الحبيب، سهيل. **المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014.

9/ الحداد، محمد. **الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وأخواتها.** دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.

10/ الجابري، محمد عابد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

11/ الرجال، علي، نصار، آية، سيف علام، رابحة وآخرون. **الثورة المصرية الدوافع والإتجاهات والتحديات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

12/ الرشيدي، محمود. **الأنترنيت والفايسبوك "ثورة 25 يناير أنموذجًا".** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011.

13/ الزاوي، محمد الطيب. الإمام علي، سلمى. **الانتخابات وعمليات التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة.** عمان: دار الراية، 2011.

14/ راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011.** ط2، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.

15/ الصادق، شعبان. **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة.** تونس: دار سيراس للنشر والتوزيع، 2005.

16/ الطعامنة، محمد محمود. محمد عبد الوهاب، سمير. **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير.** الأردن: المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

17/ القصبي، عبد الغفار رشاد. **التطور السياسي والتحول الديمقراطي التنمية السياسية والأمة.**

ط2، القاهرة: (د. د. ن)، 2006.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

18/ الكبيسي، محمد علي. **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014.

19/ المديني، توفيق. **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

20/ الموسومي، كاظم. **زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة**. ط2، (د. ب. ن)، (د. د. ن)، 2012.

21/ المنياوي، رمزي. **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى**. القاهرة: دار الكتاب العربين 2011.

22/ الهمامي، حمة. **المجتمع التونسي دراسة إقتصادية إجتماعية**. تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989.

23/ برهومي، صلاح الدين. **في خضم الثورة التونسية الشمال الغربي نموذجًا**. تونس: دار سحر للنشر، 2012.

24/ بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

25/ بن عرفة، عثمان. **جغرافيا المغرب العربي**. مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2009.

26/ بني سلامة، محمد تركي. **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي دراسة ميدانية نوعية**. عمان، الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث، 2013.

27/ حجي، لطفي. **بورقيبة والمسألة الدينية: الزعامة والإمامة**. تونس: دار الجنوب للنشر، 2006.

28/ حناشي، عبد اللطيف. **انتخابات المجلس الوطني التونسي الإطار– المسار– النتائج**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

29/ حيدر، محمود. **ثورات قلقة مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

30/ خلف، خالد، ناصر، جويدة. **الثورات العربية في ميزان**. الإسكندرية: دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

31/ خميس حزام، والي. "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

32/ خواجة، أحمد. التيزاوي، حمادي. بن زينة، محمد علي وآخرون. **الثورة التونسية القادح المحلي تحت العلوم الإنسانية**. الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

33/ دلالة، الحبيب. **الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس**. تونس: دار سراس للنشر، 1993.

34/ زايد، أحمد. **التعليم والحراك الاجتماعي**. القاهرة: مطبوعات مركز بحوث ودراسات، 2008.

35/ سارة، فايز. **العرب وتحديات القرن مطالع الثورة ومقدمات الربيع العربي**. القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2011.

36/ ساتيك، نيروز غانم. **هل تتشابه الثورات العربية؟**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

37/ طوبال، إبراهيم. **البديل الثوري في تونس**. بيروت: دار الكلمة، 1979.

38/ كرو، محمد. **المثقفون والمجتمع المدني في تونس في الأنتلجنسيا العربية**. ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989.

39/ كريم، حسن. **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.

40/ لوكا، جون. **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي "ما يعتريه نت عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى"**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

41/ ماضي، عبد الفتاح. **مدخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

42/ مالكي، أحمد. ماضي، عبد الفتاح. خليفة الكواري، علي وأخرون. **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

43/ الكواري، خليفة علي. مالكي، أحمد. ماضي، عبد الفتاح وآخرون. **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

44/ مسيني، أحمد. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

45/ هندي، عثمان حسين عثمان. **الحراك السياسي مفاهيم وقضايا**. ج1، السودان: دار قرحة للنشر والتوزيع، 2005.

46/ هينتينغتون، صامويل. **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة علوب، عبد الوهاب، مصر: دار سعاد الصباح، (د. س. ن).

47/ واكيم، جمال. **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013.

48/ وحيد، عبد الحميد، **ثورة 25 يناير قراءة أولى**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 2011.

49/ وليد، عبد الحي. **العالم العربي في 2013 الإتجاهات السياسية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات السياسية والأبحاث، 2013.

50/ ولد أباه، السيد. **الثورات العربية الجديدة... المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل**. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

51/ ـــــــ، ـــــــ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات.** (د، ب، ن)، دار شرق الكتاب، 2013.

✓ **الدوريات:**

1/ أحمد رجب، إيمان. "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص 10.

2/ أحمد محمد، هيفاء. "الإحتجاجات في تونس أسبابها وآخر نتائجها". **مجلة أوراق دولية**، (د. ب، ن)، (د. د، ن)، العدد 198، 2011، ص 21 – 23.

3/ إبراهيم، سعد الدين. "عوامل قيام الثورات العربية". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، 2012، ص 132.

4/ الجمعاوي، أنور. "المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق". **مجلة سياسات عربية**، (د. ب. د. ن)، العدد 6، جانفي 2014، ص 72.

5/ ـــــــــ، ـــــــــ. "الثورات العربية ...الوعد والإنجازات والمآلات". **مجلة الأهرام الديمقراطية**، مصر: (د. د. ن)، السنة 13، العدد 49، جانفي 2013، ص 100 – 104.

6/ الجورشي، صلاح الدين. "الثورات العربية بين المفرد والجمع قراءة في الخصوصيات والقواسم المشتركة". **مجلة المغرب الموحد**، تونس: دار المغرب العربي للنشر، العدد 12، 01 ماي 2011، ص 07 – 11ز

7/ العطية، فوزية. "علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري". **مجلة كلية الأدب العراقية**، بغداد: جامعة بغداد، العدد 24، 1979، ص 458.

8/ العناني، خليل. "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية". **ملحق مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 184، أفريل 2011، ص 11 – 13.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

9/ العيدي صونيا. "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية –جدلية المفهوم والممارسة–". **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، كلية الآداب والإنسانية والإجتماعية، بسكرة، الجزائر: جوان 2008، ص08.

10/ الشوبكي، عمرو. "الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 384، فيفري 2011، ص 101– 107.

11/ المولدي، قسومي. "السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي". **مجلة التنوير**، تونس: العدد 4، مارس 2009، ص 13 – 39.

12/ بشارة، عزمي. "الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة". **مجلة الأهرام الديمقراطية**، مصر: (د. د. ن)، السنة 13، العدد 49، جانفي 2013، ص 67.

13/ بشير، عبد الفتاح ، "إجهاض الثورات العربية...مصر وليبيا نموذجًا". **مجلة شؤون عربية**، الدوحة: وحدة تحليل السياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 50، صيف 2012، ص 15–20.

14/ ـــــــ، ـــــــ. "الأزمة المصرية مخاض الديمقراطية العسير". **مجلة شؤون عربية**، الدوحة: وحدة تحليل السياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 51، صيف 2012، ص 31–36.

15/ جفال، عمار. "قوى ومؤسسات العولمة التجليات والاستجابة العربية". **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، الجزائر: (د. د. ن)، العدد 03، 2002، ص 173.

16/ حسيب، خير الدين. "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة". **مجلة المستقبل العربي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386، أفريل 2011، ص 09.

17/ حمدي، عبد الرحمان. "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا القضايا والنماذج وآفاق المستقبل". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 113، جويلية 1993، ص 18.

18/ ديون، ميشيل. دادوش، يوري. "ردود الفعل الأمريكية والأوروبية إزاء الثورة العربية الفكرة الكبرى". ترجمة: سميرة، إبراهيم عبد الرحمان، **مجلة دراسات دولية**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 50، 2011، ص 09.

قـــــائـــمـــة الـمـــراجـــــع.

19/ زايد، أحمد. "الشارع لمن؟ التوترات الإجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 04.

20/ شحاتة، دنيا. وحيد، مريم. "محركات التغيير في العالم العربي". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 184، 2011، ص 11.

21/ شعباني، إسماعيل. "تحليل إتفاقيات تونس والمغرب وأفاق الشراكة الأورو جزائرية". **مجلة العلوم التجارية**، الجزائر: (د. د. ن)، العدد 10، 2002، ص 01 – 09.

22/ شكر، نعيم نذير. "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر". **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 48، أفريل 2011، ص 05.

23/ عبد السلام، رفيق. "في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجًا". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 32، العدد 373، مارس 2010، ص 176.

24/ عبد الله، عبد الخالق. "الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، ديسمبر 2013، ص 117– 119.

25/ عبيد، هناء. "من الحرمان إلى التوقعات الإقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 187، 2012، ص 55.

26/ عقل، زياد. "عسكرة الإنتفاضة الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص 70 – 75.

27/ كربوسة، عمراني. "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011". **مجلة المفكر**، كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: العدد 11، سبتمبر 2014، ص 240.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

28/ عوض، محسن. "الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري 2001– 2011". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386، ماي2011، ص 64 – 65.

29/ غريغوري، غوس. "الإنتقاضات العربية وحدت الدول الخليجية"، **مجلة المجلة الدولية**، (د. ب. ن)، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 1564، يونيو 2011، ص 40 – 45.

30/ كعسيس خلاصي، خليدة. "الربيع العربي بين الثورة والفوضى". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36، العدد 421، 2014، ص 225 – 227.

31/ ماريني، فرانكو. "إشراك بلدان الضفة الجنوبية من حوض المتوسط في عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي تربطها بالإتحاد الأوروبي". **مجلة الفكر البرلماني**، (د. ب. ن)، (د. د. ن)، العدد 16، ماي 2007، ص 125 – 126.

32/ ناجي، عبد النور. "الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرّر السياسي". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، ديسمبر 2013، ص 135 – 141.

- ✓ **الدراسات غير المنشورة:**

1/ أيوب محمد، عبد الوهاب عصام. " متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994 – 2002". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر: 2006).

2/ الشيوخ، محمد عبد الغفور. "تأثيرات الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية في المملكة العربية السعودية 2011/ 2013". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بن غازي، ليبيا: 2013).

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

3/ مصطفى، بلعور. " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988– 2008". أطروحة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/ 2009).

4/ بن قدور، إيمان. "الوجه الآخر للعولمة –الربيع العربي أنموذجًا–، مذكرة ماجستير، (كلية الآداب واللغات الأجنبية، قسم اللغة العربية وآدابها، تخصص: حضارة عربية إسلامية، جامعة أبو بكر بلقائد تلمسان، الجزائر: 2013/ 2014).

5/ صحراوي، شهر زاد. "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، المغرب، الجزائر)". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2012/ 2013).

7/ عباش، عائشة. "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2007).

8/ ريحان، نايف فوز. "العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 إلى 2006". مذكرة ماجستير، (قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: 2007).

9/ كريبش، نبيل. "واقع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية". أطروحة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر:2007/ 2008).

10/ كزيز، صباح. "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010/ 2014". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2010/ 2014).

11/ مناور، عبد اللطيف. "الحراك السياسي وأثره على الإستقرار في دولة الكويت 2006/ 2012". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013).

12/ نوي، سمية. "دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر من 1996إلى 2001". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: 2010/ 2011).

✓ **الملتقيات والندوات:**

1/ أنور، الجمعاوي. "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والإقتصادي للدولة". مؤتمر الإسلاميون والحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 07 أكتوبر 2013.

2/ بن جديد، سلوى. "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغيير والتحول". أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24- 25 آفريل 2012.

3/ بن يحي، أسماء. روزل، نيكول. "رسم ملامح المستقبل مواقف المواطنين من العملية الإنتخابية وصياغة الدستور". نتائج حلقة نقاشية بتونس، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 12/ 24 أوت 2011.

4/ دراج، عمرو. "الربيع العربي الواقع والأفاق". المؤتمر السنوي حول دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الإستقرار والأمن، كوالالمبور، ماليزيا، 27/ 28 نوفمبر 2015.

5/ عليوي العرداوي، خالد. "الربيع العربي ثورات لم تكتمل". أعمال ندوة حول: تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق: 2013.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية:

أ/ المجلات:

1/ السعيدي، سعد. حمود، محمد علي. "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي". **مجلـــة النوافـــذ السياســـية الإلكترونيـــة**، عـدد خـاص رقـم 17، 2012، متحصـل عليـه مـن: http://www.albadawiblogg.com تاريخ الإطلاع: 12/ 04/ 2016 الساعة: 13:25 مساءًا.

2/ حرمل، جبران صالح علي. "ثورات الربيع العربي...رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل". **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 4068، 20/ 04/ 2013، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art?aid=35528 تاريخ الإطلاع: 2016/03/01الساعة 18:25 مساءًا.

3/ خنيش، محسن. "رمزية التغيير في الثورات العربية". **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، متحصل عليه من: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=comcontent&viw=artical&id=305 تاريخ الإطلاع: 2016/02/25 الساعة 18:27 مساءًا.

4/ ـــــــــ، ـــــــــ. "تكهنات حول الإحتجاجات والإضطرابات الإجتماعية خلال 2014". **مجلة إكونوميست the économest الإلكترونية**، متحصل عليه من:

httb://www.egy.com/landamarksf 98-12-10.php تاريخ الإطلاع: 2016/04/10 الساعة 17:48 مساءًا.

ب/ الجرائد:

1/ سلمان، حسن. "تونس تستعد لمرحلة ثانية من الانتخابات الرئاسية". **جريدة القدس العربي**، العدد 7953، ديسمبر 2014، متحصل عليه من:-apt http://www.alquds.co.uk/page-id=2894 browse.org/browse/debian/wheezy تاريخ الإطلاع: 28/ 03/ 2016 الساعة 10:38 صباحًا.

2/ نوري، وائل. "تسونامي الإرهاب يضرب تونس ما بعد الثورة"، **جريدة العربي**، الإثنين 16 ماي 2016، العدد 10277. متحصل عليه من: http://www.alarab.co.uk/?id=59041 تاريخ الإطلاع: 17 ماي 2016، الساعة 18:26 مساءًا.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

ج/ المقالات:

1/ إبراهيم أبراش. "الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة". متحصل عليه من:

http://www.samanews.com/uploads/110325111448LA3Q.doc تـــــاريخ الإطـــــــلاع: 2016/03/23 الساعة 14:30 مساءًا.

2/ الحمد، جواد. "دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بعد الثورات". مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، متحصل عليه من: http://www.mex.com.jo/ouvrision/20 تاريخ الإطلاع: 2016/01/24 الساعة 14:25 مساءًا.

3/ أمعضشو، فريد. "الربيع العربي: قراءة في المفهوم والمصطلح". متحصل عليه من:

http://www.nadar.mdorcity.com تاريخ الإطلاع: 2016/03/01 الساعة 17:07 مساءًا.

4/ أبو ركبة، طلال. "الربيع العربي والديمقراطية إمكانية التحول والمعيقات". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=195717 تاريخ الإطلاع: 2016/03/25 الساعة 14:25 مساءًا.

5/ الحاجي، عبد اللطيف. "الحركات الاحتجاجية بالمغرب مقاربة سوسيوسياسية لحركة 20 فبراير". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.mars11.com/mdesc,php تاريخ الإطلاع: 2016/03/24 الساعة 09:45 صباحًا.

6/ السيد، ياسين. "صعود وسقوط نظرية التحول الديمقراطي". متحصل عليه من:

http://arabic.carnegieendowrnet.org/publications/?fa=viw&id45980 تاريخ الإطلاع: 2016/01/25 الساعة 22:45 مساءًا.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

7/ السيفي، خالد. "الجذور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد". متحصل عليه من:

http://www.kasroot.blogspot.com/2011/04/blog-posthtml تاريخ الإطلاع: 2016/03/31 الساعة 16:37.

8/ الصليبي، نبيل. "الشبكات الإجتماعية في الربيع العربي". متحصل عليه من:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166 تاريخ الإطلاع: 2016/04/15 الساعة 19:30 مساءًا.

9/ المغيربي، بشير. زاهي، محمد. "الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات". متحصل عليه من: http://www.expernce.reforme/info/modnles/news/article.php?storyid:2.htm تاريخ الإطلاع: 2016/01/24 الساعة 16:25 مساءًا.

10/ الهلالي، نشأت. "انعكاسات عملية التحول الديمقراطي على حالة الإستقرار والأمن الداخلي للدول". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية، متحصل عليه من:

http://www.icfsthimktamk.org023143...html تاريخ الإطلاع: 2016/02/02 الساعة 15:30 مساءًا.

11/ حسنين، توفيق. "الانتقال الديمقراطي إطار نظري". متحصل عليه من:

http://www.studies.aljazera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201324933483 1438.html تاريخ الإطلاع: 2016/01/21 الساعة 22:30 مساءًا.

12/ حسيني، ثابت. "ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد". متحصل عليه من: http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=133554 تاريخ الإطلاع: 2016/03/23 الساعة 10:15 صباحًا.

قـــــائـــــمـــــة الـــمـــــراجـــــــع.

13/ رضوان، زيادة. "نهاية نظرية التنمية أولاً". متحصل عليه من:

http://www. Almultaka.net/show mgal.php ?2011-04-05 تاريخ الإطلاع: 2016/01/31 الساعة 20:25 مساءًا.

14/ سـلامة، عبـد الغنـي. "عصـر الثـورات العربيـة والتـداعيات". متحصـل عليـه مـن: http://www.alhewar.org/debat/show.art?aid=25417 تاريخ الإطلاع: 2016/04/24 الساعة 12:35 صباحًا.

15/ عاشي، الحسن، "التحديات الإقتصادية في تونس" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2011، متحصل عيله من:

http://www.caranegie-mec.org/publications/?fa=showid=49990 تاريخ الإطلاع: 2016/04/25 الساعة 23:11 مساءًا

16/ علي الدين، هلال. "مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة أولية في خصائص الديمقراطية". متحصل عليه من: http://www.alnoor.se/article.asp?id=195717#sthash.hoUNNhob.dpuf تاريخ الإطلاع: 2016/02/15 الساعة 14:35 مساءًا.

17/ موسى، أمال. "التوافق التاريخي والتوافق السياسي التونسي". متحصل عليه من:

http/www.alchourouk.com/landamarksf 98-12-10.php تـاريخ الإطـلاع: 2016/05/05 الساعة 14:25 مساءًا.

18/ يحـي، مهـى. "آمـال معلقـة فـي تـونس". مركـز كـارنيغي للشـرق الأوسـط. متحصـل عليـه مـن: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=46318 تـاريخ الإطـلاع: 2016/05/19 السـاعة 23:45 مساءًا.

19/ ـــــــــ، ـــــــــ. "أسـباب قيـام ثـورات الربيـع العربـي". متحصـل عليـه مـن: http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb21218serch=books&185028 تاريخ الإطلاع: 2016/03/27 الساعة 15:12 مساءًا.

20/ ـــــــ، ـــــــ، "الحدود التونسية بين الإرهاب والاستقطاب الجهوي". بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2014، متحصل عليه من :

http://www.crisisgroup.org/ar/Regions-tunisia-s-borders-ii-terrorism-and-regional-polarisation.aspx تاريخ الإطلاع: 2016/05/19 الساعة: 01:06 صباحًا.

21/ ـــــــ، ـــــــ. " المصيدة الانتقالية لماذا تتعثر الدول فى فترات ما بعد الثورات العربية". متحصل عليــه: http://www.siyassa.org.eg/SupplementsNews/3/134/7654 2016/05/01 تــاريخ الإطلاع: 2016/05/01 الساعة 11:55 صباحًا.

22/ ـــــــــ، ـــــــــ. "عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات". متحصل عليه من: http://acpss.ahramdigital.ong.eg/news.aspx?seriol55 تاريخ الإطلاع: 2016/05/02 الساعة 15:23 مساءًا.

ثالثًا: باللّغة الأجنبية.

A/ Les Livres:

1/ Samuel, Huntington, traduction. par: Française Burgess. **Troisième vague: Les démocratisations de la fin duxx sicle** ,BARIS: édition nouoan horisen, 1996.

2/ Larry, Diamond**. Political Culture and democracy in developing countries**. London : lyne rieuner pubblishers, 1993.

3/ Lisa, Anderson. **demystifying the Arab Spring parsing the differences between TUNISIA, EGUPT and LIBYA,** Centre for global politics, university, berlin, 2013, p 50.

4/ Peter. T. lesson and Andrea M. Dean. **The democratic domino theory**. An empirical investigation, American journal of political science, vol 53, n°3, jul, 2009.

5/ Malik,Adeel, and Bassem Awadallah**, The Economics of the Arab Spring**. World Development, Vol. 45 ,May.Sdralevich, 2013.

B/ Les sites web:

1/ Nordin , Grime, « un nouveau cadre pour le dialogue nord –sud méditerranée », **Elwatan économie** , 13 au 19 mars 2006 , par le site web : www.alaraby.co.uk/economy/c2395c3f-90c6-41bf.85b, le: 15/04/2016. H 09 :24.

2/ Michael Hudson, «**Awakening, cataclysm or just a series of events ?Reflections on current waves of protest in the Arab world**», jadaliyya,06/05/2011, par le site web: http://www.jadaliyya.com/pages/index/21533, le: 12/05/2016. H 16:28.

3/ International Monetary Find, state,ent by the IMFMission at the end of a visit to Tunisia, Desember 2, 2013, par le site web: http://www.inf.org/external/up/sec/pr/2013/pr13482.htm.

الـــفـــهـــرس.

فهرس المحتويات:

العناوين.	رقم الصفحة.
شكر وتقدير.	
مقدمة.	أ – ي
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.	
مقدمة الفصل الأول.	12
المبحث الأول: ماهية الإنتقال الديمقراطي.	**13**
المطلب الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي.	13 – 21
المطلب الثاني: أسباب الإنتقال الديمقراطي.	21 – 26
المطلب الثالث: أنماط الإنتقال الديمقراطي.	26 – 28
المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للإنتقال الديمقراطي.	**29**
المطلب الأول: المدخل التحديثي.	29 – 30
المطلب الثاني: المدخل الإنتقالي.	30 – 31
المطلب الثالث: المدخل البنيوي.	32 – 33
المبحث الثالث: الأبعاد المفاهيمية لمصطلح الحراك العربي.	**33**
المطلب الأول: البعد التاريخي والمفاهيمي لمصطلح الحراك العربي.	34 – 40

المطلب الثاني: دوافع الحراك العربي.	44 – 40
المطلب الثالث: خصائص الحراك العربي.	46 – 44
خلاصة الفصل الأول.	47
الفصل الثاني: واقع الحراك في الدول العربية خلال 2011.	
مقدمة الفصل الثاني.	49
المبحث الأول: السياق العام للحراك العربي خلال 2011.	**50**
المطلب الأول: النطاق الجغرافي لدول الحراك العربي خلال 2011.	60 – 51
المطلب الثاني: محركات التغيير في الحراك العربي خلال 2011.	65 – 61
المطلب الثالث: تباينات حراك 2011 فيما بين الدول العربية.	68 – 65
المبحث الثاني: طبيعة الحراك العربي 2011.	**68**
المطلب الأول: إرهاصات الحراك العربي 2011.	71 – 68
المطلب الثاني: الإنتقال من حراك شعبي إلى حراك سياسي.	75 – 72
المطلب الثالث: تفسيرات نظرية الدومينو للحراك العربي 2011.	81 – 76
المبحث الثالث: الحركيات السببية المعرقلة لمسار الإنتقال الديمقراطي في دول الحراك العربي.	**81**
المطلب الأول: الحركيات السببية الإجتماعية والثقافية.	83 – 81
المطلب الثاني: الحركيات السببية السياسية.	86 –84

المطلب الثالث: الحركيات السببية الإقتصادية.	89 - 87
خلاصة الفصل الثاني.	90
الفصل الثالث: قراءة في تجربة الإنتقال الديمقراطي في دول الحراك العربي 2011/ 2015 - دراسة حالة تونس-	
مقدمة الفصل الثالث.	92
المبحث الأول: دراسة جيوسياسية للدولة التونسية.	**93**
المطلب الأول: البيئة الجغرافية للدولة التونسية.	94 - 93
المطلب الثاني: الدولة التونسية المعاصرة نشأتها وتطورها.	100 - 95
المطلب الثالث: السمات السياسية للدولة التونسية.	101 - 100
المبحث الثاني: مسار الإنتقال الديمقراطي في تونس ما بعد حراك 2011.	**102**
المطلب الأول: مراحل عملية الدمقرطة ما قبل حراك 2011.	106 - 102
المطلب الثاني: مسار التأسيس السياسي في تونس بعد حراك 2011.	111 - 107
المطلب الثالث: مرحلة بناء المؤسسات السياسية في تونس بعد حراك 2011.	115 - 111
المبحث الثالث: عراقيل الإنتقال الديمقراطي في تونس بعد حراك 2011.	**106**
المطلب الأول: التهميش السياسي وإشكالية عدم شرعية النظام القائم.	119 - 116
المطلب الثاني: إشكالية الإستقطاب وغياب التفاوض ما بين المؤسسات السياسية والتيارات المدنية.	121 - 119
المطلب الثالث: إنتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف في تونس بعد حراك 2011.	123 -121

خلاصة الفصل الثالث.	124
الخاتمة.	129 - 125
الملاحق.	140 - 130
قائمة المراجع.	158 - 141
فهرس المحتويات.	163 – 159
ملخص الدراسة باللغة العربية.	164
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	165

ملخص الدراسة بالعربية:

تندرج إشكالية تحول وانتقال النظم السياسية العربية إلى الديمقراطية ضمن الإشكاليات المتعددة التي تعرفها المنطقة العربية، لاسيما بعد ما شهدته من حراك عربي في بداية عام 2011 واستمر بعده.

أين نادت الكثير من شعوب الدول العربية بضرورة التغيير والإنتقال من مسار الحكم الإستبدادي المتسلط والديكتاتوري إلى مسار التعددية والمشاركة السياسية، والخروج من أزمة الشرعية التي تعلقت بالنظم السياسية العربية إلى ضرورة الأخذ بالنهج الديمقراطي وتجسيد مبادئه على مستوى العمل السياسي العربي واتباع مسار الإنتقال الديمقراطي.

هذا الأخير الذي عرف العديد من العراقيل والمعوقات بدول الحراك العربي في الفترة التي امتدت من 2011 وإلى غاية 2015 ممّا حال دون الوصول إلى مبتغى الشعوب العربية المنتفضة.

فالإختلافات الكبيرة في شرعية من يتولى تسيير وإدارة المرحلة الإنتقالية فرضت نفسها في عديد المرات بدول الحراك العربي، وهو ما اتضح في نموذج الدولة التونسية ومختلف الصراعات والتجاذبات السياسية بين أحزاب الترويكا وأحزاب المعارضة ما أنتج ظاهرة الإستقطاب داخل كل اتجاه منهما.

دونما إغفال ما أفرزه الحراك العربي على الساحة السياسية من تغييب للّغة التفاوض والنقاش ما بين التنظيمات السياسية المختلفة والتيارات المدنية والإجتماعية؛ باستثناء الحالة التونسية أين كان دور التيارات المدنية بارز في توحيد الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار والوصول إلى توافق سياسي نتج عنه عدد من الهياكل والمؤسسات السياسية التي تعمل على إدارة المرحلة الإنتقالية بالدولة التونسية.

لكن ذلك لم يحد من ظاهرة التطرف والإرهاب الذي تعرفها الدولة التونسية وبلدان الحراك العربي الأمر الذي يزعزع استقرارها ويهددّ أمنها الإجتماعي والسياسي معًا، كل هذه المسببات الحركية تشكل عائقًا لمسار الإنتقال الديمقراطي بدول الحراك العربي منذ بداية عام 2011 وإلى غاية سنة 2015.

Abstract

Comes the problematic of the translation and transmission of the Arabic political systems to democracy within the multiple problematics that the Arabic region knows especially after what it witnessed of Arabic movement at the beginning of 2011 and continued after him.

Where many people of Arabic countries called to necessairity of change and a translation from the authoritarian and dictatorial process to the process of pluralism, and get out of the crisis of legitimacy that to related to the Arabic political systems, and the need of taking the democratic path and embodiment its principles .

This latter, who knew many difficulties and obstacles in the states of the Arabic movement in the period who extended from 2011 until 2015, which prevented to arrive to the(goel) demand of the Arabic revoluted peoples.

So the Big differences in the legitimacy of the conducting and managing the translation period imposed itself in many times in the states of the Arabic movement, and which was cleared in the exemple of the Tunisian state and the various conflicts and political disputes between the parties of trouika and the opposition parties that produced the phenomenon of polarization in each direction .

Without neglecting what Offersh the Arabic movement in the political are of the absence of the language of negotiation and discussion between the different political organizations and civil and social currents, with the exception of the Tunisian case where the role of civil currents prominent in the unification of the political parties at the dialogue table and to reach a political consensus has resulted a number of structures and political institutions that work to manage the translation period of the Tunisian state.

But that didn't limit the phenomenon of extremism and terrorism, that defined by the Tunisian state and the states of the Arabic movement which undermines their stability and threaten their social and political security together, all these dinamical causes constitute an obstacle to the process of democratic translation in the states of the Arabic movement since the beginning of 2011 and until the year 2015.